

جامعة 08 ماي 1945 قالمة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحركات الطائفية في العالم العربي

"دراسة حالة لبنان"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية

إعداد الطلبة:

حفيظة مكي

عزيزة بايزيد

إشراف الدكتور:

عبد اللطيف بوروبي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة وداد غزلاني	رئيسة
الدكتور عبد اللطيف بوروبي	مشرف ومقرر
الأستاذة حليمة محمدي	عضوة مناقشة

2015 - 2014



قال الله عز وجل: { وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } المائدة: 48.

شكـــــر

الحمد والشكر لله العلي العظيم على توفيقه لنا وتسديد خطانا لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور "عبد اللطيف بوروبي" على ما قدمه لنا من نصائح، والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة، وبالأخص الأستاذ القدير "سليم حميداني" على ما قدمه لنا من معونة في إطار إنجاز هذا البحث.

حفيظة – عزيزة

إهـــــداء

إلى والدي العزيزين حفظهما الله ...طاعة

إلى إخوتي الأحباء رعاهم الله...شوقا

إلى الغالي عصام حفظه الله...حبا

إلى من هم تحت الثرى رحمهم الله...رحمة

إلى حملة مشعل العلم وفقهم الله...توفيق

إلى كل من تغرب طلبا للعلم

إلى كل شهيد دين ووطن...إيمانا

إلى كل من علمني حرفا باركهم الله...عرفانا

إلى زملائي وزميلاتي، أصدقائي وصديقاتي... إخلاصا

إلى جميع أفراد عائلتي الكبيرة...محبة

إلى كل من عرفني وأحبني...شكرا

إلى اللذين ربيا أمي أحسن وأحن تربية

إلى من لم يذوقا طعم الأبوة والأمومة

إلى من عدا والدتي ابنتهما

إلى خالي العبادي رحمه الله وخالتي الكاملة حفظها الله...عرفانا وإحسانا

عزيزة بايزيد

إهداء

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها...أمي

إلى روح أمي بعد أمي...جدتي رحمها الله

إلى الذي غمرني بالحنان وعلمني معنى الحياة...أبي الحنون

إلى شمعة حياتي... جدي الغالي

إلى أختي الكبرى ...عمتي الوحيدة ساجية

إلى الذي أعطاني دفعا وأجمل ما وهبني الله...عمي أحمد

إلى من أفخر بذكرهم أمام الناس...إخوتي

إلى الشرف المقترن بكرامتي وصندوق أسراري...سمية وشافية

إلى أختي الغالية... عزيزة

إلى كل من أنهكه القلم سعيا وراء العلم

إلى من جعله الله شريكي في الحياة...زوجي سعيد

إلى التي عشت فوق أرضها وأكلت غلتها بلدي الجزائر

أهدي هذا الجهد

حفيظة مكي



خطة الدراسة

العنوان: الحركات الطائفية في العالم العربي " دراسة حالة لبنان"

الفصل الأول: الطائفية في العالم العربي: دراسة في المفهوم وعوامل النشأة.

المبحث الأول: منطلقات أساسية لدراسة الطائفية.

المبحث الثاني: الطائفية في العالم العربي.

المبحث الثالث: التعريف بدولة لبنان.

الفصل الثاني: العامل الطائفي في تاريخ لبنان بين الحرب والسلم.

المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية وأثر البعد الطائفي فيها.

المبحث الثاني: الوضع اللبناني من اتفاق الطائف إلى الانسحاب السوري 1989-2005.

المبحث الثالث: أثر التوزع الطائفي على لبنان بعد الانسحاب السوري 2005.

الفصل الثالث: مستقبل الوضع الطائفي في لبنان.

المبحث الأول: سيناريوهات مستقبل الوضع الطائفي في لبنان.

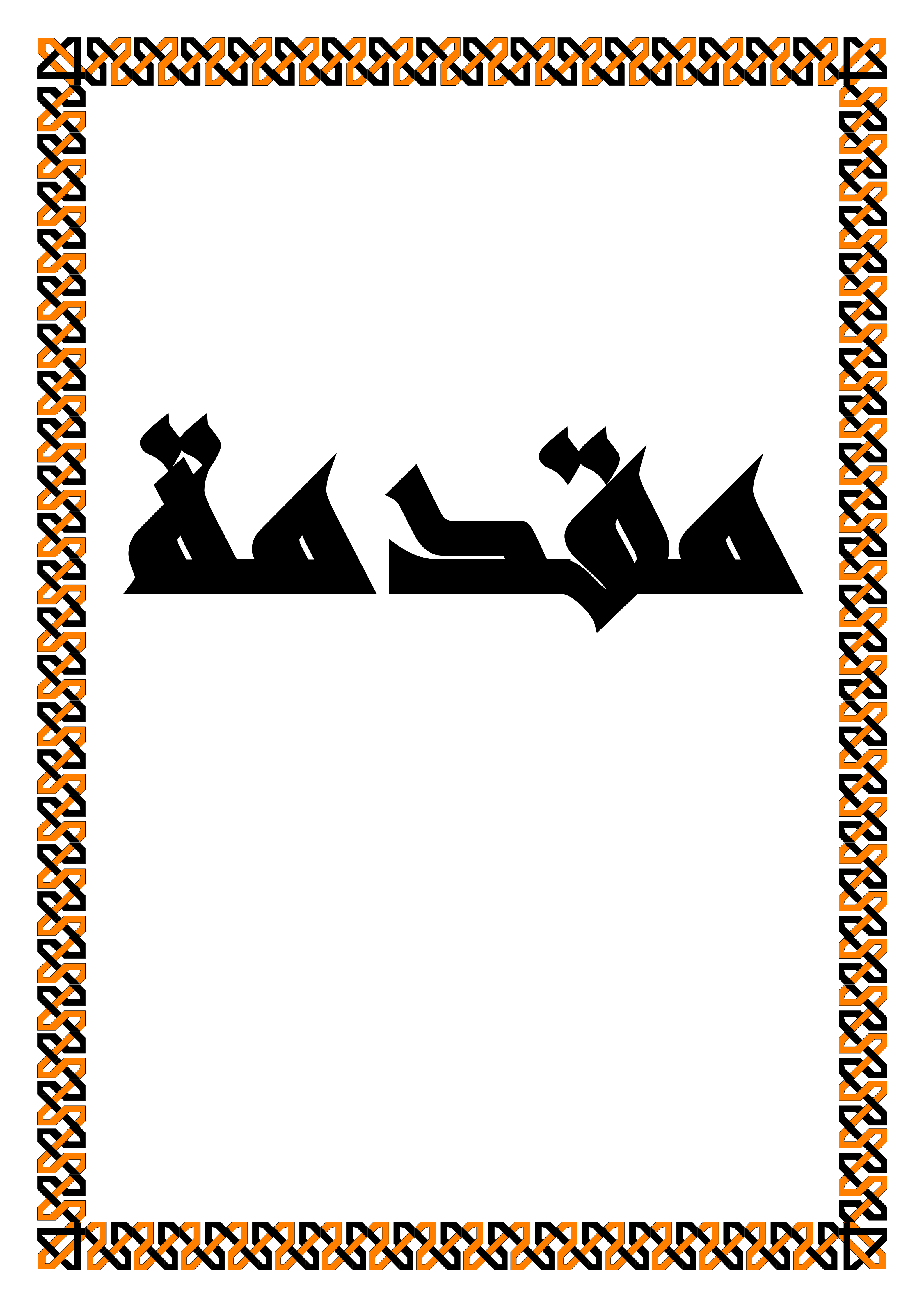
المبحث الثاني: الآثار السلبية للطائفية على المنطقة العربية وآليات احتواء الطائفية.

الاستنتاجات

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس



مقدمة

مقدمة

وجد الاختلاف منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض، سواء في الجنس أو العرق أو المعتقد وقد اقترنت الاختلافات بين البشر على مر التاريخ بالصراعات التي تعددت أسبابها إما عرقية وتتجلى في التطهير العرقي أو دينية وتتضح من خلال الحروب الدينية.

معظم الحروب في العصر الحديث كانت ذات منطلق سياسي إلا أن الاختلاف العرقي والمذهبي كان له دور بارز في تأجيج هذه الحروب وأصبحت الاختلافات ولا تزال في ظل مفهوم الدولة الحديثة مصدر تهديد لاستقرار الدول التي تتشكل من طوائف متعددة بسبب صعوبة التوفيق بينها والخروج بقرارات سياسية تراعي كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين.

ومن هنا تبرز الطائفية في شكلها العام في العالم العربي كإشكالية متعلقة بكيفية تأمين الحماية لجميع الطوائف داخل كيان الدول العربية وقدرة هذه الدول على استيعاب هذا الكم الكبير من الطوائف والمذاهب دون المساس بأي حق من حقوق هذه الطوائف.

ويعد لبنان البلد العربي الأكثر وضوحا من حيث التعدد الطائفي والمذهبي، وما يترتب عليه من تبعات والذي يحاول في ظل هذا الاختلاف الكبير السعي لإقامة دولة ديمقراطية بتعددية طائفية تعطي الحق لكل طائفة ويمكن طرح اشكاليتنا على النحو التالي:

الإشكالية:

إن المناخ المشاع حول التعددية والحريات وكذا البدائل المتعددة في العالم العربي والتي يرجى من ورائها احترام حقوق الجميع حيث يمكن الإحاطة وتسليط الضوء على حالة الشتات والانقسام الطائفي فعوض أن يعزز هذا التنوع قيم العيش المشترك فإنه يدفع إلى تثبيت خطوط الانقسام الطائفي، ويزيد من الهوة بين مؤيد لوجود الطائفية في العالم العربي ولبنان خاصة ومعارض وساع لإنهاء هذه الطائفية وهذا ما يجرنا أكثر للحديث عن حالة الدولة الهشة في الدول العربية عموما التي تتشكل من العديد من الطوائف وفي لبنان بصفة خاصة.

الأسئلة الفرعية:

- ماهي جذور الطائفية في العالم العربي؟
- كيف يؤثر التعدد المذهبي والطائفي على استقرار الدول وعلى العلاقات بين الدول؟

- هل يمكن للبنان من خلال نموذجه الطائفي بصيغته التوافقية إقامة نموذج رائد للديمقراطية في العالم العربي؟
- ما مدى الارتباط بين العوامل الداخلية والخارجية في الأزمة اللبنانية وكيف أثرت في الوضع باتجاه التأزم أو الحل؟
- ما هي الآثار السلبية للطائفية في العالم العربي وآليات معالجتها؟
- ما هي أبرز السيناريوهات المتوقعة للوضع الطائفي في الدولة اللبنانية.

الفروض:

يمكن تقديم الفروض التالية التي من خلالها نتقرب إلى إيجاد تفسيرات وتوضيحات تقربنا من حل الإشكالية:

- الدول التي تحوي على تعدد مذهبي وطائفي تعاني من عدم الاستقرار.
- زيادة نسبة الاضطهاد الموجه للطوائف والحركات المذهبية داخليا يزيد من ارتباطاتها الخارجية.
- الأزمة اللبنانية تعبر عن ترابط بين عدة عوامل داخلية وخارجية.

المنهجية:

تم اعتماد خطة ذات أساسين تاريخي وجديلي فبالنسبة للأساس التاريخي نحن بصدد دراسة الحركات الطائفية في العالم العربي عامة ولبنان خاصة وفق فترات زمنية متسلسلة ودراسة تشكلها ومسار تطور هذه الحركات الطائفية داخل دولة لبنان وانعكاساتها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، أما بالنسبة للأساس الجدلي فهو متعلق أساسا بوجود الطائفية في لبنان ورغبة بعض الأطراف في إنهائها وسعي البعض الآخر إلى إبقائها وتعزيز روابطها الداخلية والخارجية.

المنهج:

ارتئينا إلى استخدام بعض المناهج التي تمكننا من التقرب للظاهرة محل الدراسة للإحاطة بها من جميع جوانبها، من بين هذه المناهج:

- **المنهج التاريخي:** من خلال تتبع المسار التاريخي لنشأة وتطور الحركات الطائفية في العالم العربي والتي لها تأثيرات عديدة إلى اليوم، وبالأخص كيفية تشكل وظهور الطائفية في لبنان.

- **منهج دراسة حالة:** وذلك من خلال التطرق إلى دراسة حالة لبنان كعينة من العالم العربي تحوي كم كبير من الحركات الطائفية والتوجهات المذهبية ومحالة تقديم وتوضيح صورة الطائفية في العالم العربي وكيف تؤثر على استقرار الدول وحتى الأقاليم من خلال دراسة حالة لبنان.
- **المنهج الإحصائي:** نقوم بعرض مجموعة من الإحصائيات والدراسات حول الحركات الطائفية في لبنان وكيفية تقسيم الحقائب السياسية على هذه الحركات الطائفية في النظام السياسي اللبناني.
- **المنهج المقارن:** نستخدم المنهج المقارن في هذه الدراسة من خلال تقديم مقارنة بين الطوائف والحركات المذهبية في العالم العربي ونسبة تأثير كل منها في الأنظمة السياسية العربية وفي الأمن الإقليمي العربي، وكذلك مقارنة درجة تأثير الطوائف اللبنانية في لبنان وخارج لبنان.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية الموضوعية: تكمن أهمية الدراسة الموضوعية في:

- محاولتها الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي جاءت لتسلط الضوء على ضرورة الاهتمام بموضوع الطائفية والتناقضات التي يحملها هذا الموضوع.
- معرفة الآثار السلبية التي تحملها الطائفية على اعتبار أن دولة لبنان تبرز فيها أهم تجليات هذا المدلول، وكمحاولة جديدة وجدية لتسليط الضوء على ظاهرة حساسة ومتأصلة في المجتمع اللبناني وهي التعدد الطائفي والمذهبي.

الأهمية الذاتية:

تكمن الأهمية الذاتية في دراسة جوانب هذا الموضوع سواء من حيث التجربة التاريخية التي مر ويمر بها لبنان وما تحويه من تعدد طائفي، وتبرز الأهمية الذاتية كنتيجة لأهمية هذا البحث الذي ألقى على عاتقه محاولة معالجة موضوع من المواضيع الشائكة والمعقدة في العالم العربي وذلك لارتباطه بالهوية أكثر من ارتباطه بمصالح معينة والتي يمكن التفاوض بشأنها.

صعوبات الدراسة:

تواجهنا صعوبة لطالما واجهة الباحثين في البلاد العربية وهي كثرة المراجع باللغة العربية المتطرقة للموضوع ولكن قلة الموضوعية فيها، فتجد باحث شيعي يساند الشيعة، باحث سني يساند السنة، باحث مسيحي يدافع عن المسيحيين، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة الحقل الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

لكل دراسة أهداف خاصة بها تتمحور في أهداف موضوعية وأهداف ذاتية نفصلها فيما يلي:

الأهداف الموضوعية:

- توضيح التعدد الطائفي في العالم العربي خلق العديد من الأبعاد وتجليات هذه الظاهرة خلقت جدلا كبيرا في تفسيرها كظاهرة اجتماعية.
- مع تداخل العوامل الدينية بالعوامل السياسية أضحى من الصعب التمييز بين هذين المشهدين وهو ما يميز الهدف الموضوعي لهذه الدراسة.
- كما أن معرفة وتوضيح دور الطائفية وتأثيرها على استقرار الدول تم الأخذ بالدراسة دولة لبنان، التي تتعدد فيها الطوائف وهذا ما يبرز مدى أهمية دراسة هذا الموضوع .
- نهدف إلى معرفة هل أن الطائفية كنتيجة للتعدد الطائفي في الدولة أو هي مجرد وسيلة لاستقطاب الولاء الطائفي لأنظمة بعينها.

الأهداف الذاتية:

- الرغبة في الوصول إلى معرفة مدى تأثير الحركات الطائفية.
- الفضول العلمي والرغبة في البحث في مجال ما قد تنضوي عليه الطائفية من تداعيات تمس أمن الدول.

أدبيات الدراسة:

إن صعوبة وتشابك هذا الموضوع وكذلك قيمة وحساسية موضوع الطائفية في العالم العربي جعله يأخذ حيز كبير من الاهتمام، لذلك نجد العديد من الباحثين ممن تحدثوا عن هذا الموضوع بإسهاب كل منهم تتمحور دراسته على شطر مهم من هذا الموضوع.

تناول الباحث " **فالح عبد الجبار**" في مقال له في **مجلة التيار الوطني الديمقراطي العراقي** معنون بـ: " **في المشكلة الطائفية الجزء الأول**" الطائفية في مفهومها العام وفي جذورها التاريخية وطرح تساؤل

متمحور حول لماذا تنشأ الطائفية؟ وكانت الإجابة متمحورة بشكل كبير حول التأثيرات التاريخية والأحقاد الدفينة، وهذا ما يمهد لدراستنا والتي ستعالج في شق كبير منها أسباب الطائفية وعواما نشوئها في العالم العربي ولماذا تقتصر وتتمركز الطائفية فغي دول بعينها.

وتناول "**خالد مزابية**" في مذكرته المقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والمعنوية "**بالطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي "دراسة حالة لبنان**"" إلى الطائفية في شكلها السياسي وكيف تؤثر على الاستقرار السياسي للدول من خلال تقديمه لدولة لبنان كنموذج لهذه الطائفية السياسية التي تؤثر سلبا وإيجابا على الاستقرار السياسي في محاولة منه لتوضيح الديمقراطية التوافقية التي يهدف لبنان إلى إقامتها، لكن ما تهدف إليه دراستنا هو التعرف على الطائفية في شكلها العام بما فيها الطائفية السياسية وكيف تؤثر الحركات الطائفية والمذهبية في العالم العربي على استقرار الدول العربية ومن خلال التطرق إلى دولة لبنان، الدولة التي تحوي العديد من الطوائف المختلفة عقائديا وأصوليا ومحاولة معرفة كيف تؤثر هذه الطائفية على استقرار لبنان من جهة وعلى العلاقات البينية العربية والعلاقات العربية الأجنبية خاصة في إقليم الشرق الأوسط.

تطرق كذلك الكاتب **صيام عبد الحميد** إلى موضوع الطائفية في العالم العربي في مقال له بعنوان: " **ثلاث مظاهر مرضية تجاوزها العالم إلا النظام العربي: الطائفية والسلطوية وتهميش المرأة**" وذلك بحديثه على تجذر الطائفية في العالم العربي وأنها ظاهرة حديثة مست العالم العربي والإسلامي بعدما كان هذين العالمين يعيشان تناسب وتناغم بين مكوناته واقتصرت دراسته على هذه التوضيحات وهذه تعد من بين المقدمات التي اتخذناها في دراستنا للحديث عن الحركات الطائفية في العالم العربي مع أخذ نموذج من هذا العالم له تاريخ طويل مع الطائفية.

تناول الباحث **جوزيف باهوت Jozsef Bahot** في مقال له بعنوان " **الطائفية في لنان وسوريا: ديناميكيات الامتداد المتبادل**" الذي نشر في مجلة **Peace Brief** في عددها 159، تأثير الطائفية في لبنان وامتدادها إلى سوريا خاصة مع وصول الحراك الاجتماعي في الدول العربية إلى سوريا وكيف أن بعض الطوائف اللبنانية تدعم استمرار الوضع المتأزم في سوريا خدمة لمصالحها خاصة المسيحيين والدروز، وقدم تصور مهم مفاده أن أي تجاذبات طائفية ومذهبية تحدث في دولة ما من دول الشرق الأوسط خاصة ستؤدي لامحالة إلى انتشارها في الدول الأخرى بحكم التوزيع الطائفي المنتشر في هذه الدول وتوزع الحركات الطائفية والمذهبية على أكثر من دولة، من خلال هذه الدراسة التي نتخذها كمنطلق

في دراستنا بالتركيز على التأثيرات الداخلية والخارجية للحركات الطائفية وكذلك الحديث عن التجاذبات الدولية والإقليمية خاصة مع الحديث عن لبنان كدراسة حالة.

تطرق كذلك الكاتب **دافيد أرون ميلر David Aron Miller** إلى موضوع الطائفية في العالم العربي عامة والشرق الأوسط خاصة وذلك من خلال مقال له بعنوان: " **لماذا العنف والتعصب وعدم الكفاءة لا تزال سائدة في الشرق الأوسط؟**" نشر على موقع FR **Slate**، إلى الطائفية العالم العربي والشرق الأوسط ومدى انتشارها ومساهمتها في تفتيت الكيانات العربية، ومساهمتها في انتشار الحراك العربي وكذلك تحدث عن الدعم من قبل الدول الذي تتلقاه الطوائف من خارج البلد الأم، ثم تحدث عن دور إسرائيل الفعال في زعزعت الاستقرار العربي من خلال العمل على زيادة الاختلافات والتوترات بين الطوائف في حد ذاتها أو بين الطوائف والأنظمة السياسية من أجل زعزعت كيان الدول واستقرارها وأعطى أمثلة واضحة على هذا كلبنان، سوريا، العراق...إلخ، هذا المقال له دور كبير في مساعدتنا على دراسة الحركات الطائفية في العالم العربي وبالأخص في لبنان.



الفصل الأول:

الطائفية في العالم العربي: دراسة في

المفهوم وعوامل النشأة

الفصل الأول : الطائفية في العالم العربي : دراسة في المفهوم وعوامل النشأة.

تعد الطائفية بدعة جديدة أدخلها الاستعمار والصهيونية من خلال ما نقرأ في بعض التحليلات العربية المعاصرة، لعل الطائفية المذهبية في بلادنا بدأت منذ سقيفة بني ساعدة، أو حرب الجمل أو صفين أو كربلاء، أو زمن البويهيين، أو فتنة المعتزلة والحنابلة أو سياسة المأمون كل هذه الطوائف كانت تحمل ضغائن للطائفة الأخرى ولكن كمذهبية سياسية قبلية كانت ولا تزال موجودة منذ الجاهلية.

يعتبر موضوع الطائفية كمفهوم أو كواقع محل خلاف بين العديد من المفكرين لذا ارتأينا لإدراج هذا الفصل في الشق الأول للتعريف بماهية الطائفية والأسباب المغذية لها والتعريف بدولة لبنان، ودراسة بعض المتغيرات التي لها علاقة بالطائفية وموقع العالم العربي من هذه الظاهرة.

المبحث الأول : منطلقات أساسية لدراسة الطائفية

أشير للطائفية في العديد من الدراسات على أنها عقبة أمام التطور غير أن الموضوعية تقتضي دراسة انعكاسات الطائفية، معرفة ماهية الطائفية أولا وهذا ما سوف نعرج عليه في هذا المبحث من خلال عرض معاني عديدة للطائفية ثم عرض المصطلحات ذات الصلة بالطائفية، كالأقلية، القومية والاثنية والعرقية ورصد معظم العوامل المساهمة في اتساع دائرة الطائفية، والعوامل المساهمة في تأجيج نار الفتنة الطائفية.

1) تعريف الطائفية

لا يمكن الجزم بأن الطائفية مشكل سياسي وليست ديني، من حيث ارتباطاتها بالشعوب والمجتمعات بشتى تنوعاتها، ودينية من حيث الصيغة المذهبية والانتماءات الدينية ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا العديد من الطروحات، فهل من الممكن تحول الحس الطائفي إلى منبع إيجابي للإحساس بالانتماء الوطني وأن تكون الطائفية مسلكا للمواطنة الصالحة.

أ) الطائفية لغة:

ذكر **محمد الرازي** في مختار الصحاح: الطائفية من الشيء قطعة منه وقوله تعالى " وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين" سورة النور الآية02.

وذكر **ابن المنظور** في لسان العرب الطائفية من الشيء جزء منه، وقال مجاهد الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، فالطائفة هي الفرقة من الناس.[1]

ب) الطائفية اصطلاحا:

في علم الاجتماع الطائفية الدينية غالبا ما تقرن مع نقاش الكنيسة وتعد جماعة صغيرة يتميز دينها بالفردية وذات معتقد مغاير وأحيانا معتقدات سرية خاصة.

الطائفية هي قوة التمسك بالطائفة كمسلك أو كمذهب أو كمبدأ عقائدي، وتعبير عن قوة الانغلاق داخل بنية دينية معينة، وهي التعصب والتزمت وتقوم على مبدأ التمايز بين الآخرين وتعبر عن نفسها في ظاهرتين:

- ظاهرة الجماعة الدينية العلنية المعترف بها رسميا وقانونيا.
- ظاهرة الجماعة الدينية الكامنة أو الباطنة الآخذة في التكوين كمعارضة في وجه قوى طائفية أخرى.[2]

تعبر الطائفية عن قوة التصارع داخل المجتمع، لكنها على المستوى الفكري والأيديولوجي والخطاب السياسي تسعى دائما إلى إخفاء نفسها كقوة انقسام واحتراب.[3]

يعرفها **سعيد السامرائي** بأنها: " تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق اتجاه الطرف الآخر، فهي شعور السني بالضعف أمام الشيعي والعكس، وهذا بدون سبب واضح وإنما نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد الآخر."[4]

---

[1] كاظم الشبيب، **المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص ص. 51 – 52.

[2] نفس المرجع، ص. 55.

[3] خليل أحمد خليل، الطائفية قوة انقسام واحتراب، **دراسات عربية**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر 1990)، ص. 63.

[4] سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق**، (لندن: مؤسسة الفجر، 1993)، ص. 43.

يعرفها **جهاد الزين** بأنها: " تحويل الطائفة إلى الإطار الوحيد لممارسة العمل السياسي، بإمكان حتى الطائفيين أي الذين يقدمون أنفسهم سياسيا بصفتهم الطائفية، أن يملكون حق التعبير عن لونهم في دولة ديمقراطية، ولكن الشاذ والقمعي أن يتحول ذلك إلى المجال الوحيد لممارسة العمل السياسي."[1]

من خلال ما سبق فمصطلح الطائفية مشتق من الطائفة، والطائفة هي القومية نسبة إلى القوم كالعروبة نسبة للعرب، وهذا الاشتقاق لا يعني اضفاء مسحة سلبية على طائفة معينة أو اتهام جماعة ما بما هو معيب وقبيح، وإنما هو تأكيد على الارتباط الطبيعي لأفراد جماعة ما ضمن دائرة مشتركة كالجنس، الدين، المذهب، اللغة والعرق.

إن العلاقة القائمة ما بين مصطلح الطائفية والجانب العقائدي يثبت أن العامل المحدد للطائفية هو ديني، لا سيما من الناحية السياسية للمصطلح حيث تم تسييسه، حيث تجلت دلالاته في هذا العصر بوجه سياسي، أكثر من كونه نتاجا للتمايز الفقهي الذي هو من طبيعة الشرائع القائمة على التعددية.[2]

كل طائفة دينية هي شريحة اجتماعية غير محددة بحدود جغرافية ويشترك أصحابها بالإيمان بمذهب تابع للدين الأصلي، الذي يشكل المضلة التي تجمع جميع المذاهب النابعة منه، وتمتاز كل طائفة بشعائر في ممارسة التدين أو في ترجمته واقعيا في الحياة العلمية والعملية.[3]

يمكن تقديم تعريف إجرائي للطائفية من خلال دراسة التعاريف السابقة:

" تعبر الطائفية عن مجموعة من الأفراد تجمعهم في الغالب انتماءات وروابط دينية وعقدية، وغالبا ما يرتبط الجانب العقدي بالنسق السياسي فهي عبارة عن نظام اجتماعي سياسي وديني تحكمه انقسامات عمودية، فهو نظام اجتماعي لأنه يضم مجموعة أفراد من المجتمع، وفي كونه نظاما سياسيا فهو يسعى في الغالب لأن يكون على رأس الدولة في إطار انتماءات مذهبية وعقائدية ودينية معينة."

2) المصطلحات المرتبطة بالطائفية

توجد عدة مصطلحات تقترب وتتداخل مع مصطلح الطائفية يمكن الحديث عن البعض منها من خلال هذا العنصر:

---

[1] جهاد الزين وآخرون، لبنان وآفاق المستقبل، **أوراق مناقشات الندوة الفكرية،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 21.

[2] كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص. 75.

[3] نفس المرجع، ص. 76.

أ) **الأقلية:** جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ما، وأقل عددا من بقية السكان، يرتبط أفرادها عن طريق روابط دينية وعرقية ولغوية وثقافية تميزهم عن بقية السكان، ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها.[1]

بمعنى أن الأقلية هي مجموعة من سكان قطر أو إقليم معين تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي واللغوي والديني، دون أن يعني ذلك موقفا سياسيا وطبقيا متميزا.

ويعرفها **فرانسيسكو كوبونورتي** بأنها: " مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، أعضائها من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية والدينية واللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم."

وهناك من يعرفها على أنها تباين نسبي في عدد الجماعات المنضوية إلى دولة واحدة تختلف فيما بينها في عدة أشياء كاللغة، الدين، اللون، التاريخ والشعور بالانتماء المشترك.[2]

ب) **القومية:** تعرف موسوعة علم السياسة القومية بأنها تربط مجموعة من المتغيرات، وهي أكثر ارتباطا بمفهوم الأمة من حيث الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وروحية متعددة، تختلف من أمة إلى أخرى أو من مجتمع لآخر كالعقيدة، التاريخ، الحضارة واللغة التي هي عبارة عن مقومات مشتركة تتقاسمها أمة واحدة.[3]

كما ورد تعريف القومية في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها: " صلة وانتماء زمرة بشرية واحدة لدولة واحدة شرط أن يجمعها وطن مشترك، لغة واحدة، أرض، مصير مشترك، أهداف ومسؤوليات يشترك فيها كل أفراد الوطن، متأثرة بفكرة الولاء والانتماء للوطن، فالشعور القومي هو شعور جمعي بوحدة الكتلة البشرية للدفاع عن مصالحها ومستقبلها." [4]

فالقومية في إطارها العام تتمحور حول الشعور بالهوية الاجتماعية المشتركة بفعل عدة متغيرات، كالدين، اللغة، التاريخ والوطن فهي تشترك مع الطائفية في كون الجماعة تشترك في نفس الأشياء التي

---

[1] وائل علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص ص. 8 – 24.

[2] جاد الكريم الجباعي، **مسألة الأقليات**، (سوريا: لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، 2015)، ص. 5.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج. 5، ط. 3، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996)، ص. 831.

[4] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (د. م. ن.)، ص. 332.

تشترك فيها الأقوام أو الطوائف وبالتالي فكلاهما يعبران عن مجموعة من المتغيرات التي تجمع جماعة بشرية ما.

ج) **الاثنية:** هوية اجتماعية تستند إلى المشاعر التي تربط من يشتركون معا في ثقافة واحدة ومعتقدات وشعور بالانتماء إلى جماعة.

ويعرف **جورج قرم** الاثنية بأنها: " جماعة بشرية تؤكد على مستوى معين وشكل خاص تتميز عن غيرها من الجماعات الأخرى، وأهم متغيرين مميزين للأثنية هما الدين واللغة، لأن الدين واللغة يضمنان التواصل الناجح بين أعضاء الاثنية، شريطة أن يكونا مختلفين عن أديان ولغات الجماعات الأخرى."[1]

وتختلف العرقية عن الاثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي والعرقي المشترك، فهي تعبر عن الشعب أو القبيلة بغض النظر عن الدين والثقافة والمعتقدات.

د) **العرقية:** تشير إلى مجموعة بشرية يشترك أفرادها في البنية المورفولوجيا والأصل والتقاليد واللغة والدين.[2]

وتعرف العرقية على أنها: " جماعة تتقاسم التراث والتقاليد التي تميزها، وتحتوي العرقية على عدة مكونات كالمنبت القومية المشترك، الدين، اللغة والأصل المشترك."[3]

فالعرقية تختلف عن الطائفية في كون العرقية تركز على الأصل السلالي بغض النظر عن المعتقد، كما يشير مصطلح العرقية إلى على الاختلافات المورفولوجيا لفئة معينة، في حين أن الطائفية تركز على الانتماء العقائدي والتراث وكذلك وحدة المذهب والدين المشترك على عكس العرقية.

هناك فروقات طفيفة بين كل هذه المصطلحات لكن معظمها تشترك في الاحساس بالانتماء والولاء لعرقية أو اثنية أو قومية معينة.

3) أسباب الصراعات الطائفية:

يمكن حصر معنى الطائفية بجماعة تعيش في رقعة جغرافية محددة وفي الوقت ذاته يمكن أن يشمل المعنى جميع أرجاء المعمورة، والطائفية في شكلها السلبي تعني أن يتحول هذا الاختلاف والتباين

[1] جورج قرم، " إنتاج الأيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني،" **دراسات عربية**، العدد: 11، (بيروت، 1978)، ص. 11.
[2] سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994)، ص27.
[3] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992)، ص. 23.

بين الجماعات والطوائف إلى حالة صراع ورفض لوجود الآخر نتيجة إدراك الاختلافات بين الأنا والآخر وتحول هذه الاختلافات إلى احتقان طائفي ومن ثمة إلى صراعات طائفية يعود للعديد من الأسباب سيتم عرضها من خلال التطرق إلى عوامل نشأة الصراعات الطائفية.

- غياب ثقافة التعددية الفكرية والتوافق السياسي، وبالتالي غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية.
- الأمراض الأخلاقية المنتشرة في المجتمع نتيجة بنية المنظومة الاجتماعية والسياسية والفكرية كالعصبية، الحقد والكراهية.
- ارتباط المجتمعات سلبيا بالموروث التاريخي، والاحتكام في خلافاتها الاجتماعية والسياسية إلى وقائع تاريخية.
- وجود مصالح وأجندات سياسية ضيقة تعمل على استغلال الاختلافات الطائفية.
- المطالبة بالانفصال عن الوطن الأم والتي تزامنت مع سقوط الاتحاد السوفياتي وأيديولوجيته الشيوعية، وهو ما وصفه المفكرون بالانفجار الهوية والذي يقصد به تشجيع أقلية معينة أو طائفة على تفعيل هويتها سياسيا.[1]
- غياب العدالة التوزيعية وجهوية التنمية مما يولد شعور بالظلم والتهميش، فيلجؤون إلى الاطار الضيق الانتماء الطائفي في محاولة منهم للتكتل والتضامن لنيل الحقوق.
- الأحقاد والضغائن التاريخية التي تحملها الطوائف والأقليات نتيجة الظلم الذي تعرضوا له عبر التاريخ بالإضافة إلى الغلو والتطرف في الممارسات الدينية.
- غلبة الميل للهويات الأقرب إلى الذات كالقبيلة والطائفة والمذهب على حساب الهويات الكلانية الجامعة كالوطن والقوم، فقد تتحول الهويات الضيقة إلى هويات قاتلة.[2]
- غياب الرؤية السياسية والاستراتيجية للأطراف الداخلية المعنية بالفتنة الطائفية، حيث تذهب الطوائف والأقليات إلى التحالف مع القوى الخارجية بهدف تحقيق انفصال عن الدولة الأم أو

---

[1] كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص ص. 85 – 87.

[2] رشيد شقير، **مفاهيم الدولة والنزاعات " دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية،"** (بيروت: المركز الثقافي العربي: 1992)، ص. 188.

تحقيق مكاسب مادية وغير مادية من هذه الارتباطات الخارجية وهذا ما يزيد من إمكانية بروز الفتن الطائفية مع وجود التحريض والتدخل الخارجي.[1]

- وجود اختلال في العلاقات القائمة بين مصالح الطبقة الحاكمة والطبقات المهيمنة على الطوائف، أو بسبب اختلال في العلاقات الطائفية على المصالح بين زعامات الطوائف.
- استخدام ورقة المذهب والطائفة كأداة للتنافس السياسي بين مكونات المجتمع السياسي الواحد للتنافس على السلطة والنفوذ.
- انعكاس لمجموعة من الاخفاقات التي مني بها العالم الثالث في البعد التحديثي والاصلاحي واتساع الفجوة بين العالم المتقدم والدول النامية، وتدني المستوى المعيشي لهذه الدول وزيادة مؤشرات الانكفاء على الذات والسير نحو الهوية الضيقة على حساب الهوية الوطنية الجمعية.
- وجود إعلام مساعد على تأجيج الصراعات والنزاعات الهوياتية، فيدخل الإعلام في دائرة الاستفزاز والاستفزاز المضاد، مما يغذي الشحنات السلبية لدى الطوائف.[2]

كل هذه العوامل تساهم في اشتداد فكر الطائفية وقد تؤدي إلى ظهور نزاعات وحروب أهلية، هذا بالإضافة إلى البعد الخارجي لاشتداد الفتن الطائفية، ولا شك أن حالة الاستقطاب السياسي الدائمة في لبنان والعراق وفلسطين داخليا وخارجيا تسهم في إذكاء التوترات الطائفية، وبالتالي تسعى الجهات الخارجية للاستفادة من هذه الأوضاع النزاعية.

---

[1] كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص ص. 86 – 93.

[2] نفس المرجع، ص ص. 94 – 96.

المبحث الثاني: الطائفية في العالم العربي

نتناول من خلال هذا المبحث الحركات الطائفية في الوطن العربي وكيفية توزيعهم، ومن ثمة الحديث عن تأثير الطائفية على استقرار المجتمعات والدول العربية سياسيا سواء داخليا أو خارجيا.

1) الخريطة الجيوسياسية للطوائف في العالم العربي:

يتسم العالم العربي في العديد من الدول بالتنوع والاختلاف بين سكانها في العديد من المقومات، كالتعدد العرقي والاثني، وتعاني أغلب الدول العربية والإسلامية من مشكلات طائفية سواء كانت ظاهرة أو باطنة، كالمشكل بين الشيعة والسنة في العراق، باكستان ولبنان، ومشكلة الأكراد في سوريا وتركيا وشمال العراق، والأمازيغ في المغرب العربي والنوبيين في مصر.[1]

يشكل المسيحيون في الأردن نحو 5% معظمهم من الروم الأرثوذوكس والكاثوليك، أما البشركس– مسلمون سنة – فيشكلون 1.2%، وأقليات شيشانية – مسلمون سنة وأرمن وأكراد وتركمان ودروز.[2]

يضم العراق العديد من الطوائف المسلمون، المسيحيون، فأغلبية أهل العراق مسلمون شيعة على المذهب الأمامي، والسنة على المذهب الشافعي والحنفي وعدد قليل من الحنابلة، والطائفة المسيحية مكونة من الكاثوليك، الأرثوذوكس والبروتستانت وعدد قليل من الأقباط والسريان والأرمن واليهود وبهائيون ويقدر العدد في القرن العشرين بـ 62 مليون[3]، أما سوريا ذات الأغلبية السنية فإنها كذلك تحوي العديد من الطوائف فنجد الطائفة الشيعية العلوية بنسبة 10% وهي تشكل الطبقة الحاكمة في البلاد، وتوجد طوائف شيعية أخرى اليزيدية والإسماعيلية، وأقلية درزية بنسبة 4%، أما بالنسية للمسيحيين واليهود العرب والأكراد فيمثلون 4%، وتحوي مصر على أغلبية مسلمة سنية، وأقلية مسيحية قبطية أرثوذوكسية بنسبة 9%، بالإضافة إلى أقلية نوبية سنية، أقلية شيعية، أقلية يهودية وأرمينية والبيجا البارية والبربر وأفارقة وأقلية غجرية.

يتكون المجتمع السعودي من أغلبية سنية بنسية 87%، وطوائف دينية أخرى منها الشيعة بنسبة 10%، والإسماعيلية بنسبة 3%، وفق التعداد السكاني لعام 2004، وتتكون البحرين من أغلبية شيعية

---

[1] هاني نسيرة وآخرون، **الطائفية**، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2007)، ص. 135.

[2] كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص. 79.

[3] رشيد الخيون، **الطائفية خارطة الأقليات في العالم العربي**، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2007)، ص. 27.

70 تحكمها أقلية سنية 3%، ويشكل الإيرانيون 10% والباكستان والبلوش والهنود 17% وفق التقرير السكاني لعام 2005.

وفي قطر يشكل الإيرانيون 10% من السكان، الهندوس 3%، الباكستان 18%، الشيعة 10% والسنة يشكلون ما نسبته 58% من السكان.

في الجزائر يوجد العديد من الطوائف والأقليات فنجد العرب الأمازيغ، المزابيين، الطوارق، البدو الرحل، والمسيحيين واليهود.[1]

تضم الكويت كغيرها من دول الخليج مجتمعا مكون من عدة طوائف حيث يشكل المسلمون السنة ما نسبته 45% من السكان في حين تمثل الشيعة 35% والعرب المسيحيين 8%، الإيرانيين 5%، وآخرون بنسبة 7%، تمثل السنة 80% الشيعة 16% والطوائف الأخرى من بقية الأديان تمثل ما نسبته 4% من المجتمع الإماراتي.

يحتوى المغرب على العديد من الطوائف والفرق فيشكل الأمازيغ 36% من السكان إضافة إلى اليهود والمسيحيين والأفارقة والطوارق، والسودان يتميز باحتوائه على العديد من الطوائف فنجد المسلمين وأغلبهم سنة يشكلون 70% من مجمل السكان معظمهم في الشمال، أما الجنوب فهو ذو أغلبية مسيحية – قبل الانفصال –، في سلطنة عمان يشكل من يعتنقون مذهب الإباضية 80% من سكان السلطنة وتتوزع 20% الباقية بن السنة والشيعة والمسيحيين.

يعد لبنان الدولة العربية التي تبرز فيها الطائفية بشكل كبير نتيجة أخذ النظام السياسي اللبناني بالطائفية وتقسيم المناصب السياسية وفق المحاصصة الطائفية، وكذلك نتيجة الحروب والأزمات التي تعرض لها هذا البلد منذ نشأة إمارة جبل لبنان والتي كانت كلها ذات دافع طائفي بالأساس فيحتوي لبنان على أكثر من 18 طائفة منها المسيحية ومنها المسلمة واليهود بنسبة ضئيلة.[2]

2) الطائفية في العالم العربي: من الطائفية الثقافية–الدينية إلى الطائفية السياسية– الإيديولوجية:

تعد العلاقة بين الدولة المركزية الحديثة في المنطقة العربية والطوائف والجماعات المذهبية علاقة اشتباك ـ توافق لكن الشيء اللافت للانتباه هو ولادة شيء آخر جراء هذه العلاقة وهي المنابع الكامنة وراء تسييس الهويات الطائفية، فنحن نعلم أن الطائفية كحدود ثقافية لجماعات معينة كانت سابقة أمام

[1] كاظم الشبيب، مرجع سابق، ص ص. 80 – 81.

[2] نفس المرجع، ص ص. 81 – 87.

التسييس، فهو ظاهرة جديدة اكتسبت زخما كبيرا بعد صعود الإسلام السياسي والثورة الإيرانية عام 1979، وبلغت مدى هائل من التسييس والعسكرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003.

أطلت المشكلة الطائفية في العالم العربي وارتباطها بالجانب السياسي برأسها منذ أواسط السبعينات من القرن العشريين، جرت أول واقعة تصادم طائفي في العراق سنة 1974 وتعرف باسم "**مراد الراس**"، والحرب الأهلية في لبنان، تظاهرات في السعودية وبروز مشكلة الطائفية في سوريا بالتمرد المسلح للإخوان المسلمين وقمع التمرد من طرف السلطات بالقوات المسلحة، وتبلور من خلالها خطاب طائفي حول الصراع السني ـ العلوي وأخيرا وصولا إلى تشكيل حزب الله في لبنان وحركات أصولية في البحرين كمنعطف جديد لتسييس الطائفية.[1]

يتفق معظم دارسوا الأوضاع الإقليمية والدولية على العموم على احتدام استقطاب إقليمي سني ـ شيعي، قطباه إيران الخمينية والسعودية السلفية بالإضافة إلى الصراع الطائفي الدموي الحاصل في العراق، لبنان وسوريا، فالأيديولوجية والمصالح عواقب وخيمة على بعض من هذه الدول العربية، حيث تقوم إيران بدور مزدوج حيث تتخذ في المقام الأول موقفا راديكاليا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وثانيا تقوم بدور الراعي لشيعة المنطقة بنزعة تدخلية، وأحد أبرز أهدافها تمكين الإسلاميين في المنطقة، وهي بهذا الشكل تعد أداة لتعزيز الخلافات الطائفية، ورد فعل الدول العربية بالتأكيد يكون من منبع طائفي.

إن الاستقطاب الخالي يدور حول محور إيران ـ تركيا، رغم أنه يجرى في اطار السياسة الناعمة عبر قنوات الحوار الدبلوماسي والتنافس الاقتصادي والضغط السياسي ما يولد صراعا إقليميا.[2]

3) مصادر إذكاء التسييس الطائفي في العالم العربي:

هناك عدة مجالات أساسية تحتل فيها علاقة الدولة بالجماعة الطائفية مركز ثقل، من دون استبعاد العوامل الإقليمية والدولية ومساهمة هذه المجالات في تغذية الهويات الثقافية للطوائف إلى هويات طائفية، مسيسة وتجزيئية مع أنها مشتركات عربية متفاوتة في الدرجة والنوع.

أ) **المجال السياسي:** تعد مشكلة التمثيل السياسي للطوائف في العالم العربي من أعقد المشكلات، فقديما كان التمثيل يعتمد على المصاهرة والقرابة، أما حديثا فأصبح يعتمد شكل جديد من خلال

[1] عبد الجبار فالح، " في المشكلة الطائفية،" **جريدة طرق الشعب**، (بغداد: 2013)، ص. 9.

[2] نفس المرجع، ص. 10.

المؤسسات النيابية، حيث تعد هذه الأخيرة غائبة في معظم الدول العربية والحكم عسكري وسيطرة الحزب الواحد، كالجزائر قبل الاصلاح، وسوريا والعراق قبل الغزو والسودان، فاختلال الدوائر الانتخابية يثير جدلا واسعا كالبحرين فالدوائر الانتخابية مختلفة ديمغرافيا وهو ما يخل بالتمثيل المتوازن، أما لبنان فإن تغير الوزن الديمغرافي للطوائف يصطدم بنظام الدوائر الانتخابية شبه المغلق وهو تقليص لسلطة جماعة على حساب أخرى.[1]

نخلص إلى أن النظم المغلقة (تمثيل غير عادل) سواء كانت تقليدية أو حديثة تؤجج المشكلة الطائفية، والنظم الديمقراطية الحديثة وحدها ليست كافية لحل المشكلة.

ب) **المجال الأمني ــ الإداري:** تعتبر الدولة سوق عمل في البلدان العربية، فتتراوح نسب استخدام قوة العمل فيها بين 20 ـ 25% من السكان في مناطق شتى والسياسات المتبعة في الجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية العسكرية، مؤشرات عميقة في تأجيج الطائفة السياسية أو اخمادها وسياسة التميز والاقصاء كثيرة في الدول العربية تتمثل في نظم الحزب الواحد والنظم العسكرية، حيث ربع السكان في الدول العربية المستفيدين من مناصب شغل والخدمات العامة يتمركزون في العاصمة.[2]

ج) **المجال الاقتصادي:** الدولة في العالم العربي ورثت طابعها كمالك شامل عن الحقبة العثمانية، وبعد اكتشاف النفط تحولت إلى مالك مباشر لهذه الموارد، فالاختلال في العدالة التوزيعية يفضي إلى توسيع انتفاع قطاعات وفئات ضيقة بهذه الموارد، في ظل الخطاب السياسي يتجلى هذا التفاوت في تفاوت الطبقات الاجتماعية، أما الخطاب الطائفي فيتجلى في التمييز الديني والمذهبي، وهو بذلك تغذية لتسييس الهويات الجزئية وكمثال على ذلك الخطط التنموية في كل من العراق وسوريا لبعث التصنيع والتطور الاقتصادي، وكذلك التأميم للأراضي والقطاع الخاص حيث اتخذ التأميم في مصر مظاهر أيديولوجية فاعتبر التأميم عند اليساريين أنه نزعة اشتراكية وعند رجال الأعمال أنه اعتداء رأس المال الخاص، وعند رجال الدين والتيار الديني والتيار

[1] عبد الجبار فالح، مرجع سابق، ص. 9.

[2] نفس المرجع، ص. 7.

السني والشيعي أنه اعتداء على الطائفة، وترك المجال لاستقطاب ثنائي، الخطاب الرسمي والخطاب الطائفي.[1]

د) **الحقل الأيديولوجي:** تميز الفضاء الايديولوجي في العالم العربي بانتشار ثلاث تيارات ايديولوجية، القومية، اليسارية والإسلامية بفضل التحول السوسيولوجي من مجتمعات تقليدية زراعية ـ حرفية إلى مجتمعات حديثة صناعية ــ خدمية، اتسعت الطبقات الوسطى وطغت على المشهد السياسي منذ خمسينيات القرن الماضي، وانقسم العالم العربي إلى قطاع دول تقليدية ودول حديثة.
الأزمات المتتالية منذ النصف الثاني من القرن 20 كشفت عن هشاشة الدول الحديثة وتدمير المؤسسات والروابط المدنية كالنقابات والجمعيات والأحزاب، وإحداث فراغ مجتمعي سرعان ما ملأته القوى الإسلامية الأصولية والسلفية، وصعود الإسلام السياسي وتعزز هذا بعد سقوط الإيديولوجيات الكبرى، وتفاقم أزمة المشروع القومي العربي منذ جوان 1967 ونهاية بحرب الخليج واحتلال العراق وتحطيم القوى اليسارية في عدد من الدول العربية، وتأثير ذلك على انقلاب الثقافة السياسية وبداية التسييس الطائفي.[2]

غذى الخطاب الأيديولوجي الإسلامي (الإخوان، السلفيين ثم القاعدة) المعترض على الجبهة السنية والخمينية كتيار جديد، لفظ السلبية السياسية على الجبهة الشيعية حركات الاحتجاج الطائفية على نحو مباشر، فبرز الاحتدام الطائفي الراهن في العراق، سوريا، لبنان، البحرين، السودان، اليمن، مصر والسعودية، مضاهي لمشكلات طائفية موازية كامنة أو فاعلة في تركيا، أفغانستان، باكستان.

إن التنوع في المحددات الجغرافية، الديمغرافية والسياسية في لبنان كان له الأثر البالغ على شكل الدولة اللبنانية، وكل هذه المحددات تؤثر في بعضها البعض لتفرز في الأخير مجموع المقومات الدينية والسياسية والاقتصادية للدولة اللبنانية، وبالتالي فالتركيبة الديمغرافية المتنوعة والثقافات والمذاهب الموجودة في البلاد انعكست على طبيعة النظام السياسي اللبناني ليكون نظام فريد من نوعه، نظام ديمقراطي توافقي طائفي، يحاول من خلاله اللبنانيين تجاوز الاختلافات بينهم والسعي للعيش المشترك بين كافة اللبنانيين.

---

[1] عبد الجبار فالح، مرجع سابق، ص. 9.
[2] نفس المرجع، ص. 8.

المبحث الثالث: التعريف بدولة لبنان

يقدم هذا المبحث لمحة بمثابة بطاقة تعريف بدولة لبنان سياسيا، وديمغرافيا ،وجغرافيا وذلك بعرض احصائيات ويشمل الشق الديمغرافي على معرفة الطوائف والتركيبة السكانية المشكلة للمجتمع اللبناني والموقع الجغرافي, وتكمن أهمية هذا المبحث في كونه مدخل نظري يساعدنا على تفسير الطائفية في هذا البلد.

1) **المحددات الجغرافية:** تقع دولة لبنان التي تبلغ مساحتها الاجمالية 10452 كلم^2 في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتحده الجمهورية العربية السورية شمالا وشرقا والأراضي الفلسطينية المحتلة جنوبا، لبنان بلد جبلي يمتد على مسافة 60 كلم عرضا من الغرب إلى الشرق وحوالي 225 كلم بمحاذاة ساحل البحر المتوسط من الشمال إلى الجنوب وتغطي الغابات والأدغال المتوسطية ما يقارب 8% من مساحة لبنان، انضمت لبنان للأمم المتحدة عام 1945 والوحدة النقدية للدولة هي الليرة اللبنانية.[1] (أنظر ملحق رقم 01)

عرفت تقسيمات إدارية مختلفة من ذلك، حتى عام 2003 كان لبنان مقسم إلى 6 محافظات (بيروت الشمال، جبل لبنان، النبطية والبقاع) وأضيفت محافظتان عام 2003 هي عكا وبعلبك الهرمل، وتقدر مساحة اليابسة بـ: 10280 كلم^2 وطول الحدود البرية: 454 كلم وطول الحدود البحرية: 210 كلم فقد اجتمعت العديد من المزايا الطبيعية التي يتمتع بها الموقع الجغرافي الحيوي ويعد حلقة وصل يربط بين الشرق والغرب هذا الموقع جعل من لبنان تتمتع بأهمية جيواستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي، كل هذه العوامل الجغرافية ساعدت على خلق جيوبوليتيك خاصة لهذا البلد[2]، وتكمن أهمية موقع الدولة في أنها تتوسط ثلاث دول كما تتميز لبنان بأربع مناطق متوازية تمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب الى الشرق:[3]

– شريط ساحلي مسطح وضيق محاذي للبحر الأبيض المتوسط.

---

[1] كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، (بيروت: دار الجيل، 1998)، ص475.

[2] لمياء أحمد محسن، لبنان دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبلتيكس،2008 ، على الرابط: http://alsafeerint.blogspot.com.

[3] علي عبد فتوني، **تاريخ لبنان الطائفي**، (بيروت: دار الفرابي، 2013)، ص. 23.

– جبال لبنان وهي سلسلة من الجبال المتوسطة الارتفاع تصل الى ارتفاع 1000 عن سطح البحر عند القرنة السوداء في شمال لبنان.

– سهل البقاع الخصب الواقع على ارتفاع يقارب 900 متر عن سطح البحر.

– سلسلة جبال لبنان الشرقية التي يصل ارتفاعها الى 2800 متر وتمتد على الحدود الشرقية مع الحدود السورية.

تتألف 70% من الأراضي اللبنانية من الحجارة الكربونية، التربة اللبنانية تربة متوسطة تقليدية كلسية عموما باستثناء التربة الرملية التي تكونت على طبقة سهل عكار العائدة الى العصر الطباشيري الوسيط، والتربة الرسوبية في وسط وغرب سهل البقاع.[1]

❖ **المناخ:**

يتميز مناخ لبنان بأنه متوسطي نموذجي بفصل شتاء وافر المطر وبظروف مناخية جافة وقاحلة خلال شهور من السنة، لكن تأثير البحر الأبيض المتوسط والملامح الطبوغرافية والصحراء السورية شمالا، عوامل تتسبب بظهور مجموعة من المناخات الموضعية داخل البلد، ينجم عنها توزيع لدرجات الحرارة والأمطار فمعدل الحرارة السنوي على الساحل يصل الى 20 درجة مئوية متراوحا بين 13 درجة مئوية في الشتاء و27 درجة مئوية في الصيف في حين ان معدل الحرارة السنوي في سهل البقاع الادنى من ذلك يصل الى 16 درجة مئوية في الصيف والمناطق المرتفعة في الجبال تعرف معدلا سنويا يقل عن 10 درجات مئوية وتهطل الامطار من 80 الى 90 يوميا في السنة بين شهري أكتوبر وأفريل وحددت مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ثماني مناطق بينية مناخية للتساقط:

الشريط الساحلي الذي يشمل السواحل الشمالية والوسطى والجنوبية، جبال تنقسم الى الجبال الشمالية والوسطى، سهل البقاع الذي ينقسم إلى المنطقة الشمالية والوسطى والجنوبية.[2]

[1] لمياء أحمد محسن مرجع سابق.

[2] كمال موريس، مرجع سابق، ص ص.479-481.

2) **المحددات الديمغرافية:** قدر عدد السكان في لبنان في عام 2007 (في ما عدا المقيمين في المخيمات الفلسطينية) ب 3759136 شخصا، مقابل 3755034 شخصا في العام 2004، أي بزيادة بسيطة جدا لا تتعدى الـ 0.11 %، وقدرت نسبة المقيمين غير اللبنانيين في العام 2007 بـ: 3.8 % مقابل 6.6 %في العام 2004، أي بتراجع قدره 2.8 %، من جهة أخرى توزع المقيمون في لبنان في العام 2007 بحسب المناطق وفقا للتالي: 9.6 % في بيروت مقابل 10.4 % في العام 2004، و39.5 % في محافظة جبل لبنان (بما فيها الضاحية الجنوبية لبيروت) مقابل 40 %في العام 2004، و20.3 % في محافظة لبنان الشمالي مقابل 20.5 %في العام 2004، و13 % في محافظة البقاع مقابل 12.5 % في العام 2004، و17.5 % في محافظتي الجنوب والنبطية مقابل 16.6 % في العام 2004، وتؤكد التغيرات الطفيفة في نسب توزع السكان على المناطق الجغرافية المختلفة إلى أن السكان في كافة المناطق وبخاصة تلك التي تعرضت للعدوان، عادوا جميعا إلى مناطق سكنهم الأصلية رغم التدمير والأضرار الهائلة التي أصابت المساكن والمنشآت في تلك المناطق.[1]

❖ **التقسيم المذهبي للطوائف اللبنانية:** ينقسم لبنان سكانيا إلى قسمين رئيسيين طوائف مسلمة وطوائف مسيحية، تضم كل منها عدد من المذاهب والطوائف الفرعية، وعدد الطوائف الرسمية المعترف بها في لبنان ثمانية عشر طائفة.

أ) **الطوائف المسلمة:** يعدو انتماء الطوائف المسلمة إلى لبنان إلى أواسط القرن السابع للميلاد حيث حلت الجيوش الإسلامية محل الجيوش البيزنطية، وسكن المسلمون المدن الساحلية اللبنانية وينقسمون إلى سنة، شيعة، دروز، علويين وإسماعيليون.[2]

- **السنة:** من أكثر المذاهب المسلمة عددا فالمسلمون السنة يشكلون ما نسبته 50% من الطوائف المسلمة، وتتمركز في الشمال والوسط اللبناني، وتعد مدينة طرابلس مركز السنة في لبنان، وهناك عدة حركات تمثل السنة كحزب التحرير، التيار السلفي، حركة التوحيد وجماعة الأحباش التي ظهرت بقوة في العقد الأخير من القرن 20، وعموما يمثل تيار المستقبل الطائفة السنية في لبنان

---

[1] المركز اللبناني للمعلومات، **تقرير الواقع الديمغرافي في لبنان**، (بيروت: المركز اللبناني للمعلومات، 14 جانفي 2013)، ص. 24.

[2] فارس هاني، **النزاعات الطائفية في تاريخ الحديث، لبنان**،(بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1980)، ص. 94.

سياسيا،[1] وتعود مرجعيتهم الدينية إلى مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني وإلى دار الإفتاء رمز الاعتدال في لبنان ولهم دور كبير في الحفاظ على وحدة المسلمين، ومفتي السنة يشارك في اختيار شيوخ الشيعة والدروز، وتشارك السنة سياسيا في مجلس النواب اللبناني بعشرين نائبا، كما أن منصب رئيس الوزراء يكون سنيا، ومفتي الديار اللبنانية أو المفتي العام للجمهورية يكون سنيا.[2]

- **الشيعة:** ثاني المذاهب الإسلامية عددا في لبنان، يمثلون حوالي 26% من السكان، يقطن الشيعة في جبل عامل في جنوب لبنان وفي سهل البقاع ولاسيما حول بعلبك الهرمل، حيث يعود تواجدهم إلى القرن 9 للميلاد خلال العصر العباسي، وتنتمي الشيعة في لبنان إلى مذهب الجعفري الاثني عشر، طالب الإمام موسى الصدر نواب الشيعة بتقديم مشروع اقتراح تأسيس المجلي الإسلامي الشيعي الأعلى كمرجعية رسمية، في عام 2012 نائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى للشيعة كان **الأمير قبلان** أما المرجعية الروحية فهي **الإمام محمد حسن فضل الله.**[3]

تعرض الشيعة اللبنانيون للعديد من المضايقات عبر التاريخ فقد تم اضطهادهم في عهد المماليك وفي العهد العثماني، وصولا إلى سنة 1948 وتعرض الشيعة للمضايقة من قبل اليهود الذين دخلوا فلسطين وجزء من لبنان آنذاك، حتى في السياسة اللبنانية تم تهميشهم فلم تشهد الحكومة اللبنانية من سنة 1926 إلى سنة 1986 وجود أي وزير شيعي في الحقائب الوزارية الأساسية، كحكومة **بشارة الخوري** 1928، حكومة **خير الدين الأحدب** 1937 وحكومة **حسين العويني** 1951، وبعد أزمة 1958 تم منح رئاسة مجلس النواب للشيعة، ورغم هذا فإن الحكومات التالية منحت للشيعة حقائب وزارية تقنية فقط كوزارة الزراعة،[4] إن نجاح المعارضة في تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى زيادة دور

---

[1] مارون حداد، طوائف لبنان 18 أقليات كبرى وأقليات صغرى، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد: 10802، (بيروت: 2008)، ص. 8.

[2] محمد صالح عطا، فوزي أحمد يتيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، ج. 2، (ليبيا: جامعة بنغازي، 1988)، ص. 126.

[3] علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص. 45.

[4] سلامة غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص ص. 93 – 94.

الشيعة وتعزيز سلطات مجلس النواب ورئيسه الشيعي ومن خلال اتفاق الطائف وتعديلاته زاد عدد النواب الشيعة إلى 19 نائب.[1]

- **الدروز:** تعود نشأتهم إلى أوائل القرن 11 واستطاعوا في ظل الدولة الفاطمية أن ينشروا مذهبهم في لبنان الأوسط وفي سوريا حوران وفي فلسطين، يشكلون حوالي 5% من الشعب اللبناني، وضع نظامها الديني **حمزة بن علي الزوزان**، وتعود أصولهم في لبنان إلى تشكين الدرزي حيث ذهب إلى سوريا في 1020 واستقر في واد اليتم، وبدأ بالتبشير بمذهب جديد تقوم فكرته الأساسية على أن الحاكم بأمر الله هو الإمام ذو صبغة غير طبيعية، فالدروز أصل عقيدتهم شيعية وعقيدتهم لا يعرف عنها الكثير لأنها سرية تقتصر على الطائفة الدرزية فقط، ويقرون بمحمد بن إسماعيل كإمام سابع.[2]

حكم الدروز جبل لبنان من القرن 17 إلى القرن 19 وشهدت فترة حكمهم ازدهارا وأمنا، وهذا ما جعل زعماء الدروز يطمحون إلى استعادة أمجادهم ومن الطامحين كمال جنبلاط الذي حاول أن يبني لبنان العدالة والمساواة على طريقة الأمير فخر الدين 1799، ويتقاسم النفوذ في الطائفة الدرزية منذ القدم عائلتي **آل جنبلاط** و**آل أرسلان**، ومرجعية الدروز الدينية هي مشيخة العقل على رأسهم **الشيخ ناصر الغريب** و**الشيخ نعيم حسن**، أما سياسيا فيمثلهم في مجلس النواب 6 نواب ووزيرين في الحكومة.[3]

- **العلويون:** طائفة مسلمة ذات أصول شيعية كان للعلويين في لبنان دولتهم الخاصة في طرابلس "إمارة بني عمار" وتمتد حتى تخوم بيروت وانطاكية وتمتد من نواحي جبلية إلى سوريا إلى قلعة صافيتا وحصن الأكراد والبقيع، ويتركزون حاليا في جبل محسن وعكار ويشكلون 2% من الشعب اللبناني ويمثلهم نائبين واحد في طرابلس وآخر في عكار، ومرجعيتهم الدينية رئيس المجلس العلوي في لبنان الذي كان حتى عام 2004 النائب بدر ونوس.[4]

---

[1] فريد الخازن، لبنان بع ربع قرن من اتفاق الطائف: دولة الضرورة بحدها الأدنى، **جريدة السفير**، (بيروت: 2007)، ص. 4.

[2] سعد سعدي، **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين ولبنان)**، (بيروت: دار جيل، 1998)، ص. 182.

[3] حمدي الطاهر، **سياسة لبنان في الحكم**، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1979)، ص. 15.

[4] علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص. 46.

- **الإسماعيليون:** قدموا إلى بلاد الشام من العراق هربا من السلطة العباسية وهم أقلية لا يتخذون مكانا محدد لإقامتهم ومرجعيتهم الدينية خارج لبنان، وهم جماعة منشقة عن الشيعة يعتقدون أن **إسماعيل ابن جعفر الصادق** هو الإمام ويعتبرون الأغا هو الزعيم الروحي.[1]

ب) الطوائف المسيحية: تضم العديد من المذاهب التي تدين بالديانة المسيحية في مذاهبها الثلاثة ومن بين الطوائف المسيحية في لبنان نجد المارونيين، الأرمن، الروم، الأقباط، الإنجيليين، الآشوريين اللاتين والكلدان، وتتواجد المسيحية في لبنان منذ أن جاءت الديانة المسيحية، والمسيحيون في لبنان يتوزعون على العديد من القوميات وليسوا قومية واحدة فنجد العرب، الأرمن، الروم.[2]

- **الروم الأرثوذوكس:** مسيحيون عرب يشكلون حوالي 9% من الشعب اللبناني، ألحقت هذه التسمية بهم عند إنشاء نظام الملل في بداية العهد العثماني في لبنان،[3] لقيت هذه الطائفة عناية من قبل روسيا القيصرية وانتهى هذا الدعم مع قيام الثورة البلشفية 1917، وهذا ما زاد من ارتباطهم بالمجتمع العربي المسلم، حيث يعدون أكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة وما عزز هذا التوجه وجود البطرك الأرثوذكسي في سوريا، ونظرتم إلى العيش المشترك بين كافة اللبنانيين مسلمين ومسيحيين أكثر انفتاح من المارونيين[4]، وتحظى طائفة الروم الأرثوذكس ببعض المناصب الوزارية ويمثلها 11 نائب في مجلس النواب اللبناني.[5]
- **الطائفة المارونية:** أكثر الطوائف المسيحية عدادا في لبنان فيشكلون حوالي 23% من الشعب اللبناني، ينتمون إلى **القديس مارون الراهب** انتقلت إلى واد العاصي في شمال لبنان،[6] تشكلت هذه الطائفة بعد انشقاق اليعقوبيين على إثر انعقاد مجمع مقدونيا سنة 451 إثر صراع داخل الكنيسة المسيحية، بين من يقولون بطبيعة المسيح الواحد وهم اليعقوبيين الأرثوذكس وبين من

---

[1] أبي عاد ناجي، جرينوه ميشال، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000)، ص. 109.

[2] Raymond G. Hilmick, **Internel Lebanese politics : Lebanes Front and Forces**, tn : Halim Barakat, (Lebanon : Towards Ariable, 1988), p. 307.

[3] جيروم شاهين، العيش المشترك والتوترات الدينية، **جريدة المستقبل**، (بيروت: 21 مارس 2000)، ص. 17.

[4] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، (بيروت: (د. د. ن.)، 1976)، ص. 24.

[5] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص. 25.

[6] وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص. 33.

يقولون بطبيعتين للمسيح وهو الموارنة، وقد اضطروا للرحيل نتيجة معاداة اليعقوبيين لهم فاستقروا بصفة نهائية في جبل لبنان.[1]

وتمتعت الطائفة المارونية برعاية فرنسا لها، وارتبطوا رسميا بالكنيسة الكاثوليكية في روما في 1180، برز تأثيرهم السياسي نتيجة لظهور طبقة متعلمة من الموارنة تمكنوا من تنصير بعض الأمراء الشهابيين، مستغلين في ذلك التعاطف الدرزي معهم ومن من ساندهم الأمير الشهابي البشير الثاني 1760 – 1850 الذي تنصر إلى المسيحية، وعند استقلال لبنان وتأسيس دولة لبنان الكبير استأثر المارونيين بالمناصب الحساسة في الدولة، فرئاسة الدولة مارونية وقيادة الجيش مارونية ويمثلهم 30 نائب في مجلس النواب اللبناني ويتمسكون بالعديد من الحقائب الوزارية.[2]

يرى المارونيين أنهم أصحاب الدور الرئيسي في نشأة دولة لبنان الحديثة على أي أساس أنهم كانوا يمسكون بزمام السلطة وأنهم المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وهي العامل المؤثر في استمرار وبقاء الدولة، لذا يجب أن تبقى على رأس الدولة اللبنانية، وترى أن لبنان عربي الوجه غربي الثقافة يجمع بين روحانية الشرق ومدنية الغرب، وتمتلك الطائفة المارونية نفوذا وامتيازات كبير فيمنح للبطريك الماروني وأتباعه استقلالا كاملا عن الحكومة، والكنيسة المارونية لها العديد من الأوقاف، وللبطريك الماروني نفوذ حاسم في الشؤون السياسية اللبنانية داخليا وخارجيا خاصة وأن فرنسا تقف وراء هذه الطائفة وتدعمها.[3]

- **الآشوريين:** طائفة مسيحية جاءت إلى لبنان من بلاد العراق وتوزعوا على مناطق في بيروت وجبل لبنان، ويعتبرون اقلية في لبنان تم الاعتراف بهم كطائفة لبنانية عام 1968، إلا أن ذلك لم يسهم بصفة كبيرة في تحسين أوضاعهم والاعتراف ببعض حقوقهم في المواطنة.[4]
- **الروم الكاثوليك:** طائفة منشقة عن الروم الأرثوذكس تتمركز في زحلة، ويعرفون بالملكيين الذين انفصلوا عن الكنيسة الكاثوليكية ثم عادوا إليها ، ويختلفون عن الروم الأرثوذكس في كونهم

---

[1] فارس هاني، مرجع سابق، ص. 43.

[2] بطرس ضو، **تاريخ الموارنة الديني، السياسي والحضاري**، (بيروت: دار النهار، 1970)، ص. 67.

[3] جورج قرم، **انفجار الشرق الأوسط من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987)، ص. 131.

[4] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص. 25.

تابعين عقائديا إلى كرسي روما الفاتيكان، ويشكلون 5% من سكان لبنان، مرجعيتهم بطرك انطاكية وأغناطيوس لحام الذي يتخذ من لبنان مقرا له.[1]

- **الأرمن الأرثوذكس:** يشكلون حوالي 3% من الشعب اللبناني يتمركزون في برج حمود على ساحل المتن وزحلة وعنجر وهي الطائفة السابعة من حيث العدد، يعود تواجدها في لبنان إلى أواخر القرن 19 على إثر الاضطهاد التركي للأرمن.
- **الأرمن الكاثوليك:** يشكلون حوالي 1% من سكان لبنان مرجعيتهم الدينية داخل لبنان ويتبعون للكنيسة الكاثوليكية في روما، ويتلقى الأرمن الدعم من عديد الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي تولت مسألة الدفاع عنهم.[2]
- **السريان الكاثوليك والأرثوذكس:** من بين الأقليات الموجودة في لبنان منذ القدم، يمثلهم الحزب السرياني تأسس في 2005، يشكلون حوال 0.5% من الشعب اللبناني، مرجعيتهم الدينية بالنسبة للكاثوليك بطرك ماراغنا بطويس **موسى الأول داوود** بطرك أنطاكية.[3]
- **الأقباط الكاثوليك والأرثوذكس:** أعترف بهم رسميا في لبنان عام 1996 في عهد الرئيس الراحل **إلياس الهروالي**، ومرجعية الكاثوليك الأب أنطونيوس مقارا إبراهيم أما الأرثوذكس فمرجعيتهم المطران **سليم باتران**.[4]
- **اللاتين:** منحدرين عن الصليبيين في لبنان من أصغر الطوائف في لبنان، لا يقطنون منطقة معينة، يتبعون لبابا الفاتيكان يقع مقر هذه الطائفة في مدينة القدس تمثلها كنيسة القدس للاتين.
- **الكلدان:** مشرقيون وفدوا من العراق يتمركزون في العاصمة اللبنانية بصفة خاصة في مناطق الدكوانة، البوشرية والعتار ما بين 8000 إلى 10000 شخص مرجعيتهم الدينية بطرك مارا **روفائيل الأول** في بغداد.

---

[1] حمدي الطاهر، مرجع سابق، ص. 31.

[2] مسعود الخون، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج. 17، ط. 3، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005)، ص. 34.

[3] نفس المرجع، ص. 37.

[4] وجيه كاثروني، مرجع سابق، ص. 41.

- **الإنجيليين:** اعتنق بعض المسيحيين اللبنانيين هذا المذهب على يد من جاءوا مبشرين بالمذهب البروتستانتي، وهم من سكان لبنان الأصليين، يتواجد أغلبهم في بيروت في رأس بيروت والأشرفية، وتتميز تعاليمهم بالتشدد و مرجعيتهم في لبنان القس سليم صهيوني.[1]

تعد التركيبة السكانية في لبنان خليط من حيث الديانات فالتعقيد الطائفي في لبنان يؤثر على كل نواحي الحياة في هذا البلد، فمجتمع الطوائف يعمل لخدمة طائفة واحدة على حساب الطوائف الأخرى أو على حساب الدولة، أي أن مصالح الطائفة مقدمة على كل المصالح الأخرى لأن السلطة والحكم في لبنان مقسمة على أساس مصلحي، مما أدخل لبنان في العديد من الأزمات الداخلية والتي أدت إلى حرب أهلية طاحنة، كما أن الانقسام في لبنان ليس ثنائي فقط مسلم – مسيحي بل هو على أساس طائفي متعلق بطوائف مسلمة ومسيحية،[2] وتتمتع الطوائف اللبنانية بحق الاحتفاظ بقوانين أحوالها الشخصية، فنجد أن قانون بيع العقارات يمنع بيع العقار لشخصين مختلفين في الطائفة وكذلك يمنع الزواج في لبنان بين بعض الطوائف حسب تقاليد وعادات هذه الطوائف[3]، وهذه الاختلافات الطائفية بالإضافة إلى أنها سبب المشاكل اللبنانية الداخلية فهي كذلك الدافع الأساسي وراء التدخلات الخارجية في لبنان، فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط سياسيا بدول أجنبية فالموارنة يرتبطون بفرنسا، الدروز لهم ارتباطات مع بريطانيا وإسرائيل، السنة لها ارتباط مع دول الخليج وبالأخص السعودية والطائفة الشيعية مرتبطة سياسيا وروحيا بإيران وسوريا.[4]

3) العامل الاقتصادي:

يأخذ النظام الاقتصادي اللبناني بالمبادئ الرأسمالية، وذلك لتوفيره لمناخ يسمح بحرية الملكية، وقصد تحقيق الانماء المتوازن للمناطق في لبنان، وسنتطرق في هذا العنصر إلى محركين رئيسيين للاقتصاد اللبناني هما الصناعة والزراعة.

---

[1] سعد سعدي، مرجع سابق، ص. 388.

[2] رشيد شقير، مرجع سابق، ص. 189.

[3] إبراهيم النجار، **لبنان وآفاق المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 27.

[4] حسين قادري، **لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 21.

❖ الصناعة:

استحدث عام 1997 وزارة خاصة للصناعة، بعدما كانت مندرجة في وزارة الصناعة وتحددت مهام وزارة الصناعة بالعناية بشؤون القطاع الصناعي وبتطويره واتخاذ التدبير لتعزيز الصناعة الوطنية وحمايتها وتشجيعها، ويقدر حجم القطاع الصناعي في لبنان بحوالي عشرة بالمائة من مجمل الناتج المحلي، وهناك حوالي 30000 عامل يعملون في قطاع الصناعة في لبنان بحسب جمعية الصناعيين، ومع ذلك شكلت موازنة وزارة الصناعة 0.029 بالمائة من الميزانية العامة عام 2010،كما شكلت 7.20 مليار ليرة لبنانية من إجمالي الموازنة للعام 2012-2013 أي بما نسبة 0.003 بالمائة، ويشير خبراء إلى أن الترجمة العملية لقرار الحكومة بتطوير القطاع الصناعي لا بد أن تظهر في مشروع الموازنة، ولأن ميزة الجودة والتخصص هي ملامح الأمل في الحفاظ على القدرة التنافسية للسلطة اللبنانية، فإن من حق الصانعين على الدولة أن تنشأ لهم مصرفا كبيرا يسهل التسليف الصناعي الميسر حتى لا يكونوا متروكين في لعبة السوق وأن تسعى لإقامة مدن صناعية حديثة توفر البنى التحتية.[1]

وحسب النتائج والخلاصات الاحصائية للمسح الميداني الصادر عن دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية يبلغ مجموع المصانع العاملة في لبنان وفقا للمسح الميداني لعام 2013-2014 3343 مصنع وهي تتوزع في المحافظات الشمال وجبل لبنان، بيروت وبعلبك الهرمل والجنوب والنبطية.[2]

❖ الزراعة:

تقدر المساحة القابلة للزراعة حوالي 360000 هكتار أو 35 في المائة من المساحة الإجمالية وفي عام 2005، بلغت المساحة المزروعة 32800 هكتار، زوع 186000 هكتار منها محاصيل حولية و142000 هكتار بمحاصيل دائمة، بزيادة تقدر بـ: 68 و63 % منذ عام 1993 وهناك منطقتان

---

[1] مجموعة مؤلفين، ملخص من كتاب: " واقع الصناعة في لبنان،" **مجلة معلومات لبنان**، (لبنان، المركز العربي للمعلومات، 2013)، ص. 89.

[2] وزارة الاقتصاد والصناعة اللبنانية، **دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية: النتائج والخلاصات الإحصائية للمسح الميداني لسنة 2013- 2014**، ط. 8، على الرابط:

www.lebanon-industry.com

زراعيتان رئيسيتان هما سهل البقاع الذي يشكل 42 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة ومنطقة شمال لبنان الى تشكل 28 في المائة من هذه المساحة.[1]

تشكل الزراعة في لبنان ثالث أهم القطاعات الاقتصادية بعد قطاع الخدمات الذي يضم النقل، التعليم السياحة و الخدمات وقطاع الصناعة، يساهم هذا القطاع بقرابة 7% من الناتج المحلي الإجمالي ويؤمن دخلا لحوالي 15 في المائة من السكان، وتشمل المحاصيل الرئيسية الحبوب، القمح الشعير والخضر الفواكه والأراضي الزراعية متنوعة.

4) **المحددات السياسية:** يعتبر لبنان دولة حديثة العهد في المشرق العربي أنشأت وفقا لما جاء في اتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا 1916 بعد أن كانت لبنان تابعة لسوريا.[2]

إن الحديث عن النظام السياسي اللبناني ينطلق من معطيات محددة هي تلك التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني 1943 والتي شرعها الدستور اللبناني رقم 90/18 ويمكن عرضها كما يلي:

❖ **على الصعيد الوطني:** لبنان وطن سيد حر ومستقل، لجميع أبنائه وطن واحد أرض وشعبا ومؤسسات في الحدود المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دوليا لجميع اللبنانيين على حد سواء، بحيث يحق لهم الإقامة على أي جزء منه بحرية والتمتع به في ظل سيادة القانون، ولبنان وطن لا شرعية فيه لأي سلطة تناقض العيش المشترك، وطن يكون إلغاء الطائفية السياسية فيه هدفا وطنيا أساسيا يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، بحيث يقسم الشعب ولا يفرز على أساس أي انتماء ولا يكون فيه مجال للتجزئة أو التقسيم أو التوطين.[3]

❖ **النظام السياسي في لبنان:** لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية هذا ما نصت عليه المواثيق الرسمية اللبنانية من وثيقة الوفاق الوطني 1943 إلى اتفاق الطائف 1989، يأخذ لبنان بمبدأ الفصل والتعاون بين السلطات الثلاث، النظام السياسي في لبنان مختلف عن باقي الدول في الشرق الأوسط وذلك لتميز لبنان بالصبغة الطائفية مجتمعيا وانعكاس ذلك على مستوى النظام

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة،21-01-2015، على الرابط: **http://www.ar.wikipedia.org/wiki**

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج. 5، مرجع سابق، ص. 26.

[3] إبراهيم النجار، مرجع سابق، ص. 26.

السياسي فنجد رئاسة السلطة التنفيذية مشتركة بين رئيس جمهورية مسيحي ماروني ورئيس وزراء مسلم سني، في حين تعود رئاسة مجلس النواب إلى الطائفة المسلمة الشيعية، والتمثيل النيابي في لبنان مرتبط بالتوزيع الديمغرافي للطوائف.

- **السلطة التنفيذية في لبنان:**

انيطت السلطة التنفيذية في لبنان وفقا لنص المادة (17) من الدستور المعدل، بمجلس الوزراء بعدما كانت مناطة برئيس الجمهورية ويعاونه فيها الوزراء، وبذلك يكون الدستور قد قوض من حيث "الشكل" من صلاحيات رئيس الجمهورية، وأعتبر مجلس الوزراء الذي من المفترض أن يمثل مختلف التيارات السياسية والطائفية في المجتمع اللبناني هو المؤتمن على إدارة البلاد وحماية مصالحها الحيوية.

- **صلاحيات رئيس الجمهورية:** ينتخب الرئيس اللبناني من طرف مجلس النواب لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد وهذا المنصب مناط بالطائفة المارونية، بعيدا عن بعض المواد والنصوص الدستورية المعدلة التي أبقت في جانب منها على صلاحياته وقيدت بعضها الآخر، فإن عددا من الفقرات الواردة في المادة (53) تعطي لرئيس الجمهورية قدرة على التحكم في مسار ممارسة السلطة الاجرائية.

فالفقرة الأولى من المادة (53) تجيز له أن يترأس جلسات مجلس الوزراء وعندما يشاء، ورغم وضع شرط الحضور وهو عدم التصويت فإن عدم تحديد الحالات للحضور، وإبقاءها خاضعة لمشيئته.

فالفقرة (11) تجيز له عرض " أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال" الأمر الذي يجعله مشاركا أساسيا في ترتيب الأولويات المطروحة للمناقشة والبت في مجلس الوزراء، إضافة الى إمكانية "الطرح" من خارج جدول الأعمال، وكونه يرأس اجتماع المجلس فهو بحكم الضرورة يدير الجلسة، وبالتالي يملك القدرة على الأخذ والرد في المواضيع المطروحة وبالتالي المساهمة في تعجيل أو تأخير تقريرها على جدول اعمال مجلس الوزراء.

أما الفقرة (12) من المادة (53) نفسها، فتعطيه الحق في دعوة " مجلس الوزراء استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا" وعلى الرغم من ربط هذا الحق " بالاتفاق مع رئيس الحكومة" فإن عدم تحديد – ولو بشكل عام – الحالات الضرورية للاجتماعات الاستثنائية لمجلس الوزراء، تعطيه خيارات واسعة في تحديد الضرورات التي توجب الدعوة لانعقاد مجلس الوزراء.

- **صلاحيات رئيس مجلس الوزراء:** أعتبر رئيس مجلس الوزراء في تركيبة الحكم اللبناني الشريك المسلم إلى جانب رئيس الجمهورية بخصوص ممارسة السلطة الاجرائية، فإن ممارسته لصلاحياته تمت بنصوص مكتوبة، ذلك لعدم ذكر دستور 1926 وتعديلاته لأي صلاحية مباشرة وواضحة سوى المادة (66) التي ذكرت عرضا، أنه يلقي ببيان حكومته أمام المجلس النيابي لنيل الثقة، وحتى أن المادة نفسها لم تحصر هذه المهمة بل يمكن أن يقوم بها أي وزير في التشكيلة المقترحة.

إن التدقيق في المادة (64) وفقراتها الثمانية من الدستور المعدل، التي خصصت لصلاحيات رئيس مجلس الوزراء، تظهر بعض الصلاحيات في الشكل وبنفس المستوى الذي قيدت فيه شكلا صلاحيات رئيس الجمهورية، إضافة إلى أن الصلاحيات المذكورة في نفس المادة تكرس صلاحياته بنص مكتوب بعدما مارسها عرفا، فرئيس مجلس الوزراء، عرفته المادة (64) على أنه " رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يصنعها مجلس الوزراء،" إن رئيس الحكومة هو المسؤول عن سياسة الحكومة تعبيرا وتنفيذا، وهذا الحق وفق نص المادة (64) هو حصرا به.
لقد حددت الفقرة الاولى من المادة (64) أنه " يرأس مجلس الوزراء " في حال عدم حضور رئيس الجمهورية، وفي ذلك نص مكتوب آخر يحدد مهامه.[1]

ووفقا للفقرة (2) من نفس المادة، فهو الذي يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية على مرسوم التعيين، وفي الواقع مارس رئيس الوزراء هذه المهمة عرفا في السابق، بخلاف ما نص عليه الدستور قبل التعديل الذي أناط مهمة تعيين الوزراء وتسمية رئيس من بينهم، برئيس الجمهورية.

- **مجلس الوزراء:** يمكن القول أن محور ممارسة السلطة التنفيذية في لبنان باتت مناطة بمجلس الوزراء مجتمعا وفقا لبعض النصوص الدستورية المعدلة، فبعدما كانت هذه المهام يمارسها رئيس الجمهورية في السابق وفقا للمادة (17) ويساعده الوزراء، بات مجلس الوزراء هو الذي يتولى السلطة مباشرة في جميع المجالات تقريرا وتنفيذا.[2]

---

[1] وزارة الاعلام اللبنانية، **الدستور اللبناني** الصادر في 23 سبتمبر 1926 بجميع تعديلاته، (بيروت: وزارة الإعلام اللبنانية، 1992)، ص. 10.

[2] نفس المرجع، ص. 10.

فالفقرات (1) و(2) و(3) و (4) من المادة (65) تعطي مختلف أوجه النشاطات العامة التي يمكن لمجلس الوزراء ممارستها، كإخضاع القوات المسلحة لسلطته، ووضع السياسة العامة للدولة، ووضع مشاريع القوانين، والمراسيم التنظيمية، وتعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم.

إن الأمر اللافت بخصوص مجلس الوزراء، هو تحديد صلاحياته بشكل واضح واناطة السلطة التنفيذية به، فهو الإدارة المركزية لهيكلية الدولة، إذا ما استبعدت بعض العوامل المؤثرة في اضعاف دوره بين المواقع الدستورية الأخرى.

مظهر آخر لتمييز مجلس الوزراء كمؤسسة دستورية في ممارسة مهامه بمعزل عن الرئاسات الأخرى، اجتماعه في مقر خاص بالعاصمة بيروت، إضافة الى تحديد آلية انعقاد جلساته كنصاب الثلثين ومبدأ التصويت على القرارات إذا تعذر التوافق عليها.[1]

- **السلطة التشريعية في النظام السياسي اللبناني:** توكل السلطة التشريعية في لبنان لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث أن مجلس النواب ينتخب أعضاءه لمدة أربع سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار التساوي بين المسلمين والمسيحيين والتوزيع النسبي للمقاعد بين طوائف هذين الفئتين، أما مجلس الشيوخ فإن التمثيل فيه يكون متساوي مقعدين لكل الطوائف اللبنانية.[2]

يعتبر لبنان في محيطه بلد ذو أهمية استراتيجية كامنة وثابتة ومستمرة، الإيديولوجي الأول في المنطقة، ولايزال التاريخ يلازم لبنان منذ أقدم العصور وذلك يعود لطبيعة لبنان الجبلية، وقربه من البحر وموقعه في وسط المتوسط في مفترق الطرق العالمية، إن كل استراتيجية لبنانية تستوجب الأخذ بعين الاعتبار وضعية حدود لبنان من كل أبعادها الجغرافية، التاريخية، السياسية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والأيديولوجية في إطار مفهوم جديد وروحية جديدة للحدود.[3]

- **السلطة القضائية:** بالنسبة للسلطة القضائية في لبنان فقد حددت المواثيق اللبنانية انفصالها واستقلاليتها عن باقي السلطتين، فالقضاء في لبنان على ثلاث درجات، ومع وجود مجلس دستوري يفصل في دستورية القوانين، لكن كذلك لها خصوصيتها، فنجد في لبنان كل طائفة

[1] إبراهيم النجار، مرجع سابق، ص. 56.

[2] إلياس مهنا، إنشاء مجلس شيوخ لبناني (الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة)، **مجلة جامعة بروان**، (الولايات المتحدة: أوت 2012)، ص 2.

[3] نبيل خليفة، **جيوبوليتيك لبنان الاستراتيجية اللبنانية**، (بيروت: مركز بيلوس للدراسات، 2009)، ص. 59.

تحتكم لمحكمة خاصة بها فنجد المحكمة الإسلامية السنية والشيعية ومحاكم المسيحيين باختلاف طوائفهم ويصطلح على هذه المحاكم في لبنان بالمحاكم الروحية وتختص بالأحوال الشخصية كالزواج والميراث والطلاق.[1]

- **التقسيم السياسي للطوائف اللبنانية:** بعدما تم التطرق إلى التقسيم الديني للطوائف في لبنان بين الطوائف المسلمة والمسيحية والتطرق إلى مكونات هذين الدينين من طوائف صغيرة، سيتم في هذا العنصر توضيح تقسيم آخر للطوائف في لبنان، لكن هذا التقسيم مرتبط بالجانب السياسي فكل طائفة دينية في لبنان لها حزب سياسي يتبنا اتجاهاتها وطروحاتها السياسية، ومع حلول العام 2005 وحادث اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري انقسمت الطوائف اللبنانية سياسيا إلى اتجاهين تمثلا في تحالف 08 آذار وتحالف 14 آذار، من أبرز نقاط الاختلاف بين الاتجاهين الانسحاب السوري والاتهامات الموجهة لسوريا من طرف قوى 14 آذار حول اغتيال الحريري، وعدد الأحزاب في لبنان كبير يتجاوز الأربعين حزبا.[2]

- **تحالف 08 مارس:** يضم هذا التحالف الأحزاب اللبنانية ذات التوجه نحو سوريا والتي رفضت الخروج السوري من لبنان وترفض كذلك اتهام سوريا باغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، وترى أن لإسرائيل يد في ذلك وذلك بغية التسريع في الانسحاب السوري وتوتير العلاقات السورية اللبنانية، ويضم حزب الله والتيار الوطني الحر بقيادة ميشال عون والعديد من الأحزاب الأخرى المناصرة لهذا الرأي.

- **حزب الله:** حزب من الطائفة المسلمة الشيعية وهو حزب سياسي ذو جناح عسكري يستمد مبادئه من الثورة الإسلامية الإيرانية ومن بين أهم مبادئه:
- اعتبار الكيان الصهيوني كيان غير مشروع والاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية خاصة القضية الفلسطينية، وضرورة القضاء على الكيان الصهيوني.

---

[1] إبراهيم النجار، مرجع سابق، ص ص. 27 – 28.

[2] عصام سليمان، **الأحزاب السياسية في لبنان، بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 1.

- مساهمة حزب الله مع القوى السياسية اللبنانية في إقامة مجتمع أكثر حرية وعدالة والاهتمام بمستقبل الدولة اللبنانية.[1]
- **التيار الوطني الحر:** تأسس كحزب سنة 2005 بعد دعوة ميشال عون إلى التحالف مع تيار المردة وحزب الله بهدف تحقيق العديد من الأهداف منها:
- حرية وحق الإنسان في تطوير المفهوم الديمقراطي.
- التخلص من ذهنية التبعية وضرورة الاصلاح لتوفير العدالة الاجتماعية.
- تأكيد علمنة الحزب.[2]
- **حركة أمل:** تأست على يد الإمام موسى الصدر وتعتبر الجناح العسكري للحركة الشيعية، انبثق عنها حزب الله بعد نزاع بين اعضائها وانتهى بتقاسم تمثيل شيعة لبنان بينهما، ومن بين مبادئها:
- الإيمان بالله والإيمان بالإنسان بأنه البعد الأرضي للإيمان بالله.
- محاربة كل أنواع الظلم والإيمان بالثوابت والقيم والحرية.
- السعي لإلغاء نظام الطائفية السياسية الذي يمنع تطور النظام السياسي.
- محاربة الاستعمار والمطامع الخارجية.[3]
- **حزب البعث الشعبي العربي الاشتراكي:** نشأ عام 1951 انقسم إلى قسمين حرب البعث العربي الاشتراكي برئاسة عبد المجيد الرافعي، منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي وتتلخص مبادئه في:
- الدعوة إلى علمنة الدولة.
- تبني الخيار الاشتراكي.
- ضرورة الوحدة الوطنية
- ينادي بضرورة تخليص القضية اللبنانية من الانعزالية والطائفية.[4]

---

[1] وضاح شرارة، **دولة حزب الله لبنان مجتمعا إسلاميا**، ط. 4، (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 26.

[2] الموقع الرسمي للتيار الوطني الحر اللبناني على شبكة الأنترنيت، على الرابط: **www.altayar.org**

[3] نهى قاطرجي، طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك، مكتبة صيد الفوائد، ص. 38، على الرابط:
http://www.saaid.net/book9/2516doc.

[4] نفس المرجع، ص. 41.

- **التنظيم الشيعي الناصري:** تنظيم قومي عربي أسسه معروف سعد سنة 1973، يرأسه حاليا أسامة سعد ومن بين أهم مبادئه:
- الدفاع عن المقاومة المسلحة التي يقرها حزب الله.
- الدفاع بقوة عن الوحدة الوطنية ونبذ العشائرية والطائفية.
- **الحزب السوري القومي الاجتماعي:** حزب سياسي إقليمي أسسه الراحل أنطوان سعادة سنة 1932 من أهادفه:
- فصل الدين عن الدولة.
- إقامة نظام اقتصادي جديد.
- بعث نهضة سورية قومية اجتماعية وتنظيم حركة الاستقلال.
- **الحزب الطاشناقي الأرميني:** حزب سياسي يميني تأسس عام 1890، يسعى تجسيد الاعتدال والوقوف ضد الاقتتال الطائفي وضد مشاريع التقسيم.[1]

- **تحالف 14 مارس:** يضم العديد من الأحزاب اللبنانية التي توحدت آراءها حول رفض الوجود السوري لبنان وحول اتهام سوريا باغتيال رفيق الحريري، من أبرز أعضاء هذا التحالف تيار المستقبل السني، الحزب التقدمي الدرزي وحزب الكتائب اللبنانية.

- **تيار المستقبل:** جمعية سياسية أسسها رفيق الحريري في 1982 وبعد اغتياله تسلم قيادتها سعد الحريري وللجمعية العديد من الأهداف والمبادئ والتي مثلت قاعدة عملها سياسيا في لبنان ومنها:
- تجسيد ميثاق العيش المشترك الذي ارتضاه اللبنانيون دستورا لهم، ويتبنى مقدمة الدستور قولا وعملا، ويسعى إلى تحقيق مبادئها.
- حرية وسيادة واستقلال لبنان، وبنهائية الكيان ووحدة الوطن أرضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المعترف بها، وبعروبة لبنان وهويته وانتمائه وبالتزامه المواثيق العربية والدولية، وبتجسيد الدولة لهذه المبادئ دون استثناء.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج. 2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص ص. 308 – 486.

- الإيمان بالنظام الديمقراطي البرلماني القائم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.
- أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وبالمبادرة الفردية والملكية الخاصة وتوزيع الثروة الوطنية القائمة على الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا باعتبارها ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام من ضمن النظام الاقتصادي الليبرالي الحر
- السعي لإلغاء الطائفية السياسية وبوحدة أرض لبنان وبحق لكل لبناني الإقامة على أي جزء منها في ظل سيادة القانون ويرفض فرز الشعب والتجزئة والتقسيم والتوطين.[1]
- **الحزب التقدمي الاشتراكي:** حزب ذو نزعة اشتراكية ديمقراطية وهو يمثل دروز لبنان أسسه كمال جنبلاط عام 1949.
- **حزب القوات اللبنانية:** حزب سياسي وميليشيا عسكرية تأسس في عام 1976 من مفجري الحرب الأهلية اللبنانية، ويمثل الطائفة المارونية.
- **حزب الكتائب اللبنانية:** حزب يميني يمثل الطائفة المارونية، ترأسه عائلة الجميل.
- **حركة التجديد الديمقراطي:** حركة سياسية تأسست عام 2001، له توجهات ديمقراطية على الشاكلة الغربية.[2]
- **حركة اليسار الديمقراطي:** حركة سياسية تأسست في عام 2004، تدعو للسعي نحو تحقيق الحرية في المجتمع اللبناني، وتدعو لأن تكون قضايا المجتمع في يده.
- **حزب الهانشاق:** حزب لبناني ذو توجه يساري يدافع عن الحركة الشيوعية في لبنان.
- **حزب الرامغافار:** حزب ليبرالي ديمقراطي أرميني تأسس في 1921 في مدينة وان التركية، وله توجه ثوري تحرري.[3]

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية رقم 96، السياسة في لبنان: الطائفة السنية وتيار المستقبل بزعامة الحريري، **تقرير الشرق الأوسط رقم 96**، (بروكسل: 26 ماي 2010)، ص ص. 2 – 6.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج. 2، مرجع سابق، ص. 297.

[3] نفس المرجع، ص. 526.

من خلال ما تقدم من عرض للتقسيمات الطائفية في لبنان سواء كان التقسيم على أساس ديني أو على أساس سياسي، فإنه يتبين أن الاختلافات الدينية يمكن أن لا تكون عائق أمام التكتل والتحالف وهذا ما أثبته التحالف في قوى 8 مارس و14 مارس، ومن خلال تكتل اللبنانيين على اختلاف طوائفهم على إثر اغتيال الحريري، فما فرقه الدين في لبنان جمعته السياسة.

تناولنا في الفصل الأول من الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للبحث من خلال التطرق إلى مفهوم الطائفية والمصطلحات المشابهة للطائفية من أقلية واثنية...ثم تم الحديث عن الطائفية في العالم العربي أسبابها وعواملها وكيف تؤثر هذه الطائفية في المجتمعات العربية من خلال تحولها من طائفية ثقافية إلى طائفية إيديولوجية مرتبطة بالتسييس من قبل صناع القرار والنظم السياسية في العالم العربي، ثم في المبحث الأخير تناولنا التعريف بدولة لبنان من خلال الحديث عن المحددات الجغرافية والسياسية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التطرق إلى الطوائف والتقسيمات السياسية في لبنان وكيف تؤثر هذه التقسيمات على الوضع الطائفي في لبنان.



الفصل الثاني:

العامل الطائفي في تاريخ لبنان بين الحرب والسلم

الفصل الثاني: العامل الطائفي في تاريخ لبنان بين الحرب والسلم

يتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث الوضع الطائفي في لبنان وتأثيره في تاريخ هذا البلد من خلال دراسة الحرب الأهلية اللبنانية وأثر البعد الطائفي فيها، ثم الحديث عن نهاية هذه الحرب من خلال عقد مؤتمر الطائف والتطرق إلى الوضع اللبناني قبل وبعد مؤتمر الطائف مع الأخذ بعين الاعتبار ما جاء من بنود في اتفاق الطائف، ثم في المبحث الأخير تناولنا التواجد السوري في لبنان تاريخه وأهادفه وكيف بدأ الرفض اللبناني لهذا التواجد الأجنبي وصولا إلى اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري والقرارات الأممية القاضية بخروج سوريا من لبنان، ثم خروج سوريا من لبنان وتداعيات هذا الانسحاب.

المبحث الأول: الحرب الأهلية اللبنانية وأثر البعد الطائفي فيها

1) الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية:

أنشأ الفرنسيون الجمهورية اللبنانية عام 1926 وانتخب أول رئيس لها **شارل دباس** لمدة ثلاث سنوات، بعد وفاته عين المفوض السامي **حبيب باشا السعد** 1933 ثم **اميل اده** 1936 ولكن الحكم الفعلي كان للمفوض الفرنسي في 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية تقدمت الحكومة اللبنانية إلى المفوضية الفرنسية مطالبة بتعديل الدستور بما ينسجم مع الأوضاع وفي 21 سبتمبر من السنة نفسها فاز **الشيخ بشارة الخوري** وأصبح رئيسا للجمهورية وألف حكومته **رياض الصلح** وأعلنوا الاستقلال التام وحولت مشروع تعديل الدستور إلى المجلس النيابي واعتبر هذا القرار تحديا للمفوض السامي مما جعله أن يأمر بتعليق الدستور واعتقال رئيس الجمهورية **بشارة الخوري** و**رياض الصلح** وحجزهم في **قلعة راشيا** مع بعض الوزراء والزعماء الوطنيين **كعادل عسيران، كميل شمعون، عبد الحميد كرامي وسليم تقلا،** عندها قام رئيس المجلس النيابي **صبري حماده** وبعض النواب باجتماع مصغر في قرية **بشامون** وألفوا حكومة مؤقتة، وأدى هذا النضال إلى استقلال لبنان بتاريخ 22 ديسمبر 1943 وبعد ذلك دعم نفسه لبنان بانتسابه إلى جامعة الدول العربية سنة 1947 ثم انتسابه إلى هيئة الأمم المتحدة في نفس السنة.[1]

هذا وقد مهد المناخ السياسي، مع بداية الخمسينيات الطريق نحو ما عرف بأزمة 1958، وهي

---

[1] إلياس شربل، **جذور الأزمة في لبنان**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1978)، ص. 50 – 54.

التي هددت، بحرب أهلية في لبنان ففي تلك الفترة، أعلن الرئيس الأمريكي **دوايت ديفيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower** ما عرف في العالم العربي بـ: "**مشروع أيزنهاور**" بحجة "**ملء الفراغ**" على أثر العدوان الثلاثي وأعلنت مصر رفضها هذا المشروع، أما في لبنان فأعلن رئيس الجمهورية **كميل شمعون**، وحكومته تأييدهما مشروع **أيزنهاور** وأطلقت حملة سياسية واسعة ضد السياسة الناصرية وانضوى لبنان رسميا إلى المشروع المذكور في 16 مارس 1957 وبادرت الحكومة اللبنانية عام 1957 إلى تنظيم انتخابات تؤمن أكثرية نيابية وتسمح لرئيس الجمهورية بتعديل الدستور وتجديد ولايته التي ستنتهي في نهاية صيف 1958، وأسفرت هذه الانتخابات عن فشل معظم الزعماء السياسيين المعارضين لسياسة شمعون مثل: **كمال جنبلاط وأحمد الأسعد وصائب سلام وعبد الله اليافي.**[1]

أعلنت الوحدة بين مصر وسورية في فيفري 1958 وأصبح **جمال عبد الناصر** رئيسا للجمهورية الجديدة، التي عرفت باسم "**الجمهورية العربية المتحدة**" وهلل لهذه الخطوة فريق واسع من اللبنانيين ولا سيما المسلمين وانقسم اللبنانيون إلى مؤيد للسياسة الناصرية وللوحدة العربية وآخر بما فيه السلطة معاد لهما، وترافق هذا الحدث مع تغيرات ديموغرافية في لبنان إذ أشارت التقديرات المتعلقة بعدد السكان عام 1955 إلى أن عدد اللبنانيين المقيمين يصل إلى 1267279 نسمة وأن بيروت وضواحيها تحتضن حوالي نصف مليون نسمة وطرابلس مائة ألف وصيدا خمسة وأربعين ألفا وزحلة وصور يضم كل منهما أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.[2]

انطلقت شرارة الأزمة في لبنان في 8 ماي 1958، على أثر مقتل الصحفي التقدمي **نسيب المتني** واتهمت الحكومة اللبنانية الجمهورية العربية المتحدة بدعم المعارضة اللبنانية بالرجال والسلاح وفي 11 جويلية 1958 صدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 128 وقرر بناء على طلب الحكومة اللبنانية إرسال فريق من المراقبين الدوليين إلى لبنان مهمته التأكد من عدم حصول تسرب غير مشروع للرجال والأسلحة والمعدات الأخرى عبر الحدود اللبنانية.[3]

---

[1] إلياس شربل، مرجع سابق، ص. 99.

[2] أنطوان معربس، **لبنان الجديد**، (بيروت: دار الثقافة، 1976)، ص. 157.

[3] علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص. 120.

أثر الانقلاب العسكري في العراق في 14 جويلية 1958 الذي أطاح بالملكية وأقام الجمهورية على المنطقة، فقد أعلن قادتها تأييدهم للسياسة الناصرية مما قلب موازين القوى في المنطقة في مصلحة **عبد الناصر** والمعارضة اللبنانية، سارع **الرئيس شمعون** في اليوم نفسه إلى استنجاد واشنطن معلنا موافقة حكومته على المساعدة العسكرية السريعة من دون الرجوع إلى مجلس النواب، وفي 15 جويلية أنزلت قوات البحرية الأمريكية في منطقة الأوزاعي جنوب بيروت واستهدف الإنزال الحيلولة دون سيطرة المعارضة المسلحة على البلاد ووصول قادتها إلى السلطة مما كان سيؤدي حتما إلى تغير جذري في الخريطة السياسية للمنطقة وبالفعل كان للإنزال الأمريكي أثره في تسلسل الأحداث.[1]

انتخب اللواء **فؤاد شهاب** قائد الجيش اللبناني في 31 جويلية 1958 رئيسا للجمهورية ثم انتهت الأزمة في لبنان تحت شعار"**لا غالب، ولا مغلوب**" على أثر استلام **اللواء شهاب** للسلطة في 23 سبتمبر 1958 وتأليف السيد **رشيد كرامي** حكومة " **قطف ثمار الثورة** "، ولم تسفر هذه الأزمة في حقيقة الأمر إلا بضمان تمثيل أفضل للإقطاع السياسي المسلم ومشاركة أكبر للبورجوازية في إدارة البلاد.[2]

مثل الصراع الذي إندلع في ربيع 1958 أحد الأبعاد التاريخية للحرب الأهلية اللبنانية التي تفجرت عام 1975 كما أنه يعد حالة نموذجية تتم بكيفية تأثير الطائفية في توجهات السياسة اللبنانية في علاقاتها بالآخرين وبالسياسات الداخلية، بيد أنه كان لتعقد البنية الداخلية اللبنانية وهشاشتها والديناميكيات العربية . العربية تأثير بالغ في علاقات لبنان الدولية وفي الكيفية التي تصرفت بها الدول الخارجية تجاه ذلك، إضافة إلى الصراع حول السلطة بين المعارضة والرئيس **كميل شمعون** الذي كان يعمل على حدوث الاستقطاب في المجتمع اللبناني واتهمت المعارضة الرئيس بأنه يحاول تدويل الصراع الداخلي بدعوته الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل عسكريا.

[1] علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص. 122.

[2] إلياس شربل، مرجع سابق، ص. 101.

2) الحرب الأهلية اللبنانية

أ) بداية الحرب الأهلية اللبنانية:

تعتبر الأزمة اللبنانية أزمة سياسية ذات جذور اجتماعية واقتصادية وتاريخية عميقة، وإن أخذت وجها طائفيا إذ اقتضت مصلحة الكيان السياسي في لبنان ذي النظام الطائفي الانخراط الاقتصادي الكبير في العالم العربي وفي الوقت نفسه الانعزال السياسي الكبير عن قضاياه وصراعاته واستطاعت الانعزالية اللبنانية خاصة مع حزب الكتائب اللبنانية، وأن تجعل مواقفه السياسية متسمة بالحياد السلبي وأن تنأى به، إلى حد بعيد عن الانتفاضات التحررية والاجتماعية التي شهدها العالم العربي قبل عام 1967، وعلى الرغم من وجود بعض الظواهر الوطنية أو التحررية في لبنان إلا أنه أمكن الكيان اللبناني أن يمتصها من دون حدوث تغييرات داخلية عميقة، لكن دخول حركة المقاومة الفلسطينية لبنان قلب أوضاعه وحمل كيانه على إعادة النظر في مواقفه وأوضاعه وتحديد مواقف واضحة من قضايا المقاومة والتحرر والخروج من عزلته.[1]

أما التناقضات الاجتماعية في لبنان فهي متمحورة حول الطبيعة المذهبية والطائفية للمجتمع والنظام اللبنانيين، وهناك تناقضات عديدة من أبرزها ذلك التخلف الذي كان سائدا في جنوبي لبنان ذو الأغلبية المسلمة فبينما تتمركز المصالح الاقتصادية في الشمال اللبناني ذو الأغلبية المسيحية تتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب وبينما يشهد الشمال نموا وازدهارا في كافة المجالات يعاني الجنوب وأهله الحرمان، شهد لبنان قبيل حربه الأهلية تحولا اجتماعيا كبيرا تجلى في نمو قوى رأسمالية عديدة وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى واضطرابات طلابية وعمالية عنيفة، وظهور قوى اجتماعية وتقدمية جديدة رأت في التغيير الاجتماعي علاجا لأوضاع لبنان ومشاكله، لكن هذه التغييرات لم تكن واضحة لبعض القوى اليمينية في لبنان التي رأت في الوجود الفلسطيني في لبنان، أساسا للحرب الأهلية اللبنانية، فشن حزب الكتائب الماروني حملة ضارية على حركة المقاومة الفلسطينية في عين الرمانة إيذانا ببدء الحرب الأهلية التي استهدفت استنزاف قدرات المقاومة عسكريا وسياسيا وامتصاص طاقات العمل الفدائي في أعمال جانبية أو ثانوية تبعده عن هدفه الرئيسي ضد إسرائيل فيتوقف إطلاق النار في الجبهة

---

[1] باسم الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق 1920 . 1975**، (بيروت: دار النهار للنشر، 1981)، ص ص. 45 – 47.

الملتهبة الوحيدة ويفتح الطريق أمام التسوية النهائية مع العدو، تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات إثر اغتيال النائب **معروف سعد** عام 1975 فيما عرف بأحداث **صيدا** وعقب حادث **عين الرمانة** الذي عكس التصادم الماروني . الفلسطيني.[1]

1) مؤشرات الحرب الأهلية اللبنانية:

تباينت الآراء واختلفت في بداية الصراع فهناك من رأى أن وفاة **جمال عبدالناصر** في 28 سبتمبر 1970 فتحت الأبواب لاحتمالات القضاء على الوجود الفلسطيني وضرب التيار الوطني على أرض لبنان بعد مذابح الأردن، وثمة من قال بأن اغتيال **الملك فيصل** في 25 مارس 1975 هو إشارة البدء بالقضاء على هذا التيار هناك آراء متعددة أخرى لعل أقربها إلى الصواب أن أحداث عام 1973 هي البداية خاصة أن لها جذورا تمتد في الماضي حتى وقوع الانفجار مباشرة وهناك العديد من الأحداث التي رجحت اختيار نقطة البداية في لهذه الحرب خلال هذا العام:[2]

- محاولة الجيش اللبناني في ماي 1973 القضاء على المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان أو على الأقل كسر شوكتها، وإزاء فشل الجيش في محاولته تكونت الميليشيات الحزبية لتضطلع بما عجز الجيش عن القيام به أو مساعدته على أقل تقدير.
- قرار مؤتمر القمة العربية السادسة الرقم 46 في الجزائر يوم 28 نوفمبر 1973 القاضي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني واعتراض الأردن على ذلك وبداية أزمة سياسية حادة أثبتت استحالة إقناع الأردن برأي الأغلبية.
- تغير الدبلوماسية الأمريكية في إطار استراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
- بداية سلسلة اعتداءات إسرائيلية ذات طبيعة خاصة على الفلسطينيين في لبنان.

---

[1] باسم الجسر، مرجع سابق، ص ص. 47 – 50.

[2] جهاد الزين، لبنان: الحرب المصادرة والخط اللبناني العربي، **المستقبل العربي**، العدد: 96، (1987)، ص ص. 23 – 25.

- اندلاع حرب إعلامية عربية تركزت بوجه خاص في جرائد لبنان وقد ارتبطت بظاهرة انتشار الخلافات بين الدول العربية التي بلغت حد التهديد باستخدام القوة بين الجيوش العربية التي يجمعها اتفاق الدفاع المشترك.

2) التركيب الطائفي للجيش اللبناني ودوره في الحرب الأهلية

رأى العديد من الساسة اللبنانيين أنه لو استخدم الجيش اللبناني في القضاء على المقاومة الفلسطينية فسيكون عرضة للانقسام هذا ما أوضحه التقرير المعروف بـ: 532 والذي تمحور حول مدى عجز الجيش اللبناني عن النهوض بالمهام المطلوبة منه وأن إعادة تسليحه وتدريبه تستغرق سنوات وهي قد تذهب سدى إن لم يلتزم بتنفيذ الأوامر نظرا إلى التركيب الطائفي لرتبه وتوزيعاته، ومن ثم فليس هناك مفر من الاعتماد على الميليشيات الخاصة على أن يكون الجيش عاملا مساعدا لها وتكونت الميليشيات اللبنانية كل ميليشيا مرتبطة بحزب معين أو بطائفة معينة.[1]

مثل التركيب الطائفي للجيش اللبناني أهم العوائق التي حالت دون إرساء دعائم جيش قوي موحد إذ أن النسب الطائفية التي كان يجب أن يؤخذ بها في السبعينيات لم تراعا ففي عام 1975 كان 85% من رتب قادة الوحدات للمسيحيين بينما ترك للمسلمين 15% ولم يقف أثر الطائفية عند حدود توزيع الرتب، بل امتد إلى دور الجيش نفسه الذي اتسم منذ أزمة 1958 بالطائفية فقد استخدم الجيش اللبناني في قصف بيروت عام 1973 بينما لم يكن له دور فاعل في مواجهة الهجوم الإسرائيلي على لبنان.[2]

وإضافة إلى التركيب الطائفي اتسم الجيش اللبناني بالضعف الناجم عن انخراطه في السياسة، إلا أنه مثل جهازا مستقلا فطبقا لقوانين 1955 استقل قائد الجيش استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية وفي غياب قانون التجنيد الإجباري تحكمت السلطة السياسية في المؤسسة العسكرية اللبنانية وهو ما تبدى من خلال عمليات التطهير والتبديل في القيادات العسكرية حسب التغيرات في الهيكل السياسي، ولعل ما ضاعف من تدني فاعلية الجيش اللبناني تفشي الفساد بين القيادات العسكرية من خلال تلقي العمولات

---

[1] مجدي علي عطية، أبعاد أزمة القوات اللبنانية وحركة سمير جعجع ، **السياسة الدولية**، العدد: 81، (1985)، ص. 31.

[2] نفس المرجع، ص. 32.

والرشاوى وهو ما اتضح من خلال عقد **صفقة صواريخ الكروتال وطائرات الميراج** البالغة قيمتها 200 مليون ليرة لبنانية، إلا أنها ألغيت واستبدل **بالطائرات وصواريخ المدافع 20 ملم** المصممة قبل الحرب العالمية الثانية ضد الطائرات كانت سرعتها لا تتجاوز نصف سرعة الصوت لتستعمل في لبنان ضد أحدث طائرات، وقد عنى هذا الواقع أن النظام السياسي قبيل الحرب الأهلية اللبنانية لم يكن يرغب في تقوية الجيش اللبناني حتى إن **بيار الجميل** رئيس حزب الكتائب أعلن في البرلمان اللبناني ضرورة تحويل جزء كبير من ميزانية الجيش إلى الخدمات العامة بدلا من النفقات العسكرية.[1]

يمكن القول أن الجيش اللبناني قد أصبح قبل وأثناء الحرب الأهلية خليط بين مختلف الانتماءات الطائفية، وكشف تقرير لمساعد رئيس الأركان استحالة استخدام الجيش كوحدة متماسكة أثناء الحرب لأنه سيصبح "جيشا لفريق أو لطائفة وليس جيشا لدولة".

ب) مراحل الحرب الأهلية اللبنانية

مرت الحرب الأهلية بمرحلتين حيث بدأت بمرحلة حرب المدن وانتهت بحرب الجبال، وإن استمرت حرب المدن خلال المرحلة الثانية.

بدأت الحرب في مدينة بيروت عام 1975 بعمليات خطف عشوائية ثم ارتبط الخطف برصاص القناصين الذين انتشروا على سطوح الأبنية العالية التي تتحكم في مداخل الطرق ثم رفعت المتاريس من أكياس الرمل والأسلاك الشائكة في كل مكان، فالخطف العشوائي هو أفضل السبل لإثارة الخوف فيصبح كل فرد مهما كانت سلبيته أو بعده عن المشاركة في الأحداث عرضة للخطف، ثم إن انتشاره يخلق الشك بين الناس فلا يثق أحد بأحد إلا في دائرة العائلة التي تتسع لتشمل الحي ثم الطائفة، وهكذا يرتبط أمن المواطن بالعائلة والحي والطائفة ويحكم إغلاق الدائرة بالمتاريس والقنص والقناص لم يكن مجرد قاتل محترف وإنما جزء من استراتيجية حرب المدن التي تهدف إلى تحويل الأحياء إلى جبهات قتال، وما أن يتحقق ذلك حتى تجري عملية تطهير الحي من الرافضين للحرب كأسلوب للتعبير عن الخلاف في الرأي أو في المصلحة سواء كانوا من الطائفة نفسها أو من طائفة أخرى، فالتطهير يشمل كل رافض لمنهج

---

[1] باسم الجسر، مرجع سابق، ص. 50.

القتل، وإثر تطهير المنطقة يوضع لها نظام حكم بقوة السلاح الذي هو بمثابة لغة الحرب الوحيدة.[1]

وكشف الواقع أن الكتائب اللبنانية كانت في بداية الحرب الأهلية أكثر الأطراف دقة في التنظيم والتنفيذ بحكم تنظيمها الفاشي وحجم السلاح وعدد المدربين عليه، ولم تكن الحركة الوطنية اللبنانية في حاجة إلى هذا الأسلوب فهي بحكم طبيعتها بعيدة عن الانغلاق، ويتضح ذلك في بيروت الغربية التي كانت تحت سيطرتها حيث لم يتعرض التجمع المسيحي الأرثوذكسي في حي السريان أو في منطقة المزرعة للخطر باستثناء بعض الحوادث الفردية التي أمكن السيطرة عليها بينما لم تتورع الجبهة اللبنانية **(الجميل . شمعون . فرنجية)** عن القضاء على الموارنة المعارضين لها أو تهجيرهم من بيوته، إن كانوا ينتمون إلى عائلات عريقة.[2]

بدأت حرب "**الأحياء**" مع التقسيم الجغرافي وخلالها أسفر معظم اللبنانيين عن طائفيتهم وتعصبهم وعمت الجرائم بلدا كان أبناؤه يدعون أنهم أكثر أبناء المنطقة حضارة وتقدما فإذا بالقتل الجماعي على الهوية يصبح أسلوبا للحرب، فرق من المسلحين تدخل مواقع العمل وطبقا لبيانات تحقيق الشخصية تجمع الخصوم في الحجرات وتطلق عليهم النيران وسط توسل زملائهم الذين أنقذهم انتماؤهم إلى مذهب القاتل نفسه، فضلا عن اغتصاب الفتيات وتقطيع الجثث وجمعها والرقص حولها، إضافة إلى أن قائد السيارة مثلا استبدل الرصاص بالزمارة لإفساح الطريق لسيارته زد على ذلك حواجز المسلحين في الطرقات وتجريدهم للمارين من ملابسهم ليصبحوا عراة ومن خلال "عملية الختان" يمكن تمييز هوية الشخص.[3]

كان يوم السبت 6 ديسمبر 1975 "**السبت الأسود**" في لبنان، ذلك أنه عثر على جثث أربعة قتلى في منطقة الفنار قيل إنهم من مرافقي **بيار الجميل** زعيم الكتائب وسارعت ميليشيا الحزب بإطلاق مقاتليها في اتجاه **ساحة الشهداء وباب إدريس** في قلب بيروت حيث اختطفوا العشرات وقتلوا معظمهم من الفور وقطعوا الآخرين على أبواب مقار الحزب وعمد مقاتلو الكتائب، عند حاجز المرفأ إلى إطلاق النار على عماله وألقوا جثثهم في البحر وبلغ عدد ضحايا "**السبت الأسود**" 110 قتيل ونحو 300

[1] تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب**، تر: موريس صليبا، (باريس: مركز الدراسات العربي . الأوروبي، 1993)، ص. 165.

[2] راشد حميد، الكتائب اللبنانية، تاريخها عقيدتها، تنظيمها، **شؤون فلسطينية**، العدد: 40، (1975)، ص. 34.

[3] تيودور هانف، مرجع سابق، ص. 168.

مخطوف علاوة على الجثث التي ألقيت في البحر وكان بين الضحايا نحو 30 عاملا مصريا وظهر بعد ذلك أن الكتائب اللبنانية كانت قد اختطفت عددا من المصريين وسخرتهم لخدمتها تحت التعذيب ولم يستطع أحد التدخل لإنقاذهم، واتسمت "**حرب الأحياء**" بالقصف العشوائي إذ شهدت مدن لبنان تبادل قصف بأسلحة لم يسبق أن استخدمت في أي حرب أهلية داخل المدن مثل الصواريخ ومدفعية الهاون والمدفعية.[1]

أما في المرحلة الثانية فقد طغى على الحرب طابع حرب الجبال بين الميليشيات والطوائف اللبنانية وإن لم تتوقف خلالها حرب المدن وإبان هذه المرحلة أباد الموارنة مخيم" **ضبيه** " الفلسطيني، ذو الأغلبية المسيحية.[2]

ج) الطريق إلى حل الأزمة اللبنانية

❖ مؤتمر الحوار اللبناني (1984)

انعقد مؤتمر الحوار اللبناني في جنيف في 31 أكتوبر حتى 4 نوفمبر 1983 ثم استؤنف في لوزان في 12 مارس واستمرت حتى 20 مارس 1984، وعلى عكس حوار جنيف الذي تميز بعدم الفاعلية كان حوار لوزان أكثر إيجابية لعدة أسباب تتعلق بتطورات الوضع الداخلي والإقليمي والدولي.[3]

وكان أهم تطور شهده لبنان، في الأسابيع الأولى من عام 1984، هو تحقيق الميليشيات الإسلامية (الدرزية والشيعية) انتصارات واضحة كفلت لها سيطرة ميدانية على القسم الغربي من بيروت، وواكب ذلك انقسام الجيش اللبناني في بيروت وانسحاب فرقتين من القتال، وانضمام عدد منهما إلى ميليشيا "أمل" الشيعية، وعد هذا التطور دليلا على قرب انهيار سلطة **الجميل** فبدأ الحديث عن البديل.[4]

وعلى أثر القرار الأمريكي سحب مشاة البحرية الأمريكية (المارينز Marines) من لبنان في فيفري 1984 ونقلهم إلى السفن والبوارج الأمريكية بالقرب من الساحل اللبناني تفاقم مأزق الرئيس اللبناني الذي أدرك أنه لا مفر من التعامل مع قوى المعارضة اللبنانية وحلفائها (سورية) من دون اعتماد على

---

[1] Bou Malhab, Atallah Daad, **Le Liban guerre Civile ou Conflit inter – national**, (Beirut Al – Hurriyat, 1980),p. 45.

[2] Pieord, E. Le Liban: Guerre Civile, (Maghreb: Machrek, 1978),p. 73.

[3] خليفة نبيل، ميثاق توافقي للحل التوافقي في لبنان، **المستقبل العربي**، العدد: 111، (بيروت: 1988)، ص ص. 103 – 105.

[4] مهدي عادل، **في الدولة الطائفية**، (بيروت : دار الفارابي، 1986)، ص. 171.

دعم أمريكي، بعد أن تراجع الرئيس الأمريكي **ريجان** إثر تفجير مقر قيادة (المارينز) في لبنان في 23 أكتوبر 1983 عما كان قد أعلنه: " إننا لا نسمح لقوى الشر أن تخرجنا من تلك المنطقة من العالم التي لنا فيها مصالح حيوية".[1]

هكذا وجد الرئيس **أمين الجميل** نفسه وحيدا يواجه المصير اللبناني المجهول بعد أن تخلى عنه الجيش الأمريكي، وإزاء هذا التطور كان على الرئيس اللبناني أن يعيد ترتيب أوراقه على الصعيد الإقليمي كمقدمة ضرورية لإنجاح الحوار الداخلي الذي دعا إلى استئنافه مؤكدا للمرة الأولى أن " كل شيء مطروح للتفاوض" وبدأ بخطوتين بالتنسيق مع الدبلوماسية السعودية:[2]

- زيارة دمشق في آخر فبراير 1984 وعقد لقاء قمة مع الرئيس السوري **حافظ الأسد** بحث خلاله جميع القضايا اللبنانية.
- إلغاء الرئيس **الجميل** اتفاق 17 ماي اللبناني . الإسرائيلي استرضاء لسورية، وصدر بيان رسمي بذلك من مجلس الوزراء اللبناني في 5 مارس 1984 وقرر المجلس في الوقت عينه استئناف مؤتمر المصالحة الوطنية اللبنانية في لوزان في 12 مارس 1984.

نجح الرئيس **أمين الجميل** في التمهيد لمؤتمر الحوار الوطني الذي كان أوفر حظا من سابقه الذي عقد في جنيف في أكتوبر 1983 على الرغم من أن أطراف المؤتمرين كانوا هم أنفسهم: الرئيس **أمين الجميل**، ووالده الشيخ **بيار الجميل** والرئيسان السابقان **كميل شمعون وسليمان فرنجية** ورئيسا الوزراء السابقان **صائب سلام ورشيد كرامي** ورئيس مجلس النواب الأسبق **عادل عسيران** والزعيم الشيعي **نبيه بري** رئيس "حركة أمل" والزعيم الدرزي **وليد جنبلاط** زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي، ولذلك كان تركيب مؤتمر الحوار الوطني الثاني أهم مواطن ضعفه لغياب ممثلي ثلاث طوائف مهمة هي الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والأرمن وهي تمثل ما لا يقل عن نصف مليون لبناني كما كان لها 11 نائبا في مجلس النواب (من أصل 99 نائبا) والملاحظ أن المشروعات التي طرحت في مؤتمر الحوار في لوزان لم تخرج في مجملها عما طرح قبلها فورقة العمل المشتركة **لبري** و**جنبلاط** انطلقت من العلمنة وأهم ما تضمنته:[3]

---

[1] علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص. 131.
[2] نفس المرج، ص. 143.
[3] الجمهورية اللبنانية، **وثيقة مؤتمر الحوار اللبناني 1984**، (بيروت: 1984)، ص. 5 – 8.

- انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة لا داخل مجلس النواب.
- النواب لا ينتخبون على أساس طائفي بل على أساس التمثيل النسبي.
- استحداث مجلس شيوخ ينتخب أعضاؤه على أساس طائفي تحقيقا للتوازن مع مجلس النواب.
- انتخاب رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب.
- إلغاء الطائفية السياسية على كل الأصعدة.
- إقرار مبدأ الاستفتاء الشعبي.
- إعادة النظر في قوانين الجيش وفي تركيبته.

بينما قدمت الجبهة اللبنانية، عبر قطبيها **بيار الجميل** و**كميل شمعون** مشروعا يدعو صراحة إلى تحويل لبنان إلى جمهورية اتحادية تضم أربع مناطق.

أما الرئيس **أمين الجميل** فقد قدم ورقة عمل موسعة للإصلاح السياسي عكست اتجاه الإصلاح المحدود أو غير الجذري وقال إنها نتيجة جهد لجنة تشكلت بعد مؤتمر جنيف ووفقت بين مختلف مطالب الإصلاح.[1]

---

[1] علي عبد فتوني، مرجع سابق، ص. 145.

المبحث الثاني: الوضع اللبناني من اتفاق الطائف إلى الانسحاب السوري 1989-2005

1) التحضير لمؤتمر الطائف: مشروع الميثاق الوطني واللجنة الثلاثية

شكلت الجامعة العربية اللجنة الثلاثية في 26 ماي 1989 خلال دورتها الطارئة في الدار البيضاء والمتعلقة بالوضع اللبناني، وتكونت اللجنة الثلاثية من خادم الحرمين الشريفين **الملك فهد بن عبدالعزيز**، **الملك الحسن الثاني** عاهل المغرب **والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد** كلفت في البحث عن طرق ممكنة لتجاوز الأزمة اللبنانية ومنحت ستة أشهر لاستكمال مهمتها، أجرت عدة حوارات مع الأطراف المعنية بالأزمة من خلال عدة جولات شملت بغداد، دمشق وبيروت إضافة إلى الرباط ووجدة، أعلنت في 31 جويلية 1989 وصول مهمتها إلى طريق مسدود في شأن حل الأزمة اللبنانية.[1]

وتضمن مشروع وثيقة الوفاق الوطني النقاط التالية: [2]

أ) على الصعيد السياسي:

- مشروع إصلاح سياسي يؤمن مشاركة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين بما يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد.
- بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبناني بقواتها الذاتية وفقا لقرار القمة العربية غير العادية المنعقدة في الدار البيضاء.
- تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وذلك بالعمل بالوسائل كافة على تنفيذ القرار رقم 425، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإزالة الاحتلال مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام 1949.
- تأكيد علاقات لبنان بسورية التي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة، وضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين بموجب اتفاقات في شتى المجالات وكذلك تأكيد ألا يكون لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وألا تمثل سورية في المقابل تهديدا لأمن لبنان بأي شكل من الأشكال.

---

[1] زينب سليمان، هكذا ولد اتفاق الطائف قبل 25 عام، **جريدة السفير**، (بيروت: المركز المدني للمبادرة الوطنية، 2014).

[2] ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، (بيروت: دار الجديد، 1993)، ص. 19.

ب) على الصعيد الأمني:

وضعت خطة أمنية شاملة لكل لبنان تتسم خطوطها العريضة بما يلي:

- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة زمنية محددة.
- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:
- فتح باب التطوع أمام جميع اللبنانيين من دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيا، ثم توزيعهم على الوحدات مع إلحاقهم بدورة تدريبية دورية ومنظمة.
- تعزيز جهاز الأمن بما يتلاءم وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص عبر الحدود.
- تعزيز القوات المسلحة.
- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين والسماح لكل مهجر لبناني منذ عام 1975 بالعودة إلى المكان الذي هجر منه.[1]

وفي ما يتعلق بموضوع العلاقات بين سورية ولبنان، حثت اللجنة على ضرورة توقيع اتفاق أمني بين حكومة البلدين برعايتها يحدد بموجبه عدد القوات السورية ومراكزها ومدة وجودها في البقاع فظهر الخلاف في وجهتي النظر بين اللجنة الثلاثية وسورية خاصة في شأن مسألتي بسط السيادة اللبنانية على كل التراب الوطني ومستقبل العلاقات السورية . اللبنانية إذ ارتأت دمشق أن بسط السيادة اللبنانية هي مسألة يجب ألا تحسم مسبقا وفق فترة زمنية محددة وإنما يجب أن تترك إلى ما بعد تمكن حكومة الوفاق الوطني في لبنان، وفيما يخص مستقبل العلاقات السورية . اللبنانية إضافة إلى المشاكل مع سوريا واجهت اللجنة عدة عراقيل أخرى داخل لبنان مما أدى بها إلى إقرارها بوصول مهمتها إلى طريق مسدود كتأخر فتح المعابر بين المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت والمناطق المجاورة لها استمرار الحصار البحري المضروب على ميناء جونيه، تأكيد العديد من أعضاء مجلس النواب اللبناني ضرورة رفع الحصار قبل الدعوة إلى اجتماع النواب داخل لبنان أو خارجه.[2]

وتزامن ذلك مع عودة مسألة الرهائن إلى مسرح الأحداث بقوة بعد اختطاف **الشيخ عبد الكريم عبيد** أحد قادة الشيعة في لبنان وما تبعه من مقتل أحد الرهائن الأمريكيين على يد خاطفيه، الأمر الذي

---

[1] ألبير منصور، مرجع سابق، ص. 33.

[2] جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليها اقتراحات في الإصلاح**، (بيروت: دار الجديد، 1996) ص. 48.

فتح ملف العلاقات الأمريكية . الإيرانية من جديد إذ طالب الرئيس الإيراني **علي أكبر هاشمي رافسنجاني** الإدارة الأمريكية بالإفراج عن الأرصدة المالية الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية منذ عشر سنوات والمقدرة بنحو 21 بليون دولار في مقابل المساعدة على إطلاق الرهائن، إلا أن الإدارة الأمريكية أصرت على ضرورة إنقاذ الرهائن بلا شروط مسبقة ومن دون أي تنازلات لأن مثل هذه التنازلات من شأنه أن يدفع عناصر أخرى مستقبلا إلى اختطاف رهائن أمريكيين آخرين ومقايضتهم بمزيد من التنازلات.[1]

عند نقاش إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة المدنية والعسكرية أثيرت مسألة عدم إقبال المسيحيين على التطوع في الجيش وقوى الأمن من قبل رئيس حزب الكتائب الدكتور **جورج سعادة،** وتخوف من إخلال كبير بالتوازن إذا ما أصبح الجيش وقوى الأمن بأغلبية مسلمة قبل أن تكون العصبيات الطائفية قد أزيلت من النصوص والنفوس الأمر الذي يهدد العيش المشترك والتوازن الداخلي والوفاق الوطني وكل ما يحفظ الكيان اللبناني.[2]

وقد لقي تحفظ رئيس حزب الكتائب تجاوبا من قبل المؤتمرين من منطلق الحرص على الوفاق الوطني والتوازن الداخلي، خاصة في المرحلة الانتقالية لإلغاء الطائفية وقبل أن يرافق إلغاءها من النصوص إلغاؤها من النفوس، وفي المقابل أجمع المؤتمرون على أن هذا التحفظ يجب ألا يعوق مبدأي الأهلية والاختصاص في تولي الوظائف العامة، فاعتمدت قواعد وأسس تحمي الوفاق والتوازن الوطنيين ولا تمس بمبدأي الأهلية والاختصاص:

- يقتضي التعيين في الوظائف العامة مسابقة يؤخذ بنتائجها أيا كانت هذه النتائج، من دون مراعاة للتوزيع الطائفي فيكون الاختصاص والأهلية قد غلبا في المستويات العامة من الوظيفة العامة وفي المراكز الإدارية الفاعلة.
- يكتفى في الوظيفة العامة بامتحان عادي أي لا إلزام للإدارة بالتقيد بترتيب الناجحين وفقا لعلاماتهم وإنما لها حق الاختيار من بين الناجحين وتراعى مقتضيات الوفاق الوطني بين

---

[1] سعود المولى، "العلاقات اللبنانية الإيرانية، في" **الدور الإيراني في المنطقة...بين المصالح والهيمنة،**" (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)، ص ص. 63 – 64.

[2] جورج صبرا، الحرية والتعددية والعيش المشترك، **هواجس المسيحي اللبناني،** العدد: 54، (بيروت: 2001)، ص. 45.

الناجحين، ويعين بالأفضلية وبالتساوي الناجحون من المسيحيين والمسلمين حتى استنفاذ حاجة الإدارة فإن لم تستنفد في إطار التوازن يستكمل التعيين ولو خارج الإطار الطائفي.[1]

هكذا حدد العمل على إلغاء الطائفية السياسية في وثيقة الوفاق الوطني كهدف وطني أساسي، وضعت له آلية عمل معينة قوامها هيئة وطنية تقترح خطة مرحلية وتدابير تعرض على المجلس النيابي وتبدأ هذه الآلية بعد انتخاب أول مجلس نيابي على أساس المناصفة أي أنها ستبدأ مع المجلس المنبثق من انتخابات 1992، ويرأس الهيئة رئيس الجمهورية ويشترك في عضويتها رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية يعينهم المجلس النيابي، وتكون مهمتها دراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء لبتها اعتمادا أو رفضا ووضع خطة على أساسها تتولى الهيئة رعاية تنفيذها.[2]

2) اتفاق الطائف 1989 وبداية تغير الوضع اللبناني:

تضمن اتفاق الطائف محوران أساسيان، الإصلاح داخل دولة لبنان والعلاقات بسورية بعد إنهاء الحرب الأهلية، وهما مرتبطان بشبكة وثيقة متلازمة من المتغيرات فلا سيادة ولا استقلال من دون إعادة نظر أساسية في النظام تثبيتا للمساواة والمشاركة وفي المقابل لا تعديل في النظام إلا بشرط تأمين استعادة الاستقلال والسيادة، معادلة وتلازم فرضتهما الأطراف اللبنانية والسورية المتداخلة والمتشابكة ليصبحا أساسا للمشروع المقدم للمناقشة والاتفاق عليه في الطائف. (أنظر الملحق رقم 02)

أ) الوطن والمجتمع في لبنان من خلال اتفاق الطائف

❖ الوطن اللبناني:

شمل اتفاق الطائف مقدمة للدستور تحتوي على المبادئ والأسس التي يجب أن يبنى عليها الكيان والمجتمع والنظام السياسي في لبنان إذ لم يكن للدستور مقدمة وكانت مبادئ الكيان والمجتمع والنظام تستخلص من نصوص مواده حتى تبدت صراحة في الطائف وشكلت أساس بنيان الاتفاق، وهي تشكل اليوم جزءا لا يتجزأ من الدستور ولها فاعلية الدستور تماما، ومنها: "لبنان وطن سيد حر مستقل وطن نهائي لجميع أبنائه ..."، إنه وطن أي شعب وأرض لهما دولة إنه كيان قائم بذاته شعبا وأرضا،

---

[1] جورج صبرا، مرجع سابق، ص 78.

[2] نفس المرجع، ص. 81.

وللمرة الأولى ينال لبنان باتفاق أبنائه بخاصة مسلموه وموافقة العرب كلهم أجمعين والعالم بأسره اعترافا بكينونته كوطن، وللمرة الأولى يقر لبنان بإجماع أبنائه بخاصة المسيحيين، بعروبته وانتمائه العربي.[1]

❖ **المجتمع اللبناني:**

المجتمع الذي رسمه المؤتمرون في الطائف مجتمع موحد يشهد تعددا طائفيا، ومن مدخل العدالة ولج مؤتمرون الطائف ليؤكدوا مطلبين أساسيين: مطلب الإنماء المتوازن والعدالة الاجتماعية، "فالنظام الاقتصادي الحر يكفل المبادرة الفردية، الملكية الخاصة والإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، فهو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، واستقرار النظام"، وارتبطت خصوصيات الاقتصاد اللبناني التي تشبث بها مؤتمرو الطائف بالسرية المصرفية، حرية القطع واحتياطي الذهب.[2]

وفي ما يتعلق بخصوصيات البنية المجتمعية للبنان أولى اتفاق الطائف شؤون التربية والتعليم والإعلام وحرية الرأي اهتماما خاصا، وذلك لدورها في إذكاء حدة الحرب الأهلية، فأكد أولوية العلم وتوفيره للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل، هذا إلى جانب تأكيد حرية التعليم وحماية التعليم الخاص.[3]

ب) النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطائف

❖ **الأسس العامة للنظام السياسي اللبناني:**

نص اتفاق الطائف على أن لبنان جمهورية ديموقراطية نيابية وأن الشعب مصدر السلطات، كما أن النظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها ونصت مقدمة الدستور اللبناني التي وضعت في الطائف على شكل النظام السياسي، ونص اتفاق الطائف على أن يوزع النواب على المناطق وعلى الطوائف الدينية وهو واقع يعكس الخصوصية اللبنانية، ويمثل الشعب في مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، واللافت أنه لا يوجد في أي نظام ديموقراطي نيابي، مناصفة بين أعضاء المجلس النيابي تبعا لدينهم أو وفقا للنسبة العددية لطوائفهم.[4]

---

[1] الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: اتفاق الطائف**، (بيروت: الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، 1989)، ص ص 1- 10.

[2] كامل مهنا، **المجتمع المدني في لبنان**، (الأردن: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية ومؤسسة كونراد اديناور الألمانية، 2007)، ص ص 10 – 15.

[3] نفس المرجع، ص. 20.

[4] الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، مرجع سابق، ص ص. 2- 5.

- **مبادئ النظام السياسي اللبناني:**[1]

قرر اتفاق الطائف عدد من المبادئ ضمانا لعدم تجدد الحرب الأهلية من بينها إلغاء هيمنة طائفة بعينها على الطوائف الأخرى، وهي الطائفة المارونية المهيمنة بوساطة رئيس الجمهورية المارونية الممسك بالسلطة الإجرائية والمحتكر للسلطات الأساسية.

هكذا يمكن القول إن أهم الأسس التي ركز فيها اتفاق الطائف في ما يتعلق بالمؤسسات وصلاحياتها تمثلت في إلغاء الهيمنة وتثبيت المشاركة وإقرار المناصفة وحكم الجماعة والأكثرية المركبة بطلب الثلثين.

❖ **رئاسة الجمهورية وفق ما جاء في اتفاق الطائف:**

تحول رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية إلى رئيس للدولة، فهو يعمل وفقا لاتفاق الطائف على السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، كما يعمل على تحقيق هذه الغاية وفقا لأحكام الدستور بممارسة صلاحيات محددة فصلها الاتفاق والدستور الجديد، وأعطته رئاسة الدولة حق رئاسة المؤسستين الأساسيتين، وهما مجلسا النواب والوزراء، وبحكم هذه المهمة فإن رئيس الجمهورية مسؤول عن علاقاتهما.[2]

أسندت إلى رئيس الجمهورية مهمة وهي مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه فقد أعطته صلاحية محدودة وهي أن يرأس المجلس الأعلى للدفاع، الذي يجتمع لدى تهديد استقلال لبنان أو وحدته أو سلامة أراضيه، وقد عكس هذا الواقع في مجمله تراجعا لسلطة رئيس الجمهورية الماروني لحساب رئيس الوزراء المسلم السني.[3]

---

[1] عدنان السيد حسين، الحالة اللبنانية، في: "**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص. 409 – 420.

[2] أنور بندق وائل، **موسوعة الدساتير العربية والأنظمة السياسية**، المجلد 04، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، د. س. ن)، ص ص. 17 – 19.

[3] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص. 410 – 431.

❖ **مجلس النواب في تعديلات الطائف:**[1]

لم يعدل اتفاق الطائف مهام مجلس النواب فهو السلطة التشريعية ويمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها، وربما كانت التعديلات الأساسية هي تلك المتعلقة بحل رئاسة المجلس وبمدة رئاسته وبإنشاء مجلس للشيوخ.

وكان الهدف من التعديل الأول هو التوازن بين السلطات والرئاسات الموزعة توزيعا طائفيا، فالمشاركة الفعلية في الحكم والتعاون بين المؤسسات والرئاسات فرضا لإعطاء بعض الاستقرار والاستمرار لرئاسة المجلس تأكيدا لإلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية والطائفة التي تمثل على رئاسة المجلس.

أما التعديل الثاني، فحدد حصرا الحالات التي يمكن فيها للسلطة الإجرائية طلب حل مجلس النواب وحددت بثلاث حالات فقط: عدم الاجتماع، رد الموازنة، والإصرار على تعديل الدستور وعدا ذلك لا يحل مجلس النواب مما يعزز دوره وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية وفقا لتصور المؤتمرين في الطائف.

ارتبط التعديل الثالث بأفق السعي الجاد إلى انصهار وطني تام يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط غير مركب.

كما أن أهم إنجاز إصلاحي في مؤتمر الطائف هو تقرير الصيغة الجماعية للحكم استنادا إلى قاعدة المشاركة والعدل وتقرير الانتقال من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسة، من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات وإمعانا في الحرص على أن يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي تكفل تحوله إلى حكم مؤسسي.[2]

استمرت الطائفة المعيار الأساسي الذي يحكم الحياة السياسية ومن ثم النخبة في لبنان وبينما كان الميثاق الوطني اللبناني عام 1943 يركز على طائفتين هما "الموارنة" و"المسلمون السنة"، فإن ميثاق الطائف استبدل بثنائية الحكم الماروني . السني جهازا جماعيا، يتألف من كل الطوائف، وعليه اتخاذ قرارات توافقية بينها، وقاد ذلك التغيير النسبي في وزن الطوائف الاجتماعي والسياسي بدوره إلى رفع عدد

---

[1] الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، مرجع سابق، ص. 13.

[2] أنور بندق وائل، مرجع سابق، ص. 22.

أعضاء مجلس النواب من 99 عضوا قبل الطائف، إلى 108 أعضاء في مطلع ماي 1991 وإلى 128 عضوا في جويلية 1992.[1]

3) مميزات الوضع اللبناني بعد الطائف:

عرفت مرحلة ما قبل الطائف نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام 1975 إلى عام 1989، إلا أن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمة اللبنانية بل كانت فترة شديدة التعقيد والحساسية لما شابها من توتر سياسي وأحيانا عنف فالأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة بل أزمات عديدة، أزمة لبنانية داخلية، أزمة مرتبطة بالعلاقات اللبنانية السورية والنزاع اللبناني الإسرائيلي...

أثير نقاش حول أسباب استمرار الوضع المتأزم في هذه المرحلة فيما يتعلق بلبنان، فرجح فريق من الدارسين أن السبب الرئيسي راجع إلى العوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الإقليمية والدولية والتدخلات الأجنبية، فيما أرجع فريق آخر استمرار الأزمة إلى البيئة الداخلية اللبنانية بمختلف مكوناتها وفيما يلي يمكن تقديم بعض العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها دور في زيادة توتر الوضع اللبناني، وكذلك التطرق إلى أهم القوى الدولية والإقليمية الفاعلة والمؤثرة في الأزمة اللبنانية.

ثمة تحديات كثيرة نابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية المتعددة من جهة ومن موقع لبنان في المنطقة ككل من جهة ثانية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في تأزم الوضع اللبناني، فرغم التعديلات التي عرفها لبنان على مستوى النظام السياسي والتي كرسها اتفاق الطائف، إلا أن النظام السياسي في هذه المرحلة لم يبتعد كثيرا عن الطائفية فكل ما حصل هو إعادة توزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية لهذه المرحلة.

وبالتالي فإن كل المشاكل والثغرات الموجودة في لبنان على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بقيت على ما هي عليه قبل الحرب، فلا زال التعدد الطائفي يشكل سببا للانقسام الداخلي، ولازال النظامين الاقتصادي والسياسي يشكلان عاملين مهمين في حدود الأزمة اللبنانية.

رغم أن التناقضات الداخلية اللبنانية، سياسية، اقتصادية واجتماعية قد لعبت دورا في الأزمة اللبنانية لما بعد الطائف، إلا أنه لا يمكن إغفال التدخلات والتجاذبات الخارجية في لبنان، ففترة ما بعد الطائف شهدت العديد من الصراعات الإقليمية والدولية التي كان لبنان مسرح لها، رغم اختلاف الأطراف.

---

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص. 416 – 415.

والدول الأكثر تأثيرا في الأزمة اللبنانية تمثلت في سوريا، إيران، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كل من هذه الدول أثرت بشكل أو بآخر في الأزمة اللبنانية لما بعد الطائف.[1]

- **سورية:** كانت سورية من بين الدول السباقة للتدخل سياسيا وعسكريا في لبنان إبان الحرب الأهلية اللبنانية، لإنهاء النزاع بين اللبنانيين والحفاظ على وحدة لبنان، غير أن ذلك لم يكن الهدف الوحيد، فسورية كان لها عدة أهداف أخرى حاولت تحقيقها من خلال هذا التدخل ومن أهم هذه الأهداف صيانة أمنها القومي وتحسين موقعها الاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل.[2]

لكن استمرار الوجود السوري في لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية وتدخل سورية في الحياة السياسية والعسكرية اللبنانية ومن ثمة تحكمها في الأدوار الرئيسية لهذا البلد كان له آثار سلبية على الاستقرار في لبنان، لأنه كان سببا في الانقسام بين اللبنانيين بمختلف توجهاتهم السياسة والطائفية خاصة وأن اتفاق الطائف نص صراحة على انسحاب القوات السورية من لبنان بعد فترة زمنية معينة وهو ما لو تقم به سورية حتى العام 2005.

استمر الانقسام بين اللبنانيين حول الوجود السوري في لبنان ومسألة العلاقات السورية اللبنانية، وهناك فترات زادت فيها حدة التوتر والانقسام فكانت بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، خاصة وأن المؤيدين للوجود السوري كانت حجتهم في ذلك هي أن سوريا تقدم الدعم للمقاومة في جنوب لبنان، في حين كان يرى المعارضون أن سوريا هي السبب الرئيسي للازمة السياسية والاقتصادية الخانقة في لبنان نتيجة تدخلها في الشؤون العسكرية والسياسية اللبنانية، معتبرين أن سوريا شأنها شأن إسرائيل محتلة للأراضي اللبنانية.[3]

أما المحطة التي زادت فيها حدة السجال السياسي في لبنان فهي بعد استصدار القرار رقم 1559 والقاضي بانسحاب سوريا من لبنان، وظهور تأييد دولي لهذا الانسحاب، والقطرة التي أفاضت الكأس فكانت عام 2005 عندما تم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، واتهام بعض

[1] ظاهر مسعود، قراءة في كتاب: "أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان" لكمال أديب، **المستقبل العربي**، العدد: 341، (2007)، ص. 17.

[2] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العر بي، **رسالة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 1997)، ص. 415.

[3] مسعود الخون، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)**، ج. 16، ط. 3، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005)، ص ص. 37 – 38.

الأطراف اللبنانية والقوى الدولية سوريا وحلفائها في لبنان (حزب الله) بتورطهم في الجريمة وتحميلهم مسؤولية الاغتيال.[1]

- **إسرائيل:** ما ميز إسرائيل عن باقي القوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة اللبنانية هو التدخل العسكري في لبنان لتحقيق أهدافها من خلال الاجتياحات والهجومات المتكررة على مناطق عدة من لبنان، وتعطي إسرائيل العديد من المبررات لتدخلاتها العسكرية فيها ما هو متعلق بلبنان في حد ذاته، لما يشكله من مجال حيوي بالإمكان السيطرة عليه وهذا مرتبط بأهداف سياسية واقتصادية وكذلك قضية المياه في لبنان، ومنها ما يتعلق بأعدائها في المنطقة وخاصة سوريا وإيران، فالحرب التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان وإن كان الهدف منها ضرب حزب الله والدفع به نحو نزع سلاحه أو على الأقل تحجيمه وتقييد نشاطه، فإن المستهدف الحقيقي من وراء هذا التدخل إيران وسورية باعتبارهما الداعمين الأساسيين لحزب الله والمقاومة في لبنان.[2]
- **إيران:** إن الدور الذي لعبته ومازالت تلعبه إيران في لبنان لا يرتبط فقط بالجانب الديني والمتمثل في محاولة تحقيق تبعية شيعية، وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة لعب دور إقليمي فعال في المنطقة من خلال التدخل في لبنان، والتحكم في المسائل الأساسية في المنطقة مما يقوي مركزها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بغية رفع الضغط عن قضية مهمة من بين قضايا التجاذب بينها وبين المجتمع الدولي والمتمحورة حول برنامجها النووي، والتغلغل الإيراني في لبنان كان من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي وكذا المادي للحركات الشيعية في لبنان وخاصة حزب الله، وهو الأمر الذي خلق نوعا من اللاتوازن بين القوى اللبنانية خاصة مع تزايد قوة حزب الله ونجاحه في إخراج إسرائيل من الجنوب اللبناني، وهو ما زاد من حدة التوتر والسجال بين اللبنانيين حول دور حزب الله وتبعيته لإيران وحول مسألة نزع سلاحه، وكما كان الدعم الإيراني لحزب الله سببا في الانقسام السياسي داخل لبنان فإنه أيضا كان سببا للتدخلات الإسرائيلية والأمريكية في لبنان،

---

[1] الكروي محمود صالح، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية،" **المستقبل العربي**، العدد: 316، (2005). ص. 37.

[2] عبد الكريم الزعبي حلمي، **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية – اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي**، (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، قسم البحوث الاستراتيجية والسياسية، 2005)، ص. 4.

وحرب أوت 2006 توضح كيف أن إسرائيل والولايات المتحدة يحاربان إيران من خلال ضرب حزب الله في لبنان.[1]

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** كانت الولايات المتحدة الأمريكية طرفا أساسيا في الأزمة اللبنانية باعتبارها الحليف الرئيسي لإسرائيل، غير أن أهدافها لم تقتصر على دعم إسرائيل في حروبها ضد لبنان، وإنما كانت أهدافها تندرج ضمن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بما فيها البرنامج النووي الإيراني ودور إيران في المنطقة، فكان التدخل في لبنان من بين أهم اطرق لتحقيق برنامج الشرق الأوسط الكبير ثم مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومحاصرة النفوذ الإيراني من خلال ضرب حزب الله الذي يحسب على إيران وفق النظرة الأمريكية.[2]

ومنه فإن لبنان كان ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الدولية، فسورية تدخلت في لبنان لصيانة أمنها القومي وحماية نفسها من إسرائيل خاصة بعدما فقدت الجولان، واسرائيل اجتاحت لبنان عدة مرات حتى تضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان وكذلك لإجبار حزب الله بأن يوقف عملياته العسكرية ضد إسرائيل، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان هدفها الأساسي من التدخل في لبنان هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة.[3]

جربت العديد من الوسائل السياسية، الدبلوماسية والقانونية بغية حل الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف، ومع ذلك في لبنان لا يمكن الحديث عن حل للأزمة أو حل للنزاع، بل هناك تسويات فقط تتناسب مع الأوضاع الداخلية والخارجية ومصالح القوى الداخلية والإقليمية والدولية المعنية بالوضع اللبناني.

[1] نيفين مسعد، "التداعيات الإقليمية :إيران،" **المستقبل العربي**، العدد:332، (أكتوبر 2006)، ص.57 .

[2] عارف العبد، **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 30 – 33.

[3] حسين قادري، مرجع سابق، ص. 50.

المبحث الثالث: أثر التوزع الطائفي على لبنان بعد الانسحاب السوري 2005

1) التواجد السوري في لبنان:

يعد لبنان امتدادا جغرافيا لسورية ويمثل بالنسبة إليها أهمية كبرى في إطار مجموعة من الضوابط المحلية والإقليمية والدولية، تبدى الاهتمام السوري بالوضع اللبناني عامة منذ هزيمة جويلية 1967، إلا أنه تضاعف مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، ولدى اشتداد القتال في لبنان بين الفئات المتنازعة (الحرب الأهلية اللبنانية) كانت سورية أسرع الأطراف العربية إلى الوساطة بهدف إيقاف الاشتباكات أولا، والتأثير في الموقف اللبناني وترتيب الأوضاع اللبنانية . الفلسطينية في مرحلة لاحقة، وانطلقت الوساطة السورية من قناعة دمشق بأنها الأكثر تأثرا بما يجري في لبنان نظرا إلى روابطها التاريخية به، فمنذ قوض الاستعمار البريطاني والفرنسي، الوحدة الجغرافية للولاية السورية (سورية ولبنان والأردن وفلسطين) ظلت النظرة السورية إلى التطورات السياسية والاجتماعية في لبنان متأثرة بفكرة الوحدة السياسية للكيانات الناجمة عن الأطماع الأجنبية في المشرق العربي.[1]

ظلت العلاقات السورية اللبنانية تسير وفق الميثاق الوطني المتفق عليه في 1943 والذي ارتكز على عدم انخراط لبنان في الأحلاف الغربية الموجهة ضد الدول العربية، واستمرت مسارات العلاقات حتى 1956 حين اتجهت سياسة الرئيس **كميل شمعون** بفرض سياسة الانحياز إلى المعسكر الغربي على لبنان، إلى أنه جرى التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية نص على حرية لبنان كسلطة مستقلة في سياستها الداخلية، أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فلا يجوز للسلطة اللبنانية اتخاذ أي قرار إلا بعد التنسيق مع السلطة السورية.[2]

وأثناء الجولات العسكرية التي كان يمر بها النزاع العربي . الإسرائيلي كانت دمشق تستشعر أكثر من غيرها الخطر المتمثل في الوضع اللبناني، وإمكانية استغلال إسرائيل له في ضرب الأمن السوري هذه القناعة كانت المحرك الرئيسي للوساطة السورية بين الجماعات المتناحرة في لبنان، وحرصت

---

[1] أشواق عباس، الخلفية التاريخية للعلاقات السورية اللبنانية، **الحوار المتمدن**، العدد: 1132، 09 -03 -2009، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33198

[2] مجموعة باحثين، **لبنان وآفاق المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 140.

سورية خلالها على أن تطرح نفسها كحكم خارجي، إذ إن التوصل إلى اتفاق سيكون من مصلحة جميع الأطراف بما فيها الوسيط نفسه وانطلقت الوساطة السورية من ثلاثة منطلقات رئيسية:

- إن ضمان أمن سورية في مواجهة إسرائيل يتطلب لبنان مستقرا وقويا.
- إن استعمال القوة بين فئات اجتماعية وطائفية مختلفة سيؤدي إلى تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية.
- إن سورية وجميع الدول العربية لن تقبل التعامل مع أي كيان مسيحي في لبنان، وستكون النظرة إلى مثل هذا الكيان كالنظرة إلى الكيان الصهيوني القائم على الدين، وكان واضحا من الموقف السوري أن سورية ستواصل اضطلاعها بدور الوسيط الحيادي حفاظا على استقلال لبنان ووحدته، وأن تعرض هذا الاستقلال لأي تهديد إسرائيلي حقيقي سيحول الوساطة إلى تدخل[1]، فقد أكد وزير الخارجية السوري في خطاب ألقاه في دمشق (17 نوفمبر 1975) أن سورية تحذر من أي محاولات تهدف إلى تقسيم لبنان، وقد اعتبرت السلطات السورية على لسان **عبد الحليم خدام** وزير خارجيتها آنذاك،

"أن ما يجري في لبنان هو جزء من مخطط كبير يستهدف لبنان وسوريا والثورة الفلسطينية كما من شأنه خدمة إسرائيل والولايات المتحدة وتحقيق الأهداف الخفية لاتفاقية سيناء."[2]

صمم السوريون على اجتياح لبنان خلال يومين، ولكن المقاومة الشعبية التي نظمتها قوى الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، أربكت الجيش العربي السوري وعوقته، وعمد إلى إشغال القوات المشتركة في الجنوب والجبل، لمدة تزيد على الشهر، كما بادر إلى الإسناد المدفعي والصاروخي للقوات الانعزالية، في كثير من الأحيان مما أنعش قوات الجبهة اللبنانية وشجعها على مهاجمة مواقع القوات المشتركة في تل الزعتر وجسر الباشا والنبعة، واللافت أن إبادة مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا

---

[1] مجموعة باحثين، مرجع سابق، ص. 145.

[2] عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية مقارنة مع المبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية**، ط. 6، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1989)، ص. 320.

هو دليل على تأصيل سياسة التقسيم إذ للمرة الأولى يصبح للموارنة منطقة مغلقة،[1] وانقسمت الدول العربية إزاء دخول جيش سورية أراضي لبنان إلى اتجاهين:

- اتجاه مثلته دولتا ليبيا والجزائر اللتان سارعتا في 6 جويلية 1976 إلى إرسال وفد ضم عبد السلام جلود، رئيس وزراء ليبيا، ووزير التربية الجزائري، مهمته بحسب مصادر المقاومة هي العمل على الانسحاب العاجل للقوات السورية، وإيجاد تسوية للحرب في لبنان من خلال الأحزاب اللبنانية، تضمنها الجزائر وليبيا وسورية التي تضمن كذلك وجود المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.
- فيما اتجهت بقية الدول العربية إلى عقد اجتماع عربي طارئ، فعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا طارئا في 9 جويلية 1976 في القاهرة حضره كل الدول العربية وانتهى مجلس الجامعة إلى القرار الرقم 3456 الداعي إلى وقف إطلاق النار من الفور، وتشكيل قوة أمن عربية رمزية تحت إشراف الأمين العام للجامعة للحفاظ على الأمن تحل محل القوات السورية، وتنتهي مهمتها بناء على طلب رئيس جمهورية لبنان المنتخب وفي الوقت نفسه تشكلت لجنة تمثل مجلس الجامعة من وزير خارجية البحرين رئيس دورة المجلس، الأمين العام للجامعة العربية ورئيس وفد كل من الجزائر وليبيا إلى الاجتماع على أن تتعاون هذه اللجنة مع الأطراف المعنية على متابعة الموقف والعمل على تأمين الأمن والاستقرار في لبنان، إضافة إلى أن مجلس الجامعة عد في حالة اجتماع دائم من أجل الأزمة اللبنانية.[2]

اتسمت مهمة هذه القوات التي شكلتها الجامعة العربية لحل الأزمة في لبنان بالصعوبة نظرا إلى إمكاناتها المحدودة وسرعة إرسالها من دون تخطيط مسبقا وافتقادها مقومات القيادة خاصة في مجالي التنسيق والمعلومات، لكل ذلك لم يكن نجاحها ممكنا خاصة أن مهمتها كانت حفظ الأمن والسلام بل إن

[1] الحص سليم، " الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني،" **المستقبل العربي**، العدد:338 ، (أفريل 2007)، ص. 13.

[2] أشواق عباس، مرجع سابق.

الذين فكروا في القرار بهذا الشكل، كانوا يدركون عدم جدية دور هذه القوات في مواجهة حرب حقيقية استخدمت فيها أحدث الأسلحة.[1]

ارتبط الوجود السوري في لبنان بغطاء عربي ودولي، فعربيا دخلت القوات السورية ضمن قوات الردع العربية إثر قمتي الرياض والقاهرة في خريف 1976 لإيقاف الحرب الأهلية اللبنانية، ونظم اتفاق الطائف الموقع في 1989 بين القوى اللبنانية العلاقة بين الحكومة اللبنانية والقوات السورية عندما أجاز للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، أما على المستوى الدولي فإن الولايات المتحدة الأمريكية عدت الوجود العسكري السوري في لبنان على أنه شكل من أشكال الهيمنة الإيجابية لضبط الاستقرار والأمن في لبنان، فيما عدته فرنسا بأنه مرتبط بمدى تقدم عملية السلام بين العرب وإسرائيل للوصول إلى تسوية عادلة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.[2]

شكلت لبنان عمقا استراتيجيا لسوريا خاصة في المواجهة مع إسرائيل لاسيما وأن جزء من الأراضي السورية واللبنانية لازال تحت الاحتلال الاسرائيلي كهضبة الجولان ومزارع شبعا، لذلك شكلت القوات السورية طيلة ثلاثة عقود من التواجد في لبنان عامل توازن استراتيجي مع إسرائيل.

2) الانسحاب السوري من لبنان 26 أفريل 2005

طرأت جملة من التحولات فيما يتصل بالحضور السوري في لبنان بسبب تطورات الداخل اللبناني والسوري من جهة والتطورات الإقليمية من جهة أخرى.

تتمثل تحولات الداخل اللبناني في صعود المعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان، وهي معارضة ذات طيف واسع وملتبس تبدأ من التيار الذي يمثله **العماد ميشيل عون** الداعي إلى خروج السوريين من لبنان مرورا ببقايا القوات اللبنانية وحزب الكتائب، وصولا إلى الزعيم الاشتراكي **وليد جنبلاط** الذي طالما كان حليف سوريا وهو الذي يتبنى الدعوة إلى إعادة النظر في العلاقات السورية – اللبنانية.

---

[1] أشواق عباس، مرجع سابق.

[2] أحمد عامر كامل، العلاقات السورية ـ اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، **دراسات دولية**، العدد: 35، بيروت، 2006، ص ص. 63 – 64.

إن من بين التفاصيل الداخلة في المطالبة بإعادة النظر في الوجود السوري في لبنان وإعادة تأطير العلاقات اللبنانية – السورية مجددا، موضوعات منها خروج القوات الإسرائيلية من لبنان عام 2000، التدخل السوري الواسع في الشؤون اللبنانية والوجود الواسع للعمالة السورية في لبنان في الوقت الذي يعاني لبنان من أزمة اقتصادية ومعاشية خانقة وكلها كانت بين عوامل صعود المعارضة لسوريا في لبنان، خاصة مع إعلان مجلي المطارنة الماروني بيان 20 سبتمبر 2000 والذي وضح فيه أن التواجد السوري في لبنان هو سبب الأزمات في هذا البلد وأن على لبنان إعادة النظر في هذا التواجد وفي العلاقة بين البلدين في المنطقة.[1]

أما التحولات السورية فأهمها تولي **بشار الأسد** مسؤولية الملف اللبناني مما أخرج التعامل السوري مع هذا الملف من سياقه التقليدي الذي ترسخ على مدى عقدين ونصف، وبدا أن ثمة شكلا جديدا من العلاقة مع الملف اللبناني يستند إلى شعور السوريين بالقوة والراحة في لبنان بعد إعادة الانتشار الأخير للقوات السورية في لبنان، وإجراء الانتخابات النيابية عام 1996م ثم انتخاب الرئيس **أميل لحود** وتشكيل وزارة **سليم الحص** أواخر عام 1998م، وكلها كرست ضمانة قوية للعلاقات السورية – اللبنانية في مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى الاحتفاء اللبناني بالموقف السوري الداعم للبنان وللمقاومة اللبنانية ضد إسرائيل، وقد أدت هذه المعطيات إلى تخفيف حدة المعارضة اللبنانية لسوريا وتكفلت الدولة اللبنانية بالتعامل مع المعارضة دون أن تضطر سوريا إلى ذلك على نحو ما كان يتم سابقا، مما أعطى سياسة دمشق في لبنان فسحة أكبر.[2]

غير أن تطورين حدثا كان لا بد وأن يتركا أثرهما على السياسة السورية في لبنان، أولهما الانسحاب الإسرائيلي من لبنان مما خفف الدور السوري في المواجهة اللبنانية – الإسرائيلية، والأمر الثاني وفاة الرئيس **حافظ الأسد** والذي عجل في تحول السياسة السورية أكثر باتجاه الداخل دون أن يفقد لبنان اهتمام سوريا به طبقا للإشارات التي احتواها خطاب القسم الرئاسي للرئيس **بشار الأسد** في جويلية 2000.[3]

[1] جورج صبرا، مرجع سابق، ص ص. 46 – 47.
[2] رشيد شقير، مرجع سابق، ص. 204.
[3] ريما زهار، سبع سنوات على انسحاب السوريين من لبنان: رحلوا... لم يرحلوا، 27- 04 – 2012، على الرابط: =

وتعرض الدور السوري في لبنان للضغط الخارجي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية الساعية إلى دور متميز في تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، فمارست ضغوطا شديدة على الجانب السوري في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد، ولعل دور الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع إسرائيل في وصول **بشير الجميل** ثم **أمين الجميل** إلى رئاسة الجمهورية في لبنان يمثل أحد التحديات التي وجهت مباشرة إلى الدور السوري في هذا البلد، في نطاق عملية الضغط على سورية كطرف معارض، كما كان لواشنطن دور مهم في أزمة الفراغ الدستوري في لبنان وكان ذلك عام 1988، عندما فشل مجلس النواب اللبناني في انتخاب رئيس للجمهورية خلفا للرئيس **أمين الجميل**، فقام الأخير بتعيين قائد الجيش **العماد ميشال عون** رئيسا للوزراء، رفض الوزراء المسلمون التعامل مع حكومة **عون**، فأصبحت للبنان حكومتان، واحدة عسكرية برئاسة **عون** في بيروت الشرقية والثانية مدنية برئاسة **سليم الحص** في بيروت الغربية والمدعومة من السوريين، عارض **عون** الوجود السوري في لبنان مستندا إلى قرار مجلس الأمن 520 وشن حربا على الجيش السوري سماها حرب التحرير.[1]

ومنذ عام 1992 والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إخراج سوريا من لبنان فقرر الكونغرس الأمريكي قرارا يقضي بمحاسبة سوريا على تواجدها في لبنان وسمي "**بقرار محاسبة سوريا**"، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وخاصة فرنسا – وذلك لاعتبارها بأن لبنان مجال حيوي خاص بها – إلى استصدار قرار أممي يفرض على سوريا الخروج من لبنان وأصدر مجلس الأمن القرار 1559 القاضي بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية ونشر الجيش النظامي اللبناني وخروج القوات السورية من لبنان، وهو ما لاقى ترحيب كبير من المعارضة اللبنانية.[2]

ومما زاد من الرفض اللبناني للتواجد السوري في لبنان تفجير 02 فيفري 2005 والذي تم من خلاله اغتيال رئيس الوزراء اللبناني **رفيق الحريري**، واتهام المعارضة صراحة للجانب السوري بضلوعه في عملية الاغتيال، واستقالت حكومة **عمر كرامي** بعد المظاهرات في شوارع لبنان في 1 مارس 2005،

=http://www.elaph.com/Web/news/2012/4/732068.html#sthash.DrPM2QZ4.dpuf

[1] نفس المرجع.

[2] **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد: 2567،(السعودية: مطبعة الدمام، 6 جانفي 2006)، ص. 08.

وتأييد القوى الغربية للمعارضة اللبنانية في قضية الاتهام وخرج الآلاف من اللبنانيين مطالبين برحيل سوريا من لبنان، وشكل مجلس الأمن لجنة تحقيق دولية لمساعدة لبنان في تحري حيثيات الجريمة.[1]

خلال خطاب ألقاه الرئيس **بشار الأسد** في 1 مارس 2005 أمام مجلس النواب السوري قرر أنه سيسحب القوات السورية من لبنان خلال أشهر قليلة، مع العلم أن القوات السورية قد بدأت انسحابها منذ عام 1989 بعد اتفاق الطائف.[2]

وهكذا تم استكمال انسحاب القوات السورية من لبنان في 26 أفريل 2005 تحت الضغوط الدولية وتحت الضغط الداخلي اللبناني، رغم أن مؤيدي سوريا في لبنان تظاهروا في بيروت لمدة أسبوع تأييدا لها ومساندة لها.[3]

3) نتائج الانسحاب السوري من لبنان:

خلف الانسحاب السوري من لبنان العديد من النتائج والمسائل سواء تلك المتعلقة بلبنان في حد ذاته، والمتمحورة في سياساته الداخلية والعلاقة بين الفصائل اللبنانية أو تلك المتعلقة بعلاقات لبنان مع الإقليمية والدولية، وخاصة العلاقات مع سوريا المنسحبة من الأراضي اللبنانية وهي مجبورة، ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- زوال عقدة الخوف لدى اللبنانيين من سوريا.
- توحد اللبنانيين بعد حادث اغتيال **الحريري** وبعد الانسحاب، خاصة بعد انضمام التيار السني إلى الحركة الوطنية اللبنانية.
- الاختلافات الطائفية تعود للساحة اللبنانية في 12 نوفمبر 2006.
- ولد الانسحاب السوري من لبنان فراغا أمنيا حادا نتيجة تداعيات النظام الإقليمي العربي، مما أتاح فرصة كبير للاختلال الأمني ووجد موجة من الاغتيالات التي مست عدد من الرموز اللبنانية الرافضة للوجود السوري مثل: **سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويلي، وليد عيدو...** [4]

---

[1] حسين قادري، مرجع سابق، ص. 78.

[2] شريط الأحداث، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد: 238، (بيروت: قيادة الجيش اللبناني، أفريل 2005)، ص. 12.

[3] **رسالة وزير الخارجية السوري إلى الأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات السورية من لبنان**، وهي مرفقة مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2005/272 تاريخ 2005/4/26 .

[4] عبد الرؤوف سنو، سوريا في لبنان: مكامن القوة ومآزق السياسة 2، **مجلة السفير**، (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2006)، ص. 7.

- تدهور الوضع الاقتصادي اللبناني وشهد انكماش بنسبة 2 إلى 3 %، وعجزت الحكومة عن الاتفاق حول الموازنة العامة.[1]
- الهجرة والنزوح نتيجة سوء الأوضاع الأمنية سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية فقد أدى الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان إلى نزوح حوالي مليون شخص، وتسبب الاقتتال بين جماعة فتح الإسلام والجيش اللبناني عام 2007 إلى نزوح 2700 شخص من مخيم نهر البارد وجواره، وكذلك تسبب المناوشات المسلحة في 2008 بين الشيعة والسنة إلى نزوح حوالي 6000 أسرة إلى مناطق في لبنان وباتجاه سوريا بالنسبة للعلويين.[2]
- بعد الانسحاب السوري لم تقم لا سوريا ولا لبنان بفتح سفاراتهما في كلا البلدين رغم تشكيلهما المجلس الأعلى اللبناني السوري، وبقيت سوريا متمسكة بمزارع شبعا وبمسألة ترسيم الحدود، إلى أن صدر القرار الأممي 1680 القاضي بأن تعترف سوريا بلبنان بكامل سيادته عبر تبادل التمثيل الدبلوماسي، واعتراف سوريا بلبنانية مزارع شبعا.[3]
- بدأ التدهور يعود للعلاقات السورية اللبنانية بعد صدور القرار الأممي رقم 1636 الخاص باستجواب مسؤولي الأمن السوري حول قضية اغتيال **الحريري** وكذلك حول الأعمال السورية في لبنان خلال تواجدها هناك.[4]
- الاجتياح الاسرائيلي للبنان بحجة نزع سلاح حزب الله تطبيقا للقرار الأممي 1701 القاضي بنزع سلاح حزب الله، مستغلة في ذلك الانقسامات على مستوى الساحة اللبنانية بين قوى 08 آذار ذات التوجه السوري، وقوى 14 آذار ذات التوجه الغربي.[5]

---

[1] منظمة كرايسز جروب، لبنان معالجة عاصفة تتجمع، دراسة رقم 48 في **سلسلة تقارير الشرق الأوسط**، (بروكسل: منظمة كرايسز جروب، 2005)، ص ص. 1- 10.

[2] مركز رصد النزوح الداخلي، **لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية**، (جنيف: مركز رصد النزوح الداخلي، 2009)، ص ص. 1- 5.

[3] **جريدة الحياد**، العلاقات السورية اللبنانية في ضوء القرارات الأممية، العدد: 5703، (بيروت: 02- 04- 2006).

[4] نفس المرجع.

[5] منظمة كرايسز جروب، لبنان على حافة الهاوية، مرجع سابق، ص ص. 1- 14.

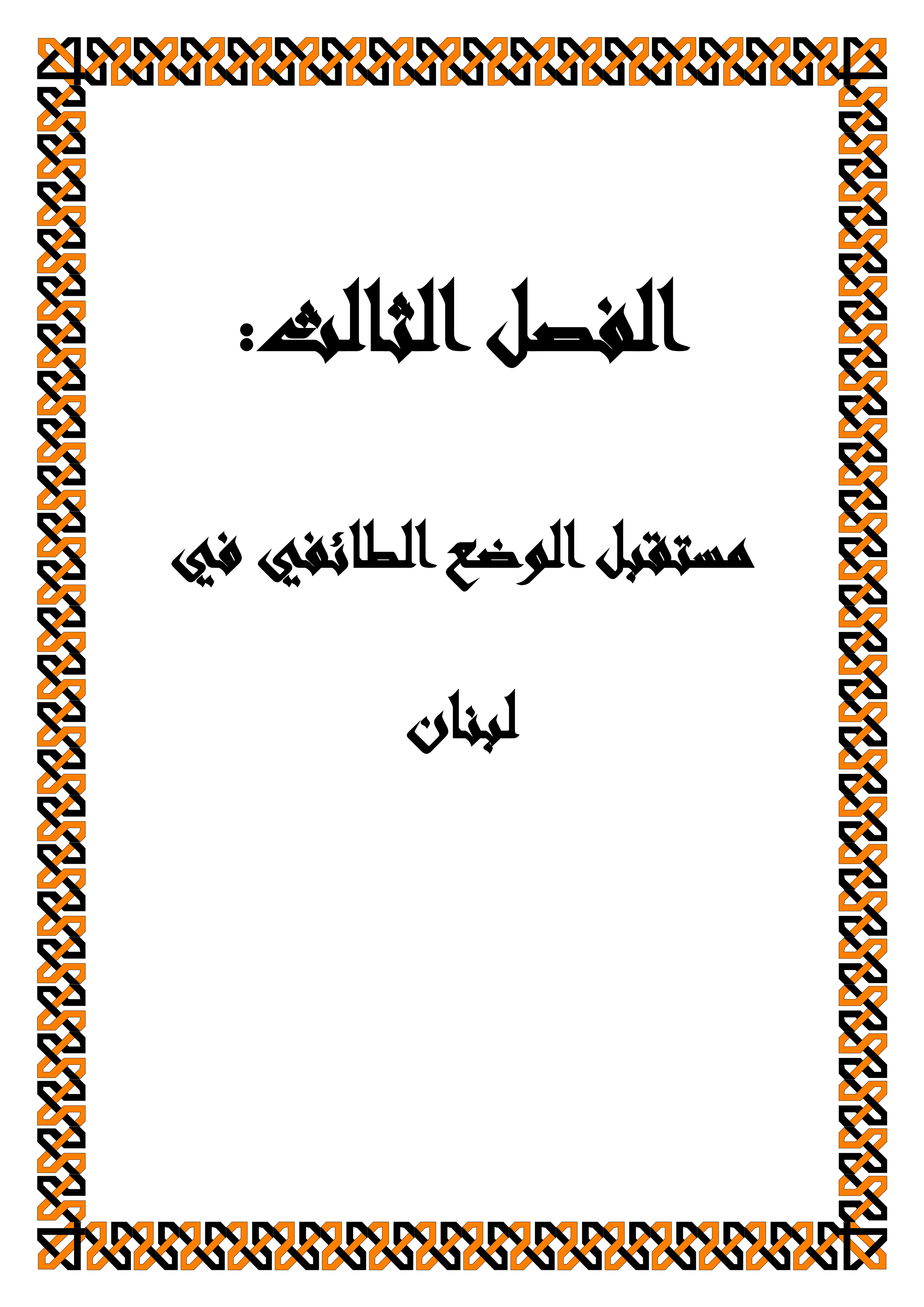
- توجه لبنان نحو الساحة الغربية خاصة مع حكومة **سعد الحريري وفؤاد السنيورة**، وتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتوضح ذلك من خلال زيارة **فؤاد السنيورة** إلى الولايات المتحدة عام 2007 وإلقائه خاطب اتهم خلاله سوريا بأنها سبب مشاكل لبنان.[1]

بقي الاهتمام السوري بلبنان متواصل خاصة مع تنويه الرئيس **بشار الأسد** في خطاب له عشية الانسحاب السوري من لبنان إلى أن سوريا لن تترك لبنان للأطماع الغربية وأن الدور السوري في لبنان سيكون أكثر مما كان عليه سابقا، وذلك أن سوريا تحتفظ بلبنان كورقة ضغط في وجه الدول الكبرى، ولم يتراجع الاهتمام السوري بلبنان إلا مع دخول سوريا في أزمة أمنية حادة جرتها إلى حرب أهلية.

---

[1] أحمد عامر كامل، مرجع سابق، ص. 29.

قدمنا في هذا الفصل موجز عن الوضع اللبناني بالتطرق إلى الحرب الأهلية اللبنانية وما خلفته من انشقاقات سياسية ومجتمعية في لبنان، وهذا ما جعل اللبنانيين يحاولون الخروج من مستنقع الفتن الطائفية بمساعدة العديد من الدول العربية، فتم عقد مؤتمر الطائف الذي كان بمثابة الدستور اللبناني الجديد، وحاول توحيد اللبنانيين على اختلاف طوائفهم من أجل لبنان، وجاء في بنوده العديد من التعديلات للدستور اللبناني، وكذلك ناقش العديد من القضايا المتعلقة بلبنان كتمثيل الطوائف سياسيا والوجود السوري في لبنان، وطالب اتفاق الطائف بالانسحاب التدريجي للقوات السورية من لبنان في إطار علاقة أخوية في مدة حددها بعشر سنوات، إلا أن تقاطع وتشابك المصالح سواء اللبنانية الداخلية أو مصالح القوى الخارجية أدت إلى استمرار الوجود السوري رغم رفض العديد من اللبنانيين لهذا التواجد إلى غاية العام 2005، مع اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري تم الخروج السوري من لبنان في غضون شهر واحد ولم يكن انسحاب بقدر ما كان طرد للسوريين من قبل اللبنانيين وبمساعدة القرار الأممي رقم 1559، لكن الوضع اللبناني لم يتغير إلى الأحسن بعد رحيل السوريين بل بقيت الأزمات تهز لبنان من حين لآخر.



الفصل الثالث:

مستقبل الوضع الطائفي في لبنان

الفصل الثالث: مستقبل الوضع الطائفي في لبنان

تناولنا في الفصل الأول مفهوم الطائفية وما يتعلق بها من مصطلحات متشابهة ومتداخلة مع هذا المصطلح وتحديد أهم أسبابها وعواملها في المنطقة العربية ثم الحديث عن المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية لدولة لبنان باعتبارها النموذج الأول للدولة الطائفية في العالم العربي، والتطرق إلى الوضع الطائفي في لبنان من خلال دراسة الحرب الأهلية اللبنانية وما بعدها من خلال مؤتمر الطائف وبعدها تم البحث في الوضع اللبناني خلال وبعد الانسحاب السوري من لبنان في العام 2005، سيتم الحديث في هذا الفصل الأخير عن مستقبل الوضع اللبناني من خلال ثلاث سيناريوهات تبدأ باستمرار الوضع الطائفي في لبنان ثم الحديث عن سيناريو اصلاحي يتمحور حول إقامة دولة مدنية في لبنان وسيناريو راديكالي متعلق بتقسيم لبنان طائفيا إلى دويلات فدرالية، وبعدها من خلال المبحث الثاني سيتم التطرق إلى الآثار السلبية للطائفية والتعصب الطائفي والمذهبي ليس في لبنان فقط وإنما في العالم العربي بصفة عامة، مع إدراج بعض الآليات التي وضعت من قبل العديد من المفكرين لتجاوز الخلافات والنزاعات الطائفية والمذهبية.

المبحث الأول: سيناريوهات مستقبل الوضع الطائفي في لبنان

يتناول هذا المبحث بعض السيناريوهات التي طرحت لمساعدة الدولة اللبنانية واللبنانيين على الخروج من الوضع الطائفي الذي تسبب في العديد من الحالات في أزمات وحروب داخل لبنان.

1) سيناريو استمرار الوضع الطائفي في لبنان:

تعتبر الطائفية أو المذهبية، في الأساس معطى اجتماعي يتعلق بالجماعات التي ترتبط كل واحدة منها برباط ديني أو مذهبي مختلف عن الأخرى، بغض النظر عن مدى تدينها، وفي لبنان تترسخ الطائفية والمذهبية كما هو معروف في البنيان الاجتماعي والسياسي والثقافي يوما بعد آخر وتمنعان لبنان من الانتقال إلى مصاف الدولة الحديثة، على الرغم من أن اللبنانيين يتكاذبون بأنهم يعيشون حالة من "العيش المشترك"، ويشير الواقع إلى أنهم أسسوا دولة طائفية فاشلة أعاقت بناء دولة المواطنة، حيث تمكنت الطوائف الدينية من أن تستقوي على الدولة اللبنانية بموجب مواد دستور طائفي أو بواقع اجتماعي طائفي فتتمسك كل طائفة بخصوصيتها التي تجعلها تتصادم في كثير من الأحيان مع خصوصيات الطوائف الأخرى حتى مع الهوية الوطنية اللبنانية في حد ذاتها.

نتيجة للطائفية المجتمعية المنتشرة في الجسم اللبناني منذ قرون، والطائفية السياسية الملحوظة في الدستور منذ العام 1926، مرورا بالميثاق الوطني لعام 1943، ووثيقة الوفاق الوطني 1989، نشأت في لبنان هوية ثقافية خاصة تقوم على الدين وعلى خصوصية الطائفة في محيطيها الضيق والواسع وعلى تمجيد ماضيها وثقافتها وتجاربها التاريخية وصولا إلى الاختلاف على الحاضر والمستقبل.[1]

[1] هيلينا كوبان، **لبنان 400 سنة من الطائفية**، تر: سمير عطا الله، (لندن: منشورات هاي لايت، 1985)، ص. 69.

وطالما أن الدولة اللبنانية قد أوكلت بموجب الدستور الطوائف الدينية شؤون التربية والتعليم وأحوالها الشخصية من ناحية، وأهملت شأن التعليم الرسمي والتربية الوطنية من ناحية أخرى ولم تتعامل مع الفرد اللبناني على أنه مواطن في دولة بل تابع إلى طائفة، فقد نتج عن ذلك ثقافة طائفية وتعايش على أساس الاختلاف وعدم الاعتراف بالآخر وصولا إلى محاربته واستئصاله، وهذا ما أدى إلى حصول تمركز على الذات، وجعل العلاقات بين الطوائف تقتصر على الوظيفية Functional relations والبروتوكولية Protocol relations وحدهما اللتين لا تؤديان إلى حصول اندماج مجتمعي، حيث تراوح العلاقات بين المجموعات الدينية أو المذهبية حدي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق على هوية وطنية، فكان تركيب لبنان ككيان سياسي منذ العام 1920 من مجموعات طائفية لكل منها عقيدتها وثقافتها وتجربتها التاريخية بداية نزاعات مستمرة حتى اليوم.[1]

إن إمساك المسيحيين بمفاصل السلطة والإدارة في لبنان، وفي الوقت نفسه تحقيقهم قفزات اقتصادية وثقافية على المسلمين تعود إلى العهد العثماني جعل الهوة سحيقة بين الجانبين، فلم يتمكن المسلمون من اللحاق بالمسيحيين، لكنهم حسدوهم على انجازاتهم، بعدما شعروا بغبن لاحق بهم يوم بدأت الديموغرافيا الإسلامية تتقدم على تلك المسيحية، وأصبحت هناك تساؤلات في صفوف النخب الإسلامية حول الصلاحيات الواسعة والخطيرة التي أنيطت برئيس الجمهورية، وحول استئثار المسيحيين بالمراكز العليا في الإدارة اللبنانية ومن بين الأسئلة التي طرحوها بقوة: لماذا يخدم النظام الطائفي المسيحيين في لبنان ويستبعد المسلمين؟ ولماذا لا يستطيع مسلم أن يتبوأ منصب رئاسة للجمهورية، أو أن يصل إلى منصب معين، ولماذا جعل الدستور الطائفي رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي مجرد ملحقين برئيس الجمهورية؟ ولماذا مناطقهم البعيدة محرومة، بينما يقتصر الإنماء على بيروت وجبل لبنان؟[2]

---

[1] هيلانا كوبان، مرجع سابق، ص. 78.

[2] سليم الحص، لبنان على عتبة المجهول، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 347، (بيروت: جانفي 2008)، ص. 18.

وفي ظل طائفية/مذهبية مجتمعية في لبنان أنتجت معطى سياسيا على شاكلتها، انعكس على الدولة ومؤسساتها أخذت كل طائفة أو مذهب تعمل على تسويق أهدافها وسياساتها وفق انتمائها الديني أو المذهبي، فتشكل منذ تأسيس لبنان حتى اليوم نظام بنيوي طائفي سياسي اتفقت فيه قيادات الطوائف والمذاهب على تقاسم السلطة ومؤسسات الدولة وفق محاصصة طائفية ومذهبية، فتمخض عن ذلك ولاء سياسي وتعصب للطائفة أو للمذهب فضلا عن خطاب طائفي/مذهبي وتحاسد وصراع على المناصب والمراكز والثروات، لقد أمكن في فترة ما قبل حرب لبنان، وفي ظل الثنائية المارونية السنية، استخدام ما يسمى بـ: " الديمقراطية التوافقية" وتقاسم المناصب والمراكز وفق النسبية، من أجل الحد من الصراعات والنزاعات، لكن خطورة هذه الديمقراطية أنها كانت تتعطل من حين إلى آخر وتتسبب بكوارث على لبنان، كانت فاتحة أهم مفاصلها حرب لبنان في العام 1975، واستقالة الوزراء الشيعة من حكومة السنيورة في أواخر العام 2006، وأحداث أيار 2008.[1]

أصبح الصراع على المناصب في فترة ما بعد الطائف ليس بين الموارنة والسنة بل ثلاثيا بدخول الشيعة إلى حلبة الصراع، ويستتبع ذلك مطالبة الطوائف الأصغر حجما الأخرى بحصص لها، وما نشهده اليوم من صراع حتى بين الحلفاء حول التعيينات والمراكز والأسماء هو دليل إلى ما آل إليه حال الطائفية/المذهبية السياسية، بخاصة مع الدعوات إلى الفيدرالية، أو حتى إلى تجميل النظام الطائفي.

صحيح أن المسيحيين حصلوا بموجب الدستور على المناصفة مع المسلمين في مجلسي الوزراء والنواب وفي فئة المديرين العامين، إلا أن هذه المناصفة بقيت وهمية في ظل التجاوزات الانتخابية وخرق الدستور بتعديل دوائر الانتخاب على قياس المصالح، وهذا ما جعل المسيحيين يرتدون إلى قانون أشد طائفية يعود لعام 1960، ثم يطالبون بعد ذلك بأن ينتخب المسيحي المسيحي، والمسلم المسلم.[2]

[1] سليم الحص، مرجع سابق، ص. 23.
[2] هيلانا كوبان، مرجع سابق، ص. 88.

ومن الطبيعي في ظل النظام الطائفي القائم على المحاصصة، أن يكون الفرد مجبرا على البقاء ضمن دائرة طائفته الضيقة، أو أن تكون له مصلحة في البقاء ضمنها ولا يكون لكفاءة الأفراد ومؤهلاتهم في النظام المذكور فرص للنهوض ببلدهم، حيث تنشأ المحسوبية والمحاباة وعلاقة زبانية تربط المواطن بالدولة الطائفية ومؤسساتها عبر الزعيم الطائفي أو الحزب الطائفي، وكل هذا يغيب مبدأي العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، فتمتلئ الإدارات بموظفين غير أكفاء يستمدون نفوذهم من زعيمهم الطائفي أو من حزبهم الطائفي الذي يغطي كل عيوبهم وتجاوزاتهم وهذا لا ينطبق فقط على الموظفين في الإدارات بل على الكبار منهم وعلى وزراء.

في ظل الطائفية/المذهبية السياسية غابت فكرة الوطن عند اللبنانيين، فأصبح الفرد مواطنا في طائفته يدين بالولاء لقياداتها المدنية والروحية ويتلقى منها التقديمات والخدمات، وفي ضوء غياب الانتماء الوطني وسيادة الهوية الطائفية تتطلع الطوائف إلى خارج حدود لبنان للاستقواء على بعضها البعض، بالنسبة إلى المسلمين السنة بشكل عام تطلعوا إلى الوحدة السورية قبل الميثاق الوطني، وإلى الناصرية في الخمسينيات والستينيات، ثم إلى المقاومة الفلسطينية بعد ذلك التاريخ وإلى السوري منذ العام 1976، حتى بعد خروجها من لبنان في العام 2005، والسعودية وبقية دول الخليج الأخرى كالإمارات العربية المتحدة وقطر.

واستنجد مسلمون ومسيحيون بفرنسا والولايات المتحدة والسعودية لتغيير التوازنات في الداخل، وفي ما يتعلق بالمسيحيين وبخاصة الموارنة فقد تطلعوا إلى الولايات المتحدة في عصر الأحلاف في الخمسينيات، واستنجدوا بسورية وإسرائيل في السنوات الأولى لحرب لبنان ثم راهنوا على إسرائيل لتغيير المعادلة في الداخل، وبين العامين 2003 و2005 راهن **ميشال عون** على الأميركيين لإخراج السوريين من لبنان ثم تحول إلى محور سورية – إيران.

أما الشيعة الذين قاوموا الاحتلال الإسرائيلي وأخرجوه من جنوب لبنان فاعتبر بعضهم نفسه جنديا عند ولي الفقيه ثم انحاز إلى النظام السوري في معركته ضد شعبه، هكذا انحسر الصراع الداخلي قبل حرب لبنان وخلالها ببعده الخارجي بين القومية اللبنانية (الانتماء والولاء للبنان) وبين القومية العربية بدعواتها الفاشلة إلى صهر لبنان في بوتقتها، أما اليوم فتغيب القومية العربية لمصلحة لبنان أولا، وينحصر الصراع بين قومية لبنانية تجمع مسيحيين ومسلمين وبين ولاية الفقيه (الفارسية) التي يتطلع إليها شيعة حزب الله.[1]

تعد الطوائف والمذاهب في الأساس وحدات سياسية واجتماعية وثقافية فلا مكان في لبنان الطائفي لمجتمع مدني يراقب ويصحح ويضبط، على الرغم من وجود أحزاب علمانية ونقابات وجمعيات أهلية ذلك أن الانتماء إلى الطائفة والمذهب أقوى من الانتماء إلى الوطن وأقوى من المصالح المشتركة للفئات العمالية والنقابية إلا في حالات نادرة جدا، فالانتماء إلى الطائفة أو إلى المذهب هو في كثير من الأحيان أقوى من الوفاق على القضايا الوطنية والسياسية والمعيشية أو الالتقاء في الجمعيات والنوادي فوق الطائفية أو المذهبية، فتغيب تبعا لذلك ثقافة الحوار والاعتراف بالآخر.[2]

غيب النظام الطائفي الهوية الوطنية وجعل اللبنانيين في حلبة صراع دائم على المكاسب والمغانم أو في حالات فوبيا متواصلة، وجعلهم أدوات في أيدي الخارج يستغل خلافاتهم لجعل بلدهم ساحة لتصفية الحسابات مع الدول الأخرى، لقد دعا الإمام الراحل **محمد مهدي شمس الدين** عشية وفاته في **كتاب الوصايا** إلى الإبقاء على النظام الطائفي من أجل الحفاظ على التعايش بين المسلمين والمسيحيين، صحيح أن هذه الدعوة نبعت من رغبة صادقة في العيش مع الشريك في الوطن إلا أنه منذ رحيله ازدادت مساوئ النظام الطائفي بعدما أضحى مذهبيا أيضا.[3]

---

[1] جورج قرم، المجتمع المدني في لبنان يكمل دور الدولة ولا يراقبها، **آفاق المستقبل**، العدد: 07، (بيروت: أكتوبر 2010)، ص ص. 67 – 75.

[2] نفس المرجع، ص ص. 60 – 63.

[3] محمد مهدي شمس الدين، **بيان الحلم: موضوع إلغاء الطائفية السياسية في لبنان**، (بيروت: د. د. ن.، 2001)، ص. 01.

عندما يتجه الحديث في كل يوم عن إلغاء الطائفية السياسية في لبنان بوعي أو من دون وعي يعتقد أن هذا هو الحل لمشكلات لبنان، ولا ينظر إلى أن الطائفية المجتمعية هي الأم الحاضنة للنظام الطائفي السياسي في لبنان، فكيف يقضي على هذا النظام في ظل طائفية مجتمعية أضحت مذهبية بغيضة؟ وكيف تلغي الطائفية المجتمعية وكل واحد من اللبنانيين يجهل الطرف الآخر بل يتربص به ويريد أن يفوز عليه وأن يضعفه ويفتك به أحيانا أخرى؟ إن هذا النظام الطائفي السياسي لم يعد مجرد صراع على المناصب والمراكز فحسب بل أضحى بؤرة فساد وإفساد، عندما تحمي كل طائفة المخطئين التابعين لمعتقدها وتدافع عنهم رغم قيامهم بانتهاكات ضد الدولة في حد ذاتها أو ضد طوائف أخرى.[1]

2) سيناريو إقامة الدولة المدنية في لبنان:

تحدثنا سابقا من خلال سيناريو استمرار الوضع الطائفي في لبنان عن استمرار هذا الوضع الطائفي بكل معطياته السابقة والحالية وبقاء الطائفية تنخر في جسد الدولة والمجتمع اللبناني، ولكن أليس من الأفضل والأجدى أن تبني دولة مدنية ديمقراطية عادلة وأكثر أمانا في لبنان؟ ففي الدولة المدنية تزول الخلافات حول المصالح المحقة وغير المحقة ويتقارب أبناء الشعب الواحد وعندها يشعر كل فرد منهم أنه متساوي مع الآخر ويتمتع بالحقوق والواجبات نفسها، ومنتفع مثله بثروات البلد ولا يشكل الواحد تهديدا للآخر.

إن أهم شيء في الدولة المدنية هو انبثاق وحدة مجتمعية – لا فوارق طائفية بين الأفراد – تؤسس لوحدة وطنية ما يؤدي إلى لحمة بين المواطن وشريكه في الوطن وبينه وبين دولته المدنية التي تجسد أمانيه، فيقوى الداخل اللبناني ويتماسك في مواجهة الجغرافيا السياسية ومؤامرات الخارج، كما يشعر الفرد أنه يعيش على قدم المساواة في وطن يشاركه فيه غيره.[2]

---

[1] إلياس مهنا، مرجع سابق، ص. 15.

[2] نفس المرجع، ص. 07.

يتساءل الكثيرين حول موقع الأديان المختلفة في لبنان من هذه الدولة المدنية، حيث يتخوف البعض من أن تكون الدولة المدنية ضد الدين، رغم أن هذه الدولة لا دين لها وتتعاطى مع شعبها على أساس المواطنة، إلا أن الدولة المدنية لا تضطهد الأديان، فيمكن شعبها أن يمارس شعائره الدينية أو لا يمارسها وله الحق في أن يطرح أفكاره ويعبر عنها بحرية، والدولة المدنية لا يمكن أن تكون مؤمنة كما يروج حزب الله ولا ذات مرجعية إسلامية كما يدعي الإخوان المسلمون في مصر، بل هي دولة وطنية لجميع أبنائها، إذا تحققت الدولة المدنية في لبنان لا تعود ولاية الفقيه عندها تخيف الآخرين فيمكن للحزب أن يتبع دينيا من يشاء ولا يخشى المسيحيون من أن يستجيب سنة لبنان للأصولية في دول الجوار (سورية)، طالما أن الولاء السياسي هو للبنان وحده ومصالح لبنان فوق كل اعتبار.[1]

إن المشكلة في إقامة الدولة المدنية في لبنان تكمن في أن قيادات روحية مسيحية تدعو إلى الدولة المدنية التي لا تقود إلى العلمانية الملحدة، بينما تغيب هذه الدعوة عند المسلمين مع أنهم في السابق وفي الوقت الراهن لا يرفضون الانخراط في نظام سياسي مع شركائهم في الوطن لا يتعارض مع الدين، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل في إمكان الدولة المدنية أن تبقي على نظام الأحوال الشخصية في أيدي المجموعات الدينية؟ في دول الغرب حيث تطبق العلمانية تكون الأحوال الشخصية زواج، طلاق، إرث إلخ... من ضمن مهام الدولة ويمكن للمواطن في الوقت نفسه أن يعقد زواجه أو طلاقه لدى المؤسسة الروحية التي يتبعها، فهل في الإمكان في لبنان أن تتخلى الدولة المدنية في ما لو قامت عن هذا الامتياز وتتركه في أيدي المؤسسات الروحية بحيث يكون النظام السياسي غير طائفي وتقتصر مهام الدولة المدنية على استخدام قوانين وضعية لتسيير الشأن العام المشترك لكل المجموعات الدينية ويكون التعامل مع أفراد المجتمع على أساس المواطنة؟[2] (أنظر الملحق رقم 03)

---

[1] عبد الرؤوف سنو، خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية أم الدولة المدنية، **مجلة الأوراق اللبنانية**، العدد: 34، (بيروت: أفريل 2012)، ص. 18.

[2] **جريدة النهار**، هيئة إلغاء الطائفية أطلقت خطتها، (بيروت، 2004)، ص. 15.

ويرى بعض المفكرين والباحثين اللبنانيين وغير اللبنانيين كذلك أن لا شيء مستحيل طالما أن ذلك يبعد الصراعات بين الطوائف على السياسة والمناصب والمراكز ويؤدي إلى لحمة مجتمعية، فيكون لبنان بذلك دولة مدنية في السياسة وفي إدارة الشأن العام باستثناء الأحوال الشخصية، على أن تكون التربية والتعليم في يد الدولة أو تحت إشرافها لأن وضعهما في أيدي الطوائف يفسد ويؤدي إلى القضاء على فكرة المواطنة أحد أهم أسس الدولة المدنية.

مع أن إبقاء الأحوال الشخصية بأيدي الطوائف يرتد سلبا على الدولة المنشودة إذ لا يؤدي إلى انفتاح الطوائف على بعضها البعض وبخاصة في مسائل الزواج المختلط في ظل رفضها الزواج المدني الذي يرفض المسلمون حتى الاختياري منه، إن هذه الشراكة السياسية المقترحة بين المسلمين والمسيحيين القائمة على الاعتراف بالآخر المختلف لا تتناقض بتاتا مع الإسلام وهناك نماذج من التاريخ الإسلامي تؤكد ذلك وليس هناك ما يمنع أن تكون الطائفة وحدة ثقافية نتيجة التعدد الديني في لبنان، فيكون المجتمع اللبناني عندئذ تعدديا من الناحية الثقافية تحت مظلة الدولة والوطن، وبذلك يمكن إلغاء الطائفية السياسية والإدارية وإبعاد شبح الفيدرالية وفي الوقت نفسه الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصية وعلى التعددية الثقافية وعلى الخصوصية الثقافية لكل الطوائف.[1]

صحيح أن الدولة المدنية المقترحة ليست تلك التي يريدها الكثير من اللبنانيين، لأنها تبقي على الأحوال الشخصية في أيدي الطوائف ولا تفتح الأبواب المغلقة أمام الطوائف في ما يتعلق بالزواج المختلط أو الزواج المدني، لكنها بحسب الكثيرين تعد الخيار الأفضل للبنان في ظل طائفية مجتمعية ونظام طائفي سياسي لا يمكن إصلاحه أو تحسينه يفرق ولا يجمع وفيدرالية مدمرة قد تطل برأسها في لبنان في ظل استمرار الوضع الطائفي قائما في لبنان.

3) سيناريو تقسيم لبنان فدراليا

طالما أن النظام الطائفي منذ تأسيس دولة لبنان الكبير يتسبب بنزاعات وحروب كل عقد من الزمن فأين يكمن الحل إذا؟ هل في الفيدرالية، أم في الدولة المدنية، مع بقاء لبنان موحدا مركزي السلطة والقرار؟

[1] جريدة النهار، مرجع سابق، ص. 20.

يرى بعض المفكرين والسياسيين أن الفيدرالية هي مشروع حرب مستقبلية وتقسيم نهائي للبنان لأسباب جغرافية واقتصادية وثقافية وسياسية ونفسية، فهي تستلزم على الصعيد الجغرافي تجانسا بين الطوائف والمناطق المعدة للدخول إلى الاتحاد الفيدرالي، وكما هو معروف تتداخل الطوائف والمذاهب في العديد من المناطق اللبنانية حتى مع اعتماد الفيدرالية، مما يستتبع في حال إقرارها طوعا أو قسرا حدوث أمور ثلاثة هي:[1]

- أن تعمد الطائفة ذات الأكثرية العددية في الدولة الفيدرالية، في ضوء ثقافة عدم الاعتراف بالآخر إلى فرض هيمنتها على الطوائف أو المذاهب الأخرى الأقل حجما التي تعيش تحت سيادتها، وفي هذه الحالة تكون الأقليات الدينية أو المذهبية عمليا تحت رحمة الطائفة الأكبر ما يؤدي إلى حدوث توترات ونزاعات كالتي تحدث اليوم في لبنان.

- أن تقوم الطائفة ذات الأكثرية العددية بتطهير مناطقها من الأقليات الدينية أو المذهبية للوصول إلى حالة صفاء طائفي أو مذهبي، متوسلة في ذلك العنف والتخويف والتهجير، وتاريخ جبل لبنان خلال الحرب الاجتماعية في العام 1860، وتاريخ لبنان بين العامين 1975 و1990 حافل بالأمثلة على التطهير الطائفي والتهجير.

- أن تكون طائفة معينة في الفيدراليات المزمع إنشاؤها مقطعة الأوصال ولا تتمكن من تشكيل وحدة بشرية متصلة ومتواصلة، فإما أن يخضع بعض مجموعاتها لسيطرة الطائفة الأكبر حجما في الحيز الجغرافي أو أن ينزح البعض الآخر طوعا أو قسرا إلى مناطق تسود فيها جماعته الطائفية أو المذهبية، وهذا ينطبق بشكل خاص على الطائفة السنية التي ينتشر أبناؤها في عكار والبقاع الغربي وفي كل من مدن طرابلس وبيروت وصيدا، وعلى الطائفة الشيعية بدرجة أقل والتي تتواجد بكثافة في البقاع وفي جنوب لبنان من دون تواصل بشري شيعي متماسك، وبشكل قليل جدا في قضاء جبيل، كما ينطبق بدوره على المسيحيين الذين يتوزعون في جبل لبنان وفي جنوب لبنان وفي بقاعه وشماله.

---

[1] عبد الرؤوف سنو، خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية أم الدولة المدنية، مرجع سابق، ص. 23.

وفي ضوء صغر مساحة لبنان الجغرافية وإمكاناته وثرواته الطبيعية المتواضعة فإن الدولة الفيدرالية اللبنانية المزعومة، لن يكون في إمكانها استيعاب كل الكيانات الطائفية المنخرطة فيها وتأمين سبل الحياة لها، فهناك من الكيانات الطائفية المنضمة إلى الدولة الفيدرالية من سيتمتع بمنافذ على البحر، فيما يمتلك آخرون سهولا ويكونون كيانات داخلية.

هل ستكون موارد المياه وغيرها من الثروات متوافرة بشكل متوازن لكل الدويلات الطائفية في الدولة الفيدرالية؟ وماذا عن النفط والغاز المتوقع وجودهما قبالة الساحل اللبناني؟ هل سيكون ملك الدويلة الفيدرالية المواجهة له أم يكون لمصلحة الفيدراليات جميعا؟ إن كل هذا يعني إمكان حدوث صراع دموي حول ترسيم الحدود وعلى الموارد والمنافذ والسهول ما يؤدي بالتالي إلى تقسيم لبنان.[1]

ولا يبدو على كل حال أن الطوائف اللبنانية مهيأة نفسيا وثقافيا، لولوج نفق الفيدرالية اللبنانية، ففي معظم الدول التي تعتمد النظام الفيدرالي تسود فيها ثقافة الاعتراف بالآخر والثقة به والتعاون معه، وبسبب تعددية المجتمع اللبناني دينيا والتباينات الثقافية بين طوائفه والتجربة التاريخية لكل منها فإن إقامة فيدرالية تقوم على الحس المدني الفيدرالي غير متوافرة في لبنان وفي أي دولة من الدول العربية نتيجة الثقافة المجتمعية السائدة في هذه المجتمعات.[2]

[1] رئيس مركز دلتا للصحافة والأبحاث المعمقة، أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الإمكان بين مستحيلين، **مجلة الدفاع الوطني**، (بيروت: 2010)، ص. 45.

[2] نفس المرجع، ص. 49.

وكذلك فإن إحدى مهام النظام الفيدرالي هي إمساك الدولة بالسياستين الخارجية والدفاعية، أي كما هو في الدولة المركزية ولكن في ظل مجتمع لبناني طائفي منقسم على نفسه تاريخيا حول علاقاته بالخارج وبدول الجوار سياسيا وعسكريا وثقافيا، فمن المؤكد أن هذه العوامل سوف تتسبب مرة أخرى بخلافات بين المسلمين والمسيحيين في الدولة الفيدرالية، وبين المسلمين أنفسهم السنة والشيعة، حول سياسة بلدهم الخارجية وسياسته الدفاعية وحول عقيدة جيشهم فكيف سيتفق اللبنانيون على سياسة بلدهم الخارجية والدفاعية في ظل دولة فيدرالية (كانتونات طائفية متعددة متناحرة)، وقد فشلوا في تحقيق ذلك في ظل دولة مركزية (لبنان)؟ إن الأمثلة حول الخلاف على العلاقات الخارجية كثيرة: العلاقات مع سورية في ظل وصايتها على لبنان حتى العام 2005، والخلاف حولها حتى العام 2011 والمواقف الخطيرة المتباينة من الثورة السورية ومن النظام السوري، واللبنانيون منقسمون اليوم حول دور إيران في لبنان والمنطقة وعلاقة حزب الله بولاية الفقيه والعلاقة مع العالمين العربي والغربي، أما في شأن السياسة الدفاعية فاللبنانيون مختلفون حول أن تكون الدولة وحدها هي المناط بها الدفاع عن لبنان أو أن يعهد إلى المقاومة بذلك، وهناك خلاف عميق حول الموقف من الصراع العربي – الإسرائيلي وأفقه المفتوح بالنسبة إلى حزب الله وسلاحه.[1]

[1] رئيس مركز دلتا للصحافة والأبحاث المعمقة، مرجع سابق، ص. 48.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للطائفية على المنطقة العربية وآليات احتواء الطائفية

تمر المنطقة العربية بموجات متعددة من الصراع حيث لا تكاد تفيق من الموجة الأولى حتى تتفاجأ بالموجة الثانية تعيدها إلى نقطة البداية، والواقع أن انقسامها يكمن في طبيعة تكوينها وبنيتها منذ القدم إلى اليوم، لذلك يجدر الحديث في هذا الجزء من الدراسة إلى معرفة أبرز التداعيات السلبية لظاهرة الطائفية في الدول العربية وعليه يمكن إدراج العديد من سلبيات الظاهرة ومنها ما يتعلق بالجانب الديني والسياسي بصفة كبيرة بالإضافة إلى التداعيات الأمنية وبعض الآثار الأخرى، سيتم كذلك تناول بعض الآليات التي وضعت من قبل العديد من المفكرين لاحتواء الطائفية، وهي كالتالي:

أولا: الآثار السلبية للطائفية: وجود الظاهرة الطائفية في العالم العربي له العديد من السلبيات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال العرض التالي:

1) الآثار السياسية:

تتداخل العديد من الآثار السياسية مع ما هو ديني أو ثقافي لذلك فتسيس التنوع الطائفي الذي تقوم به بعض الأطراف التي تتبنى الإسلام السياسي، سواء كانت الدولة في حد ذاتها أو أشخاص من ذوي التأثير في الطوائف أو من قبل تدخلات خارجية يؤدي إلى تحول هذا التنوع إلى تناحر طائفي يهدد وحدة المجتمعات، كما أن تسيس المسألة الطائفية يؤدي إلى:

- على صعيد الأقليات العرقية مثل الآسيويين والأفارقة والإيرانيين تظهر على كافة سياسات دول الخليج، فعلى المستوى السياسي أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج بل وتبنيها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية.[1]
- التوظيف السوسيوسياسي المعقد للدين من جانب الدولة، وتصحبه حالة من التوجس بين مكونات المجتمع، فعملية تسيس الدين معنية بغلبة واحتكار وتوظيف النظام السياسي للمجال الديني العام.[2]
- إن تسيس التنوع الطائفي الذي تقوم به بعض أطراف الإسلام الساسي يؤدي إلى تحول هذا التنوع إلى تناحر طائفي يهدد وحدة المجتمعات وتماسكها، كما أن تسيس المسألة الطائفية يؤدي إلى

---

[1] محمد إسماعيل صادق، " الأقليات في الخليج العربي،" **حولية الصحافة**، العدد: 50، (الرياض: 2012)، ص. 34.
[2] محمد توفيق، الطائفية والاستقطاب في مصر، **منتدى العلاقات العربية والدولية**، (الدوحة: 2012)، ص. 22.

تجاهل الحقائق التاريخية التي تجمع بين العديد من الطوائف الدينية والتي تقوم على مبادئ الدين الإسلامي وليس على الفكر الطائفي المستند على تأويل خاص للعقائد الدينية.[1]

- إن مآل الأنظمة العربية هو الفشل في تقديم صورة إيجابية عن الديمقراطية التوافقية والتي تتطلبها الظروف الانتقالية، حيث صارت المحاصصة هي آلية لتقاسم السلطة، كما أصبحت الانتخابات لعبة لتقسيم الغنائم بين النحب السياسية الحاكمة بدل أن تكون آلية للتداول السلمي على السلطة.[2]
- يمكن القول كذلك أن تأثير النزعة الطائفية قد يؤدي إلى انهيار الدولة الوطنية وإعادة بنائها على أسس طائفية، فتحول ظاهرة الطائفية من التمييز إلى التسييس، وهنا تكمن خطورة الظاهرة الطائفية في المجتمعات العربية المعاصرة المتعددة الطوائف، إن العنصرية الطائفية يمكن تغييرها بتغيير طبيعة السلطة في حين أن تسيس الظاهرة يؤدي إلى تعميق أواصر الانقسام في الدولة والمجتمع إلى كيانات طائفية منغلقة كما يحدث في لبنان، سوريا، اليمن، الصومال، العراق وعدد من الدول العربية الأخرى، حيث أن تسييس الطائفية يؤدي إلى تكوين دولة قائمة على هويات فرعية على حساب الهوية الجماعية الوطنية.
- من هنا لا يكون هذا الاحلال الطائفي اللحوح إلا كنوع من تحسين المواقع وتحصين التخندقات الرسمية للحكم لخبرة الأنظمة السياسية العربية خاصة المستبدة، وذلك في اختلاق الأزمات ولطول مدة حكمها وتمرسها في التلاعب بالتناقضات الطائفية خدمة لأهدافها، واستمرارها في التسلط والممارسات الديكتاتورية والحكم الفردي العائلي المنغلق.[3]
- من بين الآثار السلبية كذلك للانقسامات الطائفية ضعف وتدني مستويات المشاركة السياسية لدى الأفراد نتيجة شعورهم بالاغتراب السياسي أو نتيجة للامبالاتهم السياسية تجاه ما يحدث في

---

[1] جاسم فاخر، " الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة،" **الحوار المتمدن**، العدد: 4270، 09 – 11 – 2013، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386090

[2] نفس المرجع.

[3] جمال الهنداوي، " التحشيد الطائفي... ممارسة غير محسوبة العواقب،" **جريدة المثقف**، العدد: 1722، (العراق: مركز النور للثقافة والاعلام، 04- 09- 2011)، ص. 17.

الدولة، وذلك لاعتقادهم بأن هذه الدولة تخدم مصالح طائفة معينة على حساب طوائف أخرى، أو نتيجة لشعورهم بالتهميش من طرف هذه الدولة.

2) الآثار الأمنية:

- إن غالبية الأنظمة العربية لا تملك مناعة داخلية ضد نشوب النزاعات الطائفية والمذهبية والتي حولت مجرى الصراع التاريخي بين العرب وأعدائهم إلى صراعات داخلية بين أبناء الوطن الواحد، ومن هنا فقد ترسخت كافة المجتمعات العربية التي تضم تنوعا مذهبيا وطائفيا لخوض هذا الصراع، وتفجرت الصراعات داخل الدول العربية وأصبحت أمام انتشار الميلشيات المسلحة كلبنان والإرهاب كما حدث في الجزائر، إن العديد من المؤشرات تؤكد مظاهر التمزق والتقسيم الذي تسير نحوه العديد من الدول العربية كسوريا، العراق، لبنان، اليمن، وليبيا وكما حدث مع السودان في العام 2010، وهناك العديد من الدول العربية الأخرى المهددة بهذا التقسيم نتيجة تنوعها العرقي والطائفي المذهبي خاصة في دول الخليج وشرق المتوسط وشمال إفريقيا.[1]
- قد تؤدي الطائفية إلى الاخلال بأنظمة الأمن على المستوى الداخلي للدول التي تحتوي على طوائف متعددة وهو ما يجعل الفجوة تزداد وانتقال عدوى الاقتتال على المستوى الإقليمي العربي.
- إن تحول المحاصصة الطائفية إلى آلية لتقاسم السلطة والثروة بين النخب السياسية يؤدي إلى استحواذ رجال المال والسياسة من طوائف معينة على الموارد الاقتصادية للدولة، وكذلك انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة.[2]
- انتشار الميلشيات المسلحة ومحاولة كل طائفة تسليح أفرادها حفاظا على أمنها الذي تراه مهددا إما من قبل الدولة أو من قبل الطوائف الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الدولة لمركزية العنف الشرعي، وتدخل هذه المجتمعات في دوامة من العنف بين الأفراد والطوائف كما حدث في لبنان في أزماته المتلاحقة.

3) الآثار الدينية والثقافية:

من بين الآثار السلبية للطائفية في الجانب الديني ما يلي:

---

[1] المشعل فلاح، " التحشيد الطائفي ومستقبل المنطقة العربية،" **جريدة الرأي**، العدد: 1348،(الأردن: مؤسسة الرأي، 17- 06- 2014)، ص. 21.

[2] جاسم فاخر، مرجع سابق.

- العكوف على تقليد المذاهب والدفاع عنها وعدم الخروج عنها ولو اشتملت على بعض الآراء الضعيفة والمخالفة للكتاب والسنة وهذا نتيجة التعصب لمذهب وطائفة معينة.[1]
- في إطار الدور الهدام للطوائف يمكن أن نرصد وجود عدد كبير من غير المسلمين في الأحزاب الشيوعية واليسارية في المنطقة العربي، وكذلك في الدعوة التي يتبناها عدد من المثقفين والمنتمين إلى الأقليات والطوائف كمناهضة اللغة العربية والثقافة الإسلامية، كالأمازيغي **صلاح الدين محسن** الذي يدعو إلى التخلي عن الثقافة الإسلامية واللغة العربية ليس في المغرب العربي وحده بل في مصر والعراق والشام.[2]
- انتشار الأحكام العربية في الفقه الإسلامي، حيث كان من أوزار التعصب الطائفي بالمعنى الديني التام، ظهور آراء وأحكام غير لائقة بحق أتباع المذاهب الأخرى كتحريم الزواج بين الطوائف والمذاهب (سنة – شيعة) أو تكفير أتباع مذهب من طرف آخر، وهو الشيء الذي عمق الخلاف والانقسام في كيان الأمة الإسلامية.

بالإضافة إلى هذه الآثار هنالك سلبيات أخرى للطائفية ومنها:

- مشكلة الطائفية برزت إلى السطح كحقيقة موضوعية موجودة في المجتمع، وهو الشيء الذي جعلها تتحول إلى أداة لتحقيق طموحات سياسية أو استخدام خارجي ضد هذه المجتمعات الطائفية، فلقد استخدمت القوى الخارجية الطوائف في عملية غزو الأوطان وهذا ظهر جليا خلال الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان من خلال التحالف الشمالي كالأوزبك والإسماعيلية وكما حدث في جنوب العراق عند تحالف الشيعة مع الأمريكيين، وكما استخدمت الطوائف في تثبيت الاحتلال والتعاون معه لتنفيذ أجندته، فالأمر لم يقتصر على عملية الغزو فقط وإنما تم استخدام مسألة الطوائف كورقة ضغط على الحكومات كالأقباط في مصر، وكذلك استخدام ذريعة الوقوف إلى جانب طائفة معينة مضطهدة كما حدث في لبنان عند تدخل الولايات المتحدة بحجة دعوة الموارنة لها.[3]

---

[1] صادق العابدي، " الفكر الطائفي وأثره في انقسام الأمة،" **مجلة جامعة طهران**، (إيران: جامعة طهران، 2013)، ص. 29.

[2] صلاح الدين محسن، " زهور الأمازيغ تتفتح بعد 1400 خريف،" **الحوار المتمدن**، العدد: 1712، 23- 10- 2004، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=78977.

[3] محمد توفيق، مرجع سابق، ص. 26.

- النزعة الطائفية عادة ما تميل إلى تشويه الحقائق، وتؤدي إلى إملاء وتطبيق الرأي بوسائل العنف وتحويل الخلافات المذهبية إلى خصومات عنيفة تخرج عن حدود العلم والمنطق الصحيح.[1]

إن حصيلة الطائفية بصفة عامة هي إثارة الفتن والحقد والبغضاء والتمزق والاستبداد من أجل تحقيق مكاسب شخصية وتعبئة أنصار طائفة، الشيء الذي يؤدي إلى تقبل كل العمال ولو بإراقة الدماء وتبرير حمل السلاح من قبل طائفة ضد طائفة أخرى معادية حسب اعتقادهم.

كما تصل إلى تسييس الدين وخلط الأحداث السياسية بما هو ديني لمن بأيديهم صنع القرار تماشيا مع معتقداتهم الطائفية، واستصدار العديد من الفتاوى والخطابات التي تبتعد عن الصحة وجعل الإنسان البسيط محتار في دينه، وجراء التعصب تصل الطوائف إلى حالة مرضية وهي التعصب للطائفة.

وفيما يخص الشق الاقتصادي فيعد استحواذ العديد من رجال المال والأعمال من مختلف الطوائف على العديد من المشاريع الاقتصادية وكذا استئثارهم بالثروة والسلطة مما جعل الفئات الأخرى عرضة للتهميش وهذا الأخير يجعلها تثور وبالتالي تفقد الدولة أمنها واستقرارها.

ثانيا: آليات احتواء الطائفية:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول والثاني عن مفهوم الطائفية وعن تمركز الظاهرة الطائفية في لبنان بصفة خاصة، يمكننا استخلاص و بلورة آليات للتعامل مع ظاهرة الطائفية، ويمكننا بلورة تلك الآليات في ثلاث أشكال رئيسة أولها الآلية التكاملية Integration، ثانيها آلية الديموقراطية التشاورية Deliberative Democracy، وأخيرا آلية الديموقراطية التوافقية Consociational Democracy.

1) **آلية التكامل:** وتهدف هذه الآلية إلى خلق هوية جماعية من خلال عملية الاندماج لذلك تقترح هذه الآلية دولة تستند إلى الأسس التالية:

- دولة حيادية غير متحيزة تستند إلى مبدئين: الكفاءة والمساواة أمام القانون.
- رفض كل ما يقوم على أساس طائفي وعلى رأسه الأحزاب السياسية وتشجيع كل ما يقوم على أجندات غير طائفية أو أجندات عابرة للانقسامات الطائفية.

---

[1] جاسم فاخر، مرجع سابق.

– تفضيل الشكل المركزي الموحد للدولة أو الدولة الفيدرالية التي لا تستند إلى معيار طائفي أو اثني مع رفض كافة أشكال الاستقلالية الطائفية.

ويلاحظ أن آلية الاندماج هي الآلية الأفضل لعلاج مشكلة التعددية المجتمعية سواء كانت إثنية أو طائفية وترفض الآلية فكرة التقسيم كحل للتعددية ذلك أنه في حالة التقسيم تنشأ أغلبية جديدة تقهر الأقليات الصغيرة في الدولة الناشئة عن التقسيم كما أن التقسيم يخلق مؤسسات مدنية ضعيفة غير قادرة على تحقيق الاستقرار والتقسيم لا يحل النزاع الأصلي بل هو يحول الحرب الأهلية داخل الدولة الواحدة إلى حرب دولية بين مجموعة دول.[1]

2) آلية الديموقراطية التشاورية:

ظهرت آلية الديموقراطية التشاورية في أواخر الثمانينات كنتيجة للمراجعة النقدية للديموقراطية في الدول الغربية وعلاج المشاكل التي واجهت الديموقراطية والتي تتمثل بالأساس في عدم ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية والسياسيين نتيجة للحملات الانتخابية التي أصبحت تركز على الاختلاف في المعتقدات والقيم والهوية المجتمعية بطريقة قسمت شرائح المجتمع إلى طوائف بعضها ضد بعض مما عرض شرعية النظم الديموقراطية في هذه البلدان للخطر.

تهدف الديموقراطية التشاورية إلى خلق هوية وطنية مدنية جامعة دون أن تكون على حساب هوية الطوائف في المجتمع التعددي، حيث يجب الاعتراف بهذه الهويات الطائفية وحمايتها من قبل الدولة ويتم ذلك من خلال عملية تفاوضية تجتمع فيها جميع الطوائف لتحدد حقوقها، وتقدم الديموقراطية التشاورية نوعين من المؤسسات لتسهيل العملية التشاورية:[2]

---

[1] Chapman Thomas & Roeder Philip G., Partition as solution to wars of nationalism: the importance of institutions , **The American Political science review** , Nov, 2007, p. 11.

[2] O 'Flynn Ian, Deliberative democracy and divided societies, **Edinburg University press**,(**Edinburg**, 2006), p. 33.

- **الشكل الشبكي للمنظمات:** وهى تساعد على تسهيل المفاوضات بين الطوائف المختلفة حول القضايا الخلافية مثل شبكات عدالة البيئة في الولايات المتحدة وهى تتميز بغياب القيادة المركزية وتضم أفراد من أعراق وطبقات اجتماعية مختلفة .

- **وصفات للشأن العام:** وتقوم هذه الفكرة على إقامة منتديات تشاركية مثل هيئة المحلفين أو المحكمين من المواطنين و ذلك لحل المشاكل وتضم هذه المنتديات أفرادا يتم اختيارهم بشكل عشوائي ويمول هذه المنتديات جهات عديدة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين وبعض هذه المنتديات لها صلات مباشرة بصنع القرار كما يؤكد أنصار الديموقراطية التشاورية أن هذه المؤسسات ذات تأثير إيجابي لأنها ستخلق مساحة جديدة لتبادل الآراء بين الطوائف المختلفة.

ويعترف أنصار المدرسة التشاورية بعدم وجود نظم سياسية تطبق الديموقراطية التشاورية كاملة وأن كان هناك نظم طبقت بعض مبادئها مثل جنوب إفريقيا في مرحلتها الانتقالية أواسط التسعينات حيث شكلت لجنة تشاورية سميت بلجنة المصالحة والحقيقة والتي كان بمقدورها منح العفو وتعويض ضحايا الأبارتيد.[1]

3) آلية الديموقراطية التوافقية أو التشاركية:

تقدم الديموقراطية التوافقية نفسها كمدخل أساسي لعلاج مشكلة التعددية المجتمعية في إطار نظام ديموقراطي وقد ظهر مفهوم الديموقراطية التوافقية على يد عالم السياسة الهولندي "**آرنت ليبهارت**" وذلك في وصفه للآليات التي ساعدت على تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات المتعددة طائفيا مثل النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ويعرف **آرنت ليبهارت** الديموقراطية التوافقية على أنها " حكومة يتم إدارتها من قبل اتحاد من النخب بهدف تحويل ديموقراطية ذات ثقافة سياسية أكثر تفتتا إلى ديموقراطية مستقرة بحيث يتم اتخاذ القرار من خلال الانخراط في عملية مساومة بين مختلف النخب الممثلة للمجتمع

[1] Dryzek John S., Deliberative democracy in divided societies: Alternatives to Agonism and Analgesia, **political theory**, (April 2005). P.21.

التعددي، ويمكن القول إن آلية الديموقراطية التوافقية تستند إلى فرض رئيسي وهو أن النخب الممثلة لمختلف الكتل والطوائف تنخرط في عملية اتخاذ القرار من خلال التوافق.[1]

و يمكن تطبيق الديموقراطية التوافقية من خلال ما يلي:

- **الحكم من خلال ائتلاف واسع أو تقاسم السلطة:** وفى هذه الحالة يأخذ النظام السياسي إما شكل حكومة الائتلاف الواسع في حالة النظم البرلمانية، وتعد الوسيلة التوافقية المثلى حيث يضم النظام السياسي وفودا متزنة من جميع الطوائف وأبرز مثال على ذلك دولة النمسا حيث كان الائتلاف الحاكم يضم وفودا متوازنة من الحزبين اللذين يمثلان قطاعي الكاثوليك والاشتراكيين، وكذلك الحالة السويسرية حيث يضم المجلس الفيدرالي أعضاء يمثلون مختلف اللغات والأقاليم السبعة[2]، أما الشكل الأخر فيأخذ صورة تقاسم المناصب الحكومية العليا المهمة بين ممثلي الطوائف المختلفة كما في الحالة اللبنانية حيث يتولى مسيحي ماروني رئاسة الجمهورية ومسلم سني رئاسة مجلس الوزراء و مسلم شيعي رئاسة مجلس النواب فيما يعرف بنظام المحاصصة الطائفية.[3]
- **الفيتو المتبادل أو حكم الأقلية السلبي:** حيث يتم إعطاء الفيتو لمختلف الطوائف والعرقيات المكونة للمجتمع التعددي وذلك للاعتراض على القرارات التي تمس المصالح الحيوية للطائفة أو الجماعة العرقية ويطبق هذا الأسلوب من خلال النص على أن القرارات التي تتخذ داخل الحكومة أو المجلس الاستشاري تتم بالأجماع، ويمكن القول بأن هناك نوعين من الفيتو:[4]

- **الفيتو المطلق:** حيث يتم إعطاء الفيتو لكافة الطوائف بصورة غير مقيدة فيما يتعلق بكافة القرارات.

---

[1] Boynton G.R & Kwno An, **analysis of consociational democracy**, (legislatives studies quarterly, 1978), p. 112.

[2] ارنت ليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، تر: حسنى زينة، (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، 2006)، ص 98.

[3] هناء صوفي عبد الحي، " الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية: الحالة اللبنانية،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 12، (بيروت: 2006)، ص. 134.

[4] وحيد عبدالمجيد، " النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديموقراطية التوافقية،" **كراسات استراتيجية** ،العدد: 144، (2004)، ص. 53.

- **الفيتو المشروط:** حيث يتم حصر حق الفيتو ببعض القوانين الشخصية.

- **التمثيل النسبي:** ويمثل المعيار الأساسي للتعيين في الإدارة العامة ولتوزيع الموارد المالية العامة على مختلف القطاعات وفقا لنسبته من إجمالي السكان كما أنها تمثل المعيار الأساسي للتمثيل السياسي كما تمتد أهمية مبدأ النسبية أيضا للنظام الانتخابي حيث يرى **آرنت ليبهارت** أن أكثر النظم الانتخابية الملائمة هو نظام القائمة المغلقة وهو أفضل من نظام القائمة المفتوحة كما يرى أيضا ضرورة وضع حد أدنى من الأصوات للتمثيل في البرلمان و يجب أن يأخذ هذا الحجم في الاعتبار حجم الأقليات الموجودة بحيث لا يكون عائقا أمام تمثيليهم في البرلمان.
- **الاستقلال القطاعي:** ويقصد به تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الطوائف المختلفة في كل ما يخصهم، أما في الشئون العامة فيتم اتخاذ القرارات بواسطة الجميع وهناك طريقان لتحقيق الاستقلال القطاعي:

- **الفيدرالية واللامركزية:** وتكون هذه الطريقة المناسبة في حالة تمركز الطوائف في حيز إقليمي محدد وفي هذه الحالة يتم إعطائهم استقلالية داخلية في إطار الدولة الأم مثل إقليم الكيباك في كندا أو تطابق بعض الكنتونات في سويسرا مع الحدود اللغوية.[1]

- **الاستقلالية غير الجغرافية:** وتكون في حالة الطوائف غير المتمركزة جغرافيا حيث يتم إعطائها الاستقلالية على أسس غير جغرافية فيتم إعطائها مثلا استقلالية في مجال التعليم وإمداد كافة المدارس التابعة لمختلف الأديان بدعم مالي متساو وهناك أمثلة على ذلك الهند وبلجيكا وهولندا أو كما حدث في الاتحاد البولندي الليتواني حيث تم إعطاء الطائفة اليهودية الحرية في إدارة شئونهم الداخلية والتي لم تشمل الأمور الدينية فقط بل امتدت للأمور الاقتصادية والمالية أيضا وشؤون التعليم.
- **التحكيم:** وتستند تلك الخاصية من خصائص الديموقراطية التوافقية على وضع آليات لتسوية الصراعات بين الطوائف المختلفة ويكون ذلك عبر اجتماعات غير رسمية لقادة الطوائف المختلفة

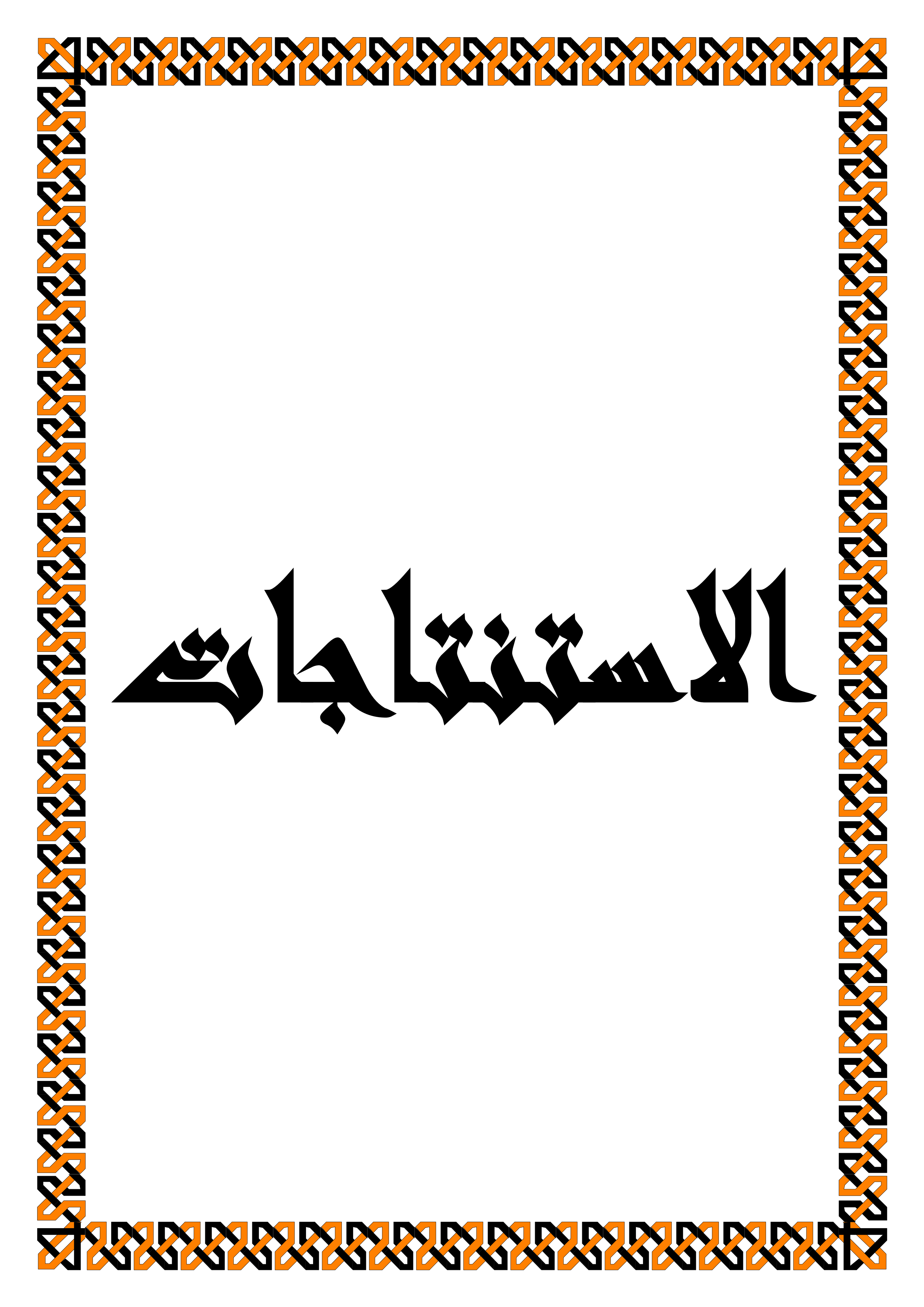
[1] ارنت ليبهارت، مرجع سابق، ص. 104.

أو عبر لجان وساطة رسمية أو محاكم تحكيم خاصة تكون ممثلة لجميع الطوائف من أجل البت في الأمور المختلف حولها بين الطوائف.[1]

من خلال ما تناولناه في مستقبل الوضع الطائفي اللبناني والحديث عن إمكانية إقامة دولة مدنية في لبنان يتعايش فيها كافة اللبنانيين ويكون ولائهم للبنان فقط وتفضيل هذا الحل من قبل العديد من المفكرين على إبقاء النظام الطائفي القائم في لبنان وعلى تقسيم لبنان فدراليا، وللطائفية العديد من الآثار السلبية لا تقتصر على مجال واحد فقط بل تمس المجال الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والديني وتساهم في تفكك المجتمعات، وتناولنا كذلك بعض الآليات التي وضعت للتخلص من الطائفية من خلال محاولة إرساء دعائم أنظمة ديمقراطية تقوم على التوافق والتشاور والتكامل.

---

[1] وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 56.



الاستنتاجات

أدرجنا في هذا البحث المتعلق بالطائفية في العالم العربي بالتركيز على دراسة الحالة اللبنانية، ثلاثة فصول فالأول تمحور حول الطائفية في جانبها المفاهيمي وإطارها العام، أما الفصل الثاني فخصص للحالة اللبنانية، وأفرد الفصل الثالث لدراسة مستقبل الطائفية في لبنان والأثار السلبية لها على لبنان خاصة والمنطقة العربية عامة، ثم الحديث عن بعض الآليات التي وضعت من قبل المفكرين والباحثين للتخلص من الظاهرة الطائفية، فيما يلي سنتطرق إلى بعض الاستنتاجات التي خلصنا إليها في نهاية بحثنا هذا:

- ✓ انطلاقا من عرض مجموعة من المحددات الخاصة بلبنان فهو يعتبر بلد متميز عن باقي دول المنطقة بطبيعته الجغرافية وموقعه في قلب الشرق الأوسط وتركيبته البشرية، فهم هجين حضاري وهو مواكب للعصر الاقتصادي الرأسمالي اللبرالي.
- ✓ يزخر لبنان بقدرات وإمكانيات طبيعية هائلة تستطيع أن تحدث الطفرة في هذه الدولة المنفتحة على الثقافات الأخرى، سواء من الناحية الجغرافية أو البشرية فهي تملك عدة مقومات تجعلها مؤهلة لتكون الدولة رقم واحد في الشرق الأوسط من الناحية الثقافية.
- ✓ في ظل التوزع الطائفي العشوائي والمتنوع في العديد من الدول العربية كالعراق، سوريا، لبنان، السودان...نجد ان العام العربية يتميز بالثراء الحضاري نتيجة لهذا التوزع، لكن الواقع يثبت العكس فقد تبين ان هذا التنوع الطائفي والمذهب أثر سلبا على الدول العربية وأثار العديد من المشاكل والخلافات سواء كانت داخلية، إقليمية أو دولية ولم تستطع السلطات السياسية لهذه الدول العربية أن تسيطر وتستفيد من هذه الاختلافات في مجتمعاتها.
- ✓ في ضوء الطرح السابق نجد أن لبنان عاشت وتعيش في ظل أوضاع صعبة ناجمة من التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان، ولا يتمحور الوضع السياسي في لبنان حول الدولة بل حول المجتمع، مما جعل لبنان محورا أساسيا في ظل التخطيط الإقليمي والدولي، وأدى ذلك الوضع إلى وقوعها في فخ الطائفية السياسية الذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني وعلى التشكيل الحكومي فيها.
- ✓ عندما نشبت الحرب الأهلية في لبنان ما بين العام 1975 – 1989 لم تكن حربا مباشرة يكون فيها صالح لإحدى الطوائف على الأخرى في لبنان وإنما كانت حربا بالنيابة عن أطراف إقليمية

قوية وفاعلة بسبب تقاطع المصالح فيما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي، حيث أصبحت لبنان آنذاك مسرحا دمويا لتصفية الحسابات بين الفصائل المتصارعة.

- ✓ جاء اتفاق الطائف في العام 1989 ليضع حدا للحرب الأهلية ولكن ظل الوضع متأزما بسبب الوجود السوري على الأراضي اللبنانية حفاظا على أمن لبنان وفقا للمنظور السوري ووفقا لمؤيدي التواجد السوري في لبنان، فسوريا قامت بدور محوري نيابة عن الأنظمة العربية لمنع لبنان من الانزلاق إلى الحرب الأهلية، ولكن لم يحظ الوجود السوري بمباركة جميع الأطراف السياسية في لبنان خاصة من قبل الموارنة في البداية ثم تشاركهم السنة في الرأي، فيما تبقى الشيعة ممثلة بحزب الله مصرة على ضرورة بقاء سوريا في لبنان.
- ✓ وكانت لبنان قد عاشت أزمة سياسية كبيرة في العام 2004، وهذه الأزمة نشبت بسبب القرار الدولي 1559 والقاضي بانسحاب القوات السورية من الأراضي اللبنانية، فضلا عن وجوب إجراء انتخاب على أسس ديمقراطية لرئيس الجمهورية بديلا للرئيس **إميل لحود** الموالي لسوريا وللوجود السوري في لبنان، وهذا القرار كان قد أحدث شرخا في العلاقة بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية، حيث رفض رئيس الوزراء آنذاك **رفيق الحريري** تمديد مدة رئيس الجمهورية **إميل لحود**، ولكن التمديد لمدة ثلاث سنوات أدى الى توتر العلاقات اللبنانية – السورية وكان اغتيال الرئيس الحريري في أفريل 2005.
- ✓ لقد سبب اغتيال الحريري فتنة كبيرة في لبنان منذ العام 2005 ولحد الآن، بسبب المحكمة الدولية التي تحقق في الاغتيال والتي يشتبه في ضلوع سوريا، فرئيس الحكومة اللبنانية **سعد الحريري** في عهدته يصر على اظهار نتائج التحقيق، في حين وزراء حزب الله في الحكومة اللبنانية هددوا بالانسحاب من الحكومة ورفضوا تخصيص جزء من الموازنة المالية لعام 2010 لتمويل المحكمة الدولية.
- ✓ فضلا عن اغتيال **الحريري** كانت الحرب الإسرائيلية بين إسرائيل وحزب الله في العام 2006 قد قسمت الأطراف السياسية ما بين مؤيد ومعارض، والحالة نفسها قد سحبت على المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، وعليه نجد اليوم أن أطراف الصراع في لبنان قد افلسوا ولم يوجدوا مشروع نهضوي هادف لإنقاذ البلد الغارق بالمشاكل الاقتصادية، واليوم وإذا ما ظهر تقرير المحكمة الدولية وربما توجد هناك دلائل على ضلوع أعضاء من حزب الله في الاغتيال من

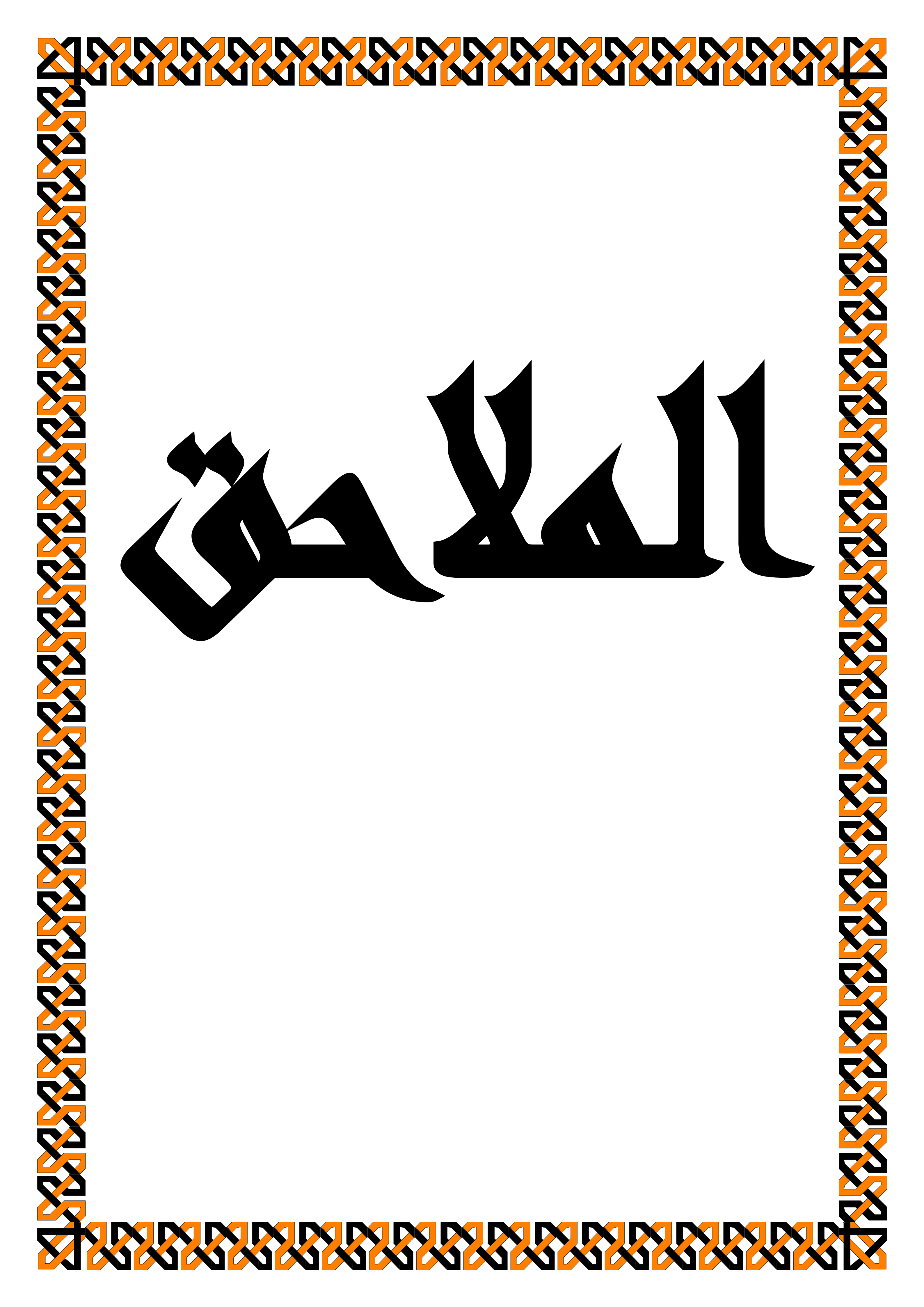
وجهة نظرها وإذا ثبت ذلك فإن الوضع سيشتعل في لبنان، فضلا عن الوضع الخطير الذي نجم عن اسقاط حكومة سعد الحريري في 25- 01- 2011 بسبب عجزها عن الايفاء بما يتطلب منها تجاه الشعب اللبناني، وانحصار جل اهتمامها بمعرفة قتلة الحريري ومازال تأثير هذه الحادثة في الأوساط اللبنانية حتى اليوم، وفي ظل مجيء حكومة **نجيب ميقاتي** مازال الشارع اللبناني منقسما على نفسه في الوقت الذي يتحول فيه **سعد الحريري** وكتلة المستقبل إلى جبهة المعارضة فمستقبل لبنان سيبقى مرهونا بما سيتوصل له من تفاهمات بين الطوائف السياسية اللبنانية.

- ✓ أن الدولة المدنية المنشودة في لبنان هي تلك التي لا تخضع لصراعات بين الأحزاب والطوائف ولا يمكن اقتسامها بين من يمثلون طوائفها، فهي دولة ستطبق حقا التوفيق بين بعدين أساسيين في انتماء المجتمع للوطن، وبالتالي بعد فردي قائم على فكرة المواطنة وبعد جماعي قائم ترسيخ فكرة القابلية للتعايش والحوار ضمن النموذج المثالي لهذه الدولة، فالدولة المدنية لا تمنح حقوقا إلا لمواطنيها على أساس قاعدتي المساواة والعدالة، وغير علمانية أي لا تترك مجال للصراع بينها وبين الطوائف وتسعى لعد الإضرار بإرادة الشعب.
- ✓ إن قيام الدولة المدنية في لبنان والتي لا تعترف بالطائفية كأساس للتعايش وإنما الوطنية والولاء للوطن أولا وأخيرا، يؤدي إلى تحسن الوضع اللبناني وتحقيق التنمية في أغلب القطاعات، كم أنه يختفي ويتراجع هاجس التدخلات الخارجية والحروب الداخلية.
- ✓ بالنسبة للآثار السلبية للطائفية على لبنان بصفة خاصة و المنطقة العربية بصفة عامة فهي آثار تمس كل القطاعات أو المجالات بدءا بالسياسات الدنيا في الدولة إلى السياسات العليا، فالآثار الاقتصادية أدت بالعديد من القطاعات التي أصبحت لأشخاص بعينهم من طوائف معينة يستحوذون على الموارد والثروات، ولا نغفل الجانب الديني حيث أصبح الدين يوظف من طرف الدولة والعديد من الطوائف والتسييس الذي يحظى به العامل الديني في الأنظمة العربية جعل من هذا العامل يؤثر بصفة كبيرة على استقرار الدول داخليا، وهذا ما أنتج أثار سلبية من الناحية السياسية والأمنية، وأدى بالأنظمة العربية إلى الفشل في تقديم صورة إيجابية عن الديمقراطية التوافقية، حيث شاع في هذه الأنظمة الفساد السياسي والإداري والمالي...

إن الطائفية بالرغم من تحولها إلى استراتيجية رسمية عند بعض القوى الاجتماعية للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها ومكاسب، فإنها ليست ظاهرة مستقلة ولا يمكن دراستها بمعزل عن الأوضاع

الاجتماعية والسياسية، لذا ارتئينا لإدراج بعض التوصيات والاقتراحات نابعة أساسا مما قد تم التطرق إليه في فصول الدراسة والمتعلقة بالسعي لإنهاء الطائفية أو على الأقل تلطيفها في لبنان والعالم العربي:

- ✓ التوافق على الولاء للوطن اللبناني بدل الولاء للطوائف والانتماءات العرقية.
- ✓ إقامة أحزاب ذات تطلع وطني ومحاولة تغيير توجه الولاءات نحو الوطن.
- ✓ تكريس الأهداف الوطنية عبر النظام التربوي مما يؤدي إلى إحداث وعي فكري وسلوكي.
- ✓ إيجاد نخبة وطنية لها القدرة على تخطي المصالح الحزبية والعصبيات الخاصة والنعرات الطائفية، وتحرر النخبة السياسية من كل ذلك لكي تتحول إلى دولة القانون بأتم معنى الكلمة.
- ✓ محاربة الطائفية لن يكون إلا عبر إدانة جميع العصبيات وهذا ما يتطلب عمل من المسؤولين وتقديم مصلحة البلد، واحترام القانون بعيدا عن خانة الطائفية.
- ✓ إشاعة ثقافة القبول بالتعايش ومحاربة مظاهر العنصرية والحد من العوامل المغذية للكراهية وتشجيع مبادرات التعارف الديني والثقافي بين جميع المذاهب والطوائف.
- ✓ العمل على إرساء مبدأ الحوار والتشاور والوحدة وبث روح التسامح والدعوة إلى كل ما من شأنه أن يبني صرح أمة موحدة، ودعوة الأحزاب للخروج إلى فضاء الأحزاب المدنية.
- ✓ الدعوة إلى حوار وطني حول الاصلاح السياسي، حيث يقر الائتلاف بضرورة السير نحو حوار وطني متعدد المستويات، وذلك العمل بالإصلاحات الموجودة واقتراحات أخرى بهدف تطوير النظام السياسي بطريقة ترسي مبادئ العدالة والديمقراطية وإلغاء كل أنواع التمييز بين المواطنين.



الملاحق

ملحق رقم 01: الموقع الجغرافي للدولة اللبنانية



المصدر:

http://search.tb.ask.com/search/AJimage.jhtml?searchfor9%86&p2=^ZC^xdm941^YY A^dz&n=780c1fde&ss=sub&st=hp&ptb=FABF2152-16B5-4CC5-86DC-A915F8B51786&si=364008260&tpr=sbt&ts=1430781086108

اتفاق الطائف
وثيقــة الوفاق الوطنـي اللبنـاني

صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

أولاً : المبادئ العامة والإصلاحات.

١– المبادئ العامة.

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، فـي حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب -لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتـزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حريـة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقـوق والواجبـات بـين جميـع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحـدة الدولـة واستقرار النظام.ح -العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خـلال الإصـلاح المـالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جـزء منهـا

والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢- الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

ب- مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ - كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ - الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب - رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة

التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب .

٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم .ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة .أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة الى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج – رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرأس مجلس الوزراء.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تـشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يومـاً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارهـا مـستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظـر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مـسبقاً علـى المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهـات العامـة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د – مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولـة مـن إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلـس النـواب عـن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوتـه مـرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عـن العمـل. ولا يجـوز

ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء. مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب .

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د -عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣- الإصلاحات السياسية.

أ- اللامركزية الإدارية.

١- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١- الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفـاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سـلطة الدولـة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانيـة خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخـاب رئـيس الجمهوريـة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم تـوزيعهم علـى الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشـخاص مـن والـى الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظـام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة علـى تحمـل مـسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المـسلحة إلـى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسـائل الكفيلـة بإعادة التعمير .وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانيـة بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومـن واقـع العلاقـات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمـساعدة قـوات الـشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعـد التـصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتـان، الحكومـة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية فـي منطقـة البقـاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانـا المـديرج عـين داره، وإذا دعـت

الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية. بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار ١٩٤٩م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا .وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

❐❐❐

نظام الأحوال الشخصية في لبنان

الإطار التشريعي الحالي والتوصيات المقترحة

إنّ أشكال التمييز في مجال تنظيم الأسرة مكرّسة صراحة في القوانين اللبنانية الطائفية الراعية للأحوال الشخصية؛ وواقع الحال أنّ تفرّد الطوائف الدينية في تشريع وتنظيم أحوال الأسرة في لبنان أسفرت عن تكريس أشكالاً متعدّدة ومتشعبة من التمييز يعاني-وغالباً عن عدم إدراك- جميع فئات (وطوائف) المجتمع، وبصورة خاصة المرأة والطفل.

يعترف الدستور اللبناني بالطوائف الدينية كأشخاص معنوية ويكرّس التعددية التشريعية والقضائية في مجال الأحوال الشخصية –أي قضايا الزواج والطلاق والنفقة والحضانة بالنسبة لجميع الطوائف وقضايا الإرث بالنسبة للطوائف المحمدية. وإن كانت الرابطة الطائفية تشكّل عنصراً محدّداً لنظام الأحوال الشخصية الواجب التطبيق وفقاً للانتماء الطائفي للأفراد، إلّا أنّ وجود هذه الرابطة لا يشكّل قانوناً ودستوراً شرطاً حصرياً خلافاً للوضع السائد اليوم، وفق ما سنبيّنه أدناه.

سنسعى فيما يلي إلى وضع الإطار التشريعي الراعي لنظام الأحوال الشخصية في لبنان. ونظراً لتعدّدها وتشعبّها، سنشير إلى أهم النصوص المعمول بها والإشكاليات الأساسية والملّحة الناتجة عنها، تحضيراً لاقتراح بعض التوصيات. إلاّ أنّه يقتضي قبل ذلك الإشارة إلى البنود والأحكام الملزم بها لبنان والتي تناولت صراحةً حرية المعتقد باعتبارها حجر الزاوية في مجال تنظيم شؤون الأسرة وحرية الفرد بالخيار، فضلاً عن تلك التي حظّرت أشكال التمييز والتي سنسند على أساسها التوصيات اللازمة.

القسم الأول: الإطار التشريعي الناظم للأحوال الشخصية في لبنان

في الدستور والاتفاقيات الدولية:

- يتمحور نظام الأحوال الشخصية في لبنان حول حرية المعتقد المطلقة، التي كرّستها من جهة مقدّمة **الدستور** إلى جانب مبدأي المساواة وعدم التمييز بين المواطنين اللبنانيين[1]؛ ومن جهة أخرى في مضمون المادة 9 منه، التي ضمنت في الوقت نفسه احترام نظام الأحوال الشخصية " للأهلين على اختلاف مللّهم"[2]؛
- المادة الأولى من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** من جهة تنص على أنّ البشر يولدون جميعاً أحرار سواسية في الكرامة والحقوق وأنّ كل إنسان يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه دون أي تمييز، والمادة الثامنة عشرة من جهة أخرى تضمن حريّة التفكير والضمير والدين[3]،
- فرضت الفقرة الأولى من المادة الثانية من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** من جهة أن "تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبتأمينها لجميع الافراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي

---

[1] ينص البند "ج" من مقدمة الدستور على الآتي: " لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل"؛ كما تكرّس المادة 7 مبدأ مساواة اللبنانيين أمام القانون، حيث نصتّ على الآتي: كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.

[2] تنص المادة 9 من الدستور على الآتي: "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية."

[3] لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين. ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة.

السياسي، أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من أسباب؛ ومن جهة ثانية كرّست المادّة 18 منه الحق لكل إنسان في حرية الفكر والوجدان والدين[4]؛

- فرضت الفقرة الثانية من المادة الثانية من **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** (1966) على أن " تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان استعمال الحقوق المنصوص عليها في هذه العهد دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من أسباب؛
- عرّفت المادة الأولى من **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**[5]، التمييز ضد المرأة وحظّرت على أساسه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية"؛
- ألزمت **اتفاقية حقوق الطفل**[6] (1989) احترام الدول الأطراف للحقوق المكرّسة في الاتفاقية وضمانها "لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر"؛ كما كفلت للطفل "الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم"، كما ضمنت حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين[7].

نظام الأحوال الشخصية في النصوص التشريعية، الطائفية والمدنية:

- **نظام الطوائف الدينية الصادر بموجب القرار رقم 60 ل.ر. تاريخ 1936/3/13:**

وهو يشكّل حقيقة الأمر جوهر نظام الأحوال الشخصية في لبنان ولم يجعل من الانتماء إلى الطوائف الدينية انتماءاً إلزاميا **فأعطى الخيار لكل لبناني بالتحرر من هذه الرابطة وكرّس حقّه في تنظيم أحواله الشخصية وفقاً للقانون المدني**.[8]

[4] 1-لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في أظهار دينه أو معتقده بالتعبد واقامه الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعه ، وامام الملأ أو على حده.2-لا يجوز تعريض أحد لاكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.3-لا يجوز اخضاع حرية الانسان في اظهار دينه أو معتقده الا للقيود التي يفرضها القانون والتيتكون ضروريه لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.4-تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآبا، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

[5] صدّق عليها لبنان عام 196 إلاّ أنه سجّل تحفظات في كل ما يتعلقبقضايا الأحوال الشخصية والجنسية.

[6] وقّع عليها لبنان عا 1990.

[7] تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.2- تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.3- لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

[8] نصّت المادة 10من القرار المذكور على الآتي: يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون الى الطوائف المعترف بها ذات الاحوال الشخصية لنظام طوائفهم الشرعي في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية ولاحكام القانون المدني في الامور غير الخاضعة لهذا النظام.
يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون الى طائفة تابعة للحق العادي وكذلك السوريون واللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفة ما للقانون المدني في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية.

- **القوانين الراعية لقضايا الأحوال الشخصية (باستثناء قضايا الإرث) بالنسبة للطوائف المسيحية:**
  - **قانون صادر بتاريخ 1951/4/2 المتعلق بتحديد صلاحيات الطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية:**

ألزمت المادة 33 من القانون المذكور الطوائف المشار إليها أن تقدّم للحكومة قانون أحوالها الشخصية وقانون أصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية في مدة سنة من تاريخ إقرار القانون وذلك للاعتراف بها خلال ستة أشهر، على أن تكون متوافقة مع المبادئ المختصة بالانتظام العام والقوانين الأساسية للدولة والطوائف.

وقد تقيّدت وقتها الطوائف بالمهلة المعطاة لها، وبادرت إلى تقديم أنظمة أحوالها الشخصية إلى الحكومة؛ إلاّ أنّ هذه الأخيرة لم تقم حتى تاريخنا هذا بالموافقة عليها وبالتالي أصبحت بحكم الأعراف تصدر المحاكم الروحية قراراتها على أساسه، نشير إلى أهمها:

- **الطوائف الكاثوليكية:** يصدر القاضي قراراته وفقا" لنظام سر الزواج للكنيسة الشرقية الصادر بإرادة رسولية بتاريخ 23 شباط 1949، قانون الكنيسة الشرقية الكاثوليكية الصادر في 18 تشرين الأول 1990، الحق المدني الغربي الجديد الصادر في 25 كانون الثاني 1983؛
- **طوائف الروم الأرثوذكس:** يصدر القاضي أحكامه وفقا" لقانون الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات لدى بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس الصادر بتاريخ 16 تشرين الأول 2003 ووفقا" لقانون أصول المحاكمات المدني؛
- **طوائف الأرمن الأرثوذكس:** يحكم القاضي وفقا" لقانوني أصول المحاكمات والأحوال الشخصية للطائفة الأرمنية الأرثوذكسية الصادرين بتاريخ 22 شباط 1949؛
- **طوائف السريان الأرثوذكس:** يصدر القاضي قراراته وفقا" لقانون الأحوال الشخصية لطائفة السريان الأرثوذكس الصادر بتاريخ 22 شباط 1949؛
- **الطوائف الشرقية الأشورية الأرثوذكسية:** يصدر القاضي قراراته وفقا" لقانون الأحوال الشخصية للطائفة الشرقية الأشورية الأرثوذكسية الصادر بتاريخ 22 شباط 1949؛
- **الأقباط الأرثوذكس:** يصدر القاضي قراراته وفقا" للقوانين الكنسية والمدنية المرعية الإجراء، ولقانون الأحوال الشخصية للطائفة القبطية الأرثوذكسية الصادر بتاريخ 11 أيلول 2010، وللشرع والتقليد الخاصين بها، وللقانون اللبناني الصادر بتاريخ 2 نيسان1951 الذي يحدد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية، ولقانون أصول المحاكمات المدنية في ما لم ينص عليه هذا القانون ويتعارض معه؛
- **الطوائف الإنجيلية:** يصدر القاضي قراراته وفقا" لقوانين أصول المحاكمات والأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية في سوريا ولبنان الصادرين بتاريخ 1 نيسان 2005 والقوانين المدنية المرعية الإجراء.

إضافةً إلى تعدّد النصوص وفق ما هو ظاهر أعلاه، تستند أنظمة الأحوال الشخصية لدى الطوائف المسيحية على الكتاب المقدس والكتابات المنسوبة إلى الرسل[9] وقرارات المجامع الكنسية العامة[10] أو المحلية[11] والمراسيم الصادرة من البطاركة والموارنة. فضلاً عن أنّ اجتهاداتها لا تنحصر بتلك الصادرة عن المحاكم اللبنانية بل تمتد لاجتهادات محاكم أجنبية عليا كمحكمة الروتا الكاثوليكية.

- **القوانين الراعية لقضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للطوائف الإسلامية:**
  - **قانون تنظيم القضاء المذهبي الدرزي الصادر في 1960/3/9؛**

والمادة 11 أيضاً:كل من ادرك سن الرشد وكان متمتعا بقواه العقلية يمكنه ان يترك او يعتنق طائفة ذات نظام شخصي معترف بها ويكون لهذا الترك او الاعتناق مفعوله المدني ويمكنه ان يحصل على تصحيح القيود المختصة به في سجل النفوس وذلك بأن يقدم الى دائرة النفوس في محل اقامته صكا يحتوي على تصريح بارادته هذه وعند الاقتضاء على شهادة قبول من السلطة ذات الصلاحية في الطائفة التي يعتنقها.

[9] أهمها كتاب رسالة بولس الى الكورنثيين التي جاء بها بعض الاحكام التي تتعلق بالزنى والزواج.

[10] أهمها مجمع الفاتيكان الثاني للكنيسة الكاثوليكية عام 1962.

[11] نذكر على سبيل المثال المجمع الاقليمي الماروني في جبل لبنان عام 1736.

- **قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري الصادر في 1962/7/16:**

اكتفى القانون المذكور بالإشارة إلى المذاهب الفقهية والشرعية المعتمدة من قبل الطوائف السنية والشيعية[12] وما يتلاءم معها من أحكام قانون العائلة العثماني[13] لأجل تحديد الأحكام الجوهرية الراعية لنظام الأحوال الشخصية بالنسبة لرعاياها؛ وعليه وعلى عكس تعقيد التشريع بالنسبة للطوائف المسيحية، تتمايز الطوائف الإسلامية بقلّة التشريع وأحيانا انعدامه وفق ما سنبيّنه أدناه.

- **القوانين الراعية لقضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للطائفة السنية:**

يصدر القاضي السني حكمه وفقاً للمصادر الآتية وبالترتيب:

- **القرارات الصادرة عن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى:** وأهمّها القرار رقم 46 تحت عنوان "أحكام الأسرة"[14](كانون الأول 2011) والذي رفع سنّ الحضانة إلى 12 سنة وساوى بين الفتيات والفتيان؛
- في حال عدم وجود نص، يرجع إلى **قانون حقوق العائلة العثماني**: صدر قانون العائلة بتاريخ 1917/10/25 وذلك قبيل انهيار السلطنة العثمانية وخروجها من البلاد العربية؛ وهو عبارة عن قانون من 157 مادة يتناول أحكاماً مختلفة تتعلق بأصول الخطبة وشروط عقد الزواج ومسائل المهر والنفقة والطلاق أو بما يعرف بأحكام التفريق عند الطائفة السنية-والتي لا تنطبق على الطائفة الجعفرية؛
- وإلا فيحكم طبقا لأرجح **الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة**.

- **القوانين الراعية لقضايا الأحوال الشخصية بالنسبة للطائفة الشيعية:**

اللافت غياب أي تقنين في هذا المجال، حيث يصدر القاضي الشيعي حكمه طبقاً **للمذهب الجعفري** ولما يتلاءم مع هذا المذهب من أحكام قانون العائلة، وعلى القضاة الجعفريين الالتزام في تفسير أحكام الشريعة بنطاق الفتاوى الصادرة عن مقام المرجع العام للطائفة في العالم.

- **قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية الصادر في 1948/2/24:**

يتناول عدداً من مسائل الأحوال الشخصية الداخلة في اختصاص قاضي المذهب وفي حال لم يرد عليها نص خاص في القانون المذكور، يطبق قاضي المذهب أحكام الشرع الإسلامي المذهب الحنفي وجميع النصوص القانونية التي لا تتعارض مع الشرع الإسلامي.

- **قانون الإرث والوصية لغير المحمديين الصادر في1959/6/23:**

وهو قانون مدني صادر عن المجلس النيابي، تخضع له جميع الطوائف غير المحمدية، يكرّس المساواة بين المرأة والرجل ويلحظ حقوق الطفل الطبيعي ويوسّع هامش الحرية في تنظيم الوصايا مقارنةً مع أحكام الشريعة الإسلامية الراعية لقضايا الإرث والوصية.

---

[12] المذهب الحنفي بالنسبة للطائفة السنية والمذهب الجعفري بالنسبة للطائفة الشيعية.

[13] صدر قانون العائلة بتاريخ 1917/10/25 وذلك قبيل انهيار السلطنة العثمانية وخروجها من البلاد العربية؛ وهو عبارة عن قانون من 157 مادة يتناول أحكاماً مختلفة تتعلق بأصول الخطبة وشروط عقد الزواج ومسائل المهر والنفقة والطلاق أو بما يعرف بأحكام التفريق عند الطائفة السنية- والتي لا تنطبق على الطائفة الجعفرية. وقد أفادنا عدداً من القضاة الشرعيين السنيين الذين قابلناهم في سياق الدراسة أنّهم نظراً لعدم معالجة هذا القانون لعدد من المسائل المرتبطة بقضايا الأحوال الشخصية وما يتفرّع عنها، والتي تعترضهم في سياق النظر في الدعاوى المرفوعة أمامهم، فهم غالباً ما يرجعون الى كتاب الأحوال الشخصية لقدري باشا الذي وُضع أيضاً في الفترة العثمانية وقبل صدور قانون العائلة في محاولة لتقنين أحكام الفقه الإسلامي المتناثرة في مختلف الكتب والمراجع الفقهية.

[14] نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2012/12/12 تحت قرارات مجلس الوزراء.

وقد أنهت مؤخراً لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب مراجعة وتعديل مشروع قانون يرمي إلى تعديل قانون الإرث لغير المحمديين باتجاه سدّ ثغرات وتوضيح بعض الأحكام التي كانت تعترض عمل المحاكم في هذا المجال، وبالتالي لا ينقص سوى إقراره من قبل الهيئة العامة في المرحلة الحاضرة.

القسم الثاني: التوصيات المقترحة

- **توصية عامّة:**

قرار قانون مدني ناظم للأحوال الشخصية في لبنان، وفقاً للاعتبارات الآتية:

- أن يكفل حرية الخيار في الانتماء أو عدم الانتماء إلى أنظمة الأحوال الشخصية؛
- أن يشرّع أنظمة مدنية لشؤون تنظيم العائلة مبنيّة على مبدأي المساواة وعدم التمييز؛
- أن يكرّس حقوقاً ومبادئَ أساسية وجوهرية يقتضي أن تلتزم بها الأنظمة الطائفية الراعية للأحوال الشخصية.

فضلاً عن التوصية العامّة، لا بدّ من إجراء تعديلات جوهرية على الأنظمة القانونية الطائفية القائمة، لاسيما في المجالات الآتية:

- **بالنسبة لعقد الزواج:**
  - توحيد سن الزواج القانوني بالنسبة لجميع الطوائف ومنع الزواج قبل بلوغ الفرد سن الرشد القانوني أي الثمانية عشرة سنة وذلك للرجل والمرأة على حدّ سواء؛
  - تضمين عقود الزواج، لاسيما الشرعية منها، بنود تحفظ حق المرأة بإنهاء العلاقة الزوجية مثلها مثل الرجل؛
  - توحيد التشريع لجهة نظام الأموال بين الزوجين معقودة على أساس مبادئ الإنصاف والمساواة في الواجبات والحقوق وبمعزل عن الجنس.

- **بالنسبة للقوانين الراعية لحلّ الرابطة الزوجية:**
  - إلغاء حق الزوج المسلم المطلق بالطلاق بإرادته المنفردة وخارج إطار المحكمة؛
  - تمكين المرأة طلب الطلاق على قدم المساواة بينها وبين الرجل؛
  - تعديل الأسباب القانونية الآيلة إلى بطلان الزواج المسيحي واعتبار العنف الزوجي سبباً كافياً للحلّ؛
  - إلغاء مفهوم الإطاعة والمساكنة وعدم الأخذ بالدعاوى المرتبطة به؛
  - الاعتراف بالاغتصاب الزوجي واعتباره سبباً كافياً لحلّ الرابطة الزوجية.

- **بالنسبة لقوانين النفقة ونظام الأموال بين الزوجين:**
  - اعتماد معايير واضحة لتحديد قيمة النفقة الزوجية؛
  - استمرار النفقة الزوجية إلى ما بعد حلّ الزواج لحين تمكين الزوج المعسور من استئناف حياته عل الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

- إجبار الزوج التي تقع عليه مسؤولية حلّ الرابطة الزوجية بالعطل والضرر بالنسبة لجميع الطوائف وبمعزل عن قيمة المهر؛
- تكريس مفهومي مساهمة المرأة وعملها المنزلي خلال احتساب قيمة التعويض؛
- تكريس نظام اشتراك الأموال بين الزوجين.

- **بالنسبة لقوانين الحضانة:**
  - توحيد سن الحضانة بالنسبة لجميع الطوائف وعلى قدم المساواة بالنسبة للفتيان والفتيات؛
  - اعتماد مفهوم الحضانة المشتركة للأب والأم على حدّ سواء.

- **بالنسبة لقوانين الإرث:**
  - إخضاع قضايا الإرث جميعها إلى القانون المدني، بمعزل عن انتماء المورث الطائفي؛
  - حث مجلس النواب على إقرار التعديلات المقترحة على قانون الإرث لغير المحمديين المشار إليها أعلاه.

اعداد: المحامية نائلة جعجع

اشراف: جورجينا مانوك



قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

❖ باللغة العربية:

أ) القرآن الكريم

ب) المواثيق والدساتير اللبنانية:

1) الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني: اتفاق الطائف**، (بيروت: الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، 1989).

2) الجمهورية اللبنانية، **وثيقة مؤتمر الحوار اللبناني 1984**، (بيروت: 1984)

3) وزارة الاعلام اللبنانية، **الدستور اللبناني الصادر في 23 سبتمبر 1926 بجميع تعديلاته**، (بيروت: وزارة الإعلام اللبنانية، 1992).

ج) الكتب:

1) إبراهيم سعد الدين، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994).

2) إبراهيم سعد الدين، **تأملات في مسألة الأقليات**، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992)

3) بندق أنور وائل، **موسوعة الدساتير العربية والأنظمة السياسية**، المجلد 04، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، د. س. ن).

4) الجسر باسم، **الصراعات اللبنانية والوفاق 1920 ـ 1975**، (بيروت: دار النهار للنشر، 1981).

5) حسين عدنان السيد، **الحالة اللبنانية، في: "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

6) حمدي الطاهر، **سياسة لبنان في الحكم**، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1979)

7) خليفة نبيل، **جيوبوليتيك لبنان الاستراتيجية اللبنانية**، (بيروت: مركز بيلوس للدراسات، 2009).

8) الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)**، ج.17، ط.03، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005).

9) الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)**، ج. 16، ط. 3، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005).

10) الخيون رشيد، **الطائفية خارطة الأقليات في العالم العربي**، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2007)

11) الزعبي عبد الكريم حلمي، **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية – اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي**، (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، قسم البحوث الاستراتيجية والسياسية، 2005).

12) الزين جهاد وآخرون، **لبنان وآفاق المستقبل**، أوراق مناقشات الندوة الفكرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

13) السامرائي سعيد، **الطائفية في العراق**، (لندن: مؤسسة الفجر، 1993).

14) سعدي سعد، **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين ولبنان)**، (بيروت: دار جيل، 1998).

15) سليمان عصام، **الأحزاب السياسية في لبنان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

16) الشبيب كاظم، **المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

17) شرارة وضاح، **دولة حزب الله لبنان مجتمعا إسلاميا**، ط. 4، (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، 2004).

18) شربل إلياس، **جذور الأزمة في لبنان**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1978).

19) شربل كمال موريس، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، (بيروت: دار الجيل، 1998)

20) شقير رشيد، **مفاهيم الدولة والنزاعات " دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**،" (بيروت: المركز الثقافي العربي: 1992).

21) ضو بطرس، **تاريخ الموارنة الديني، السياسي والخضاري**، (بيروت: دار النهار، 1970).

22) عادل مهدي، **في الدولة الطائفية**، (بيروت : دار الفارابي، 1986).

23) عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، (د. م. ن.)

24) العبد عارف، **لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

25) عطا محمد صالح، فوزي أحمد يتيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، ج. 2، (ليبيا: جامعة بنغازي، 1988).

26) علام وائل، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994).

27) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

28) فتوني علي عبد، **تاريخ لبنان الطائفي**، (بيروت: دار الفرابي، 2013).

29) قادري حسين، **لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، (الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008).

30) قرم جورج، **انفجار الشرق الأوسط من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987).

31) قرم جورج، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليها اقتراحات في الإصلاح**، (بيروت: دار الجديد، 1996)

32) كوبان هيلينا، **لبنان 400 سنة من الطائفية**، تر: سمير عطا الله، (لندن: منشورات هاي لايت، 1985).

33) كوثراني وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، (بيروت: (د. د. ن.)، 1976).

34) الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج. 2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

35) الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج. 5، ط. 3، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996).

36) ليبهارت ارنت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،** تر: حسنى زينة، (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، 2006).

37) متولي عبد الحميد، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية مقارنة مع المبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية،** ط. 6 ، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1989).

38) مجموعة باحثين، **لبنان وآفاق المستقبل،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

39) معربس أنطوان، **لبنان الجديد،** (بيروت: دار الثقافة، 1976).

40) منصور ألبير، **الانقلاب على الطائف،** (بيروت: دار الجديد، 1993).

41) مهدي محمد شمس الدين، **بيان الحلم: موضوع إلغاء الطائفية السياسية في لبنان،** (بيروت: د. د. ن.، 2001).

42) مهنا كامل، **المجتمع المدني في لبنان،** (الأردن: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية ومؤسسة كونراد اديناور الألمانية، 2007).

43) المولى سعود، "**العلاقات اللبنانية الإيرانية،** في "**الدور الإيراني في المنطقة...بين المصالح والهيمنة،**" (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008).

44) ناجي أبي عاد، جرينوه ميشال، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000).

45) النجار إبراهيم، **لبنان وآفاق المستقبل،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

46) نسيرة هاني وآخرون، **الطائفية،** (مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2007)

47) هانف تيودور، **لبنان تعايش في زمن الحرب،** تر: موريس صليبا، (باريس: مركز الدراسات العربي . الأوروبي، 1993).

48) هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث،**(بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1980).

د) المقالات والمجلات:

1) أشواق عباس، الخلفية التاريخية للعلاقات السورية اللبنانية، **الحوار المتمدن،** العدد: 1132، 09 -03 -2009، على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33198

2) إلياس مهنا، إنشاء مجلس شيوخ لبناني (الثنائية البرلمانية والجمهورية الثالثة)، **مجلة جامعة براون**، (الولايات المتحدة: أوت 2012).

3) جاد الكريم الجباعي، مسألة الأقليات، **مجلة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان**، (سوريا: لجان الدفاع

4) جاسم فاخر، " الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة،" **الحوار المتمدن**، العدد: 4270، 09 – 11 – 2013، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386090

5) جهاد الزين، لبنان: الحرب المصادرة والخط اللبناني العربي، **المستقبل العربي**، العدد: 96، (1987). مجدي علي عطية، أبعاد أزمة القوات اللبنانية وحركة سمير جعجع، **السياسة الدولية**، العدد: 81، (1985).

6) جورج صبرا، الحرية والتعددية والعيش المشترك، **هواجس المسيحي اللبناني**، العدد: 54، (بيروت: 2001).

7) جورج قرم، " إنتاج الأيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني،" **مجلة دراسات عربية**، العدد: 11، (بيروت، 1978).

8) جورج قرم، المجتمع المدني في لبنان يكمل دور الدولة ولا يراقبها، **آفاق المستقبل**، العدد: 07، (بيروت: أكتوبر 2010).

9) الحص سليم، " الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني،" **المستقبل العربي**، العدد: 338، (أفريل 2007).

10) خليفة نبيل، ميثاق توافقي للحل التوافقي في لبنان، **المستقبل العربي**، العدد: 111، (بيروت: 1988).

11) خليل أحمد خليل، الطائفية قوة انقسام واحتراب، **دراسات عربية**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر 1990).

12) راشد حميد، الكتائب اللبنانية، تاريخها عقيدتها، تنظيمها، **شؤون فلسطينية**، العدد: 40، (1975).

13) رئيس مركز دلتا للصحافة والأبحاث المعمقة، أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الإمكان بين مستحيلين، **مجلة الدفاع الوطني**، (بيروت: 2010).

14) سليم الحص، لبنان على عتبة المجهول، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 347، (بيروت: جانفي 2008).

15) شريط الأحداث، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد: 238، (بيروت: قيادة الجيش اللبناني، أفريل 2005).

16) صادق العابدي، " الفكر الطائفي وأثره في انقسام الأمة،" **مجلة جامعة طهران**، (إيران: جامعة طهران، 2013).

17) صلاح الدين محسن، " زهور الأمازيغ تتفتح بعد 1400 خريف،" **الحوار المتمدن**، العدد: 1712، 23- 10- 2004، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=78977.

18) ظاهر مسعود، قراءة في كتاب: "أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان" لكمال أديب، **المستقبل العربي**، العدد: 341، (2007).

19) عبد الرؤوف سنو، خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية أم الدولة المدنية، **مجلة الأوراق اللبنانية**، العدد: 34، (بيروت: أفريل 2012).

20) عبد الرؤوف سنو، سوريا في لبنان: مكامن القوة ومآزق السياسة 2، **مجلة السفير**، (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2006).

21) كامل أحمد عامر، العلاقات السورية ـ اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، **دراسات دولية**، العدد: 35، (بيروت: 2006).

22) الكروي محمود صالح، "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية،" **المستقبل العربي**، العدد: 316، (2005).

23) مجموعة مؤلفين، ملخص من كتاب: " واقع الصناعة في لبنان،" **مجلة معلومات لبنان**، (لبنان، المركز العربي للمعلومات، 2013).

24) محمد إسماعيل صادق، " الأقليات في الخليج العربي،" **حولية الصحافة**، العدد: 50، (الرياض، 2012).

25) محمد توفيق، الطائفية والاستقطاب في مصر، **مجلة منتدى العلاقات العربية والدولية**، (الدوحة: 2012).

26) نيفين مسعد، "التداعيات الإقليمية: إيران،" **المستقبل العربي**، العدد:332، (أكتوبر 2006).

27) هناء صوفي عبد الحي، " الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية: الحالة اللبنانية،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 12، (بيروت: 2006).

28) وحيد عبدالمجيد، " النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديموقراطية التوافقية،" **كراسات استراتيجية**، العدد: 144، (2004).

هـ) الجرائد والصحف:

1) **جريدة الحياد**، العلاقات السورية اللبنانية في ضوء القرارات الأممية، العدد: 5703، (بيروت: 02- 04- 2006).

2) **جريدة النهار**، هيئة إلغاء الطائفية أطلقت خطتها، (بيروت، 2004).

3) جمال الهنداوي، " التحشيد الطائفي... ممارسة غير محسوبة العواقب،" **جريدة المثقف**، العدد: 1722، (العراق: مركز النور للثقافة والإعلام، 04- 09- 2011).

4) جيروم شاهين، العيش المشترك والتوترات الدينية، **جريدة المستقبل**، (بيروت: 21 مارس 2000)

5) زينب سليمان، هكذا ولد اتفاق الطائف قبل 25 عام، **جريدة السفير**، (بيروت: المركز المدني للمبادرة الوطنية، 2014).

6) **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد: 2567،(السعودية: مطبعة الدمام، 6 جانفي 2006).

7) عبد الجبار فالح، " في المشكلة الطائفية،" **جريدة طريق الشعب**، (بغداد: 2013)

8) فريد الخازن، لبنان بع ربع قرن من اتفاق الطائف: دولة الضرورة بحدها الأدنى، **جريدة السفير**، (بيروت: 2007).

9) لمياء أحمد محسن، لبنان دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبلتيكس، **جريدة السفير**، (2008)، على الرابط: http://alsafeerint.blogspot.com.

10) مارون حداد، طوائف لبنان 18 أقليات كبرى وأقليات صغرى، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 10802، (بيروت: 2008).

11) المشعل فلاح، " التحشيد الطائفي ومستقبل المنطقة العربية،" **جريدة الرأي**، العدد: 1348، (الأردن: مؤسسة الرأي، 17- 06- 2014).

و) **التقارير:**

1) **رسالة وزير الخارجية السوري** إلى الأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات السورية من لبنان، وهي مرفقة مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2005/272 تاريخ 2005/4/26.

2) مجموعة الأزمات الدولية رقم 96، السياسة في لبنان: الطائفة السنية وتيار المستقبل بزعامة الحريري، **تقرير الشرق الأوسط رقم 96**، (بروكسل: 26 ماي 2010).

3) المركز اللبناني للمعلومات، **تقرير الواقع الديمغرافي في لبنان**، (بيروت: المركز اللبناني للمعلومات، 14 جانفي 2013).

4) مركز رصد النزوح الداخلي، **تقرير: لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية**، (جنيف: مركز رصد النزوح الداخلي، 2009).

5) منظمة كرايسز جروب، لبنان معالجة عاصفة تتجمع، دراسة رقم 48 في **سلسلة تقارير الشرق الأوسط**، (بروكسل: منظمة كرايسز جروب، 2005).

6) وزارة الصناعة اللبنانية، دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية: **تقرير عن النتائج والخلاصات الإحصائية للمسح الميداني لسنة 2013- 2014**، ط. 8، على الرابط: www.lebanon-industry.com

ز) **المذكرات والرسائل:**

1) محمودي عبد القادر، النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العر بي، **رسالة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 1997).

س) **المواقع والروابط الإلكترونية:**

1) ريما زهار، سبع سنوات على انسحاب السوريين من لبنان: رحلوا... لم يرحلوا، 27- 04 – 2012، على الرابط: **http://www.elaph.com/Web/news/2012/4/732068.html#sthash.DrPM2QZ4.dpuf**

2) الموقع الرسمي للتيار الوطني الحر اللبناني على شبكة الأنترنيت، على الرابط: **www.altayar.org**

3) نهى قاطرجي، طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك، مكتبة صيد الفوائد، ص. 38، على الرابط: **.http://www.saaid.net/book9/2516doc**

4) ويكيبيديا الموسوعة الحرة،2015-01-21، على الرابط: **http://www.ar.wikipedia.org/wiki**

❖ **باللغات الأجنبية:**

أ) باللغة الفرنسية:

1) Raymond G. Hilmick, **Internel Lebanese politics : Lebanes Front and Forces**, tn : Halim Barakat, (Lebanon : Towards Ariable, 1988.)
2) Pieord, E., **Le Liban: Guerre Civile**, (Maghreb: Machrek, 1978)

ب) باللغة الإنجليزية:

1) Bou Malhab, Atallah Daad, **Le Liban guerre Civile ou Conflit inter – national**, (Beirut Al – Hurriyat, 1980).
2) Chapman Thomas, Roeder Philip G., Partition as solution to wars of nationalism: the importance of institutions, **The American Political science review**, Nov, 2007.
3) Dryzek John S., Deliberative democracy in divided societies: **Alternatives to Agonism and Analgesia, political theory**, (April 2005).
4) Boynton G.R, Kwno An, **analysis of consociational democracy**, (legislatives studies quarterly, 1978)
5) O 'Flynn Ian, Deliberative democracy and divided societies, **Edinburg University press**,(Edinburg, 2006).



الفهرس

فهرس الملاحق

فهرس الموضوعات

ملخص

يعتبر مفهوم الطائفية كمفهوم أو كواقع محل خلاف بين العديد من المفكرين، والعالم العربي يعد من بين المناطق التي يكثر فيها التعدد الطائفي وهذا يعود بالأساس إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية ثقافية، ويعد لبنان نموذج بارز تتعدد فيه الطوائف، فهو يحوي أكثر من 16 طائفة رسمية، هذا ما انعكس على الوضع السياسي وتمثيل كل طائفة في السلطة السياسية.

خلقت الحرب الأهلية اللبنانية انشقاقات كبيرة بين مكونات المجتمع اللبناني وأصبح الولاء الأول للطائفة وليس للوطن، وبعدها جاء اتفاق الطائف كمحاولة أخيرة لحل الأزمة اللبنانية وكان بمثابة الدستور الجديد للبنان، لكن رغم خروج القوات السورية من لبنان في العام 2005 بعد اغتيال الحريري لم يتغير الوضع اللبناني وبقيت الأزمات تمس لبنان من حين لآخر.

وضعت العديد من السيناريوهات المتوقعة للوضع الطائفي في لبنان ويعد سيناريو إقامة الدولة المدنية في لبنان أقرب السيناريوهات للواقع اللبناني الحالي، وتم الحديث كذلك على الآثار السلبية للطائفية على المنطقة العربية وبعض الآليات التي وضعت لمعالجة الظاهرة الطائفية، كالديمقراطية التشاورية والتوافقية والتكاملية.

Summary:

The concept of sectarianism as a concept or as a fact in dispute between the many intellectuals, the Arab world is among the regions where sectarian diversity, and this is due mainly to the social, religious, cultural, political and economic factors, Lebanon is a prominent model in which multiple denominations, it contains more than 16 range official, this is reflected on the political situation and the representation of each community in political power.

Lebanese civil war created a large splits between the components of Lebanese society and became the first loyalty to the sect and not for the nation, and after the Taif Agreement was a final attempt to resolve the Lebanese crisis and served as a new constitution for Lebanon, but despite the departure of Syrian troops from Lebanon in 2005 after the assassination of Hariri has not changed the situation in Lebanon and remained crises affecting Lebanon from time to time.

And developed many of the expected scenarios sectarian situation in Lebanon and is the scenario the establishment of a civil state in Lebanon closer scenarios present Lebanese reality, was also talking on the negative effects of sectarianism on the Arab region and some of the mechanisms that have been developed to address the sectarian phenomenon, such as democracy consultative and consensual and complementarity.